المُناضلة

العدد 84 أكتوبر 2025

جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-اممية

جريدة شهرية، مدير النشر: اسماعيل المنوزي؛

contact@almounadila.info
www.almounadila.info

الثمن 5 دراهم

لنوقف إبادة الشعب الفلسطيني فوراً

فلسطين

- لأجل إنقاذ شعب يتعرض للإبادة(عريضة للتوقيع)
- لنوقف إبادة الشعب الفلسطيني فوراً

سياسة

- الافتتاحية
- الوضع السياسي الراهن ومهام الماركسيين الثوريين
- المغرب والتبعية للامبريالية

عمالي

- قمع حرية الصحافة
- قانون منع الاضراب
- مشروع قانون اصلاح التعليم العالي

الشباب

- حين تستعمل الكرة لتجميل الاستبداد
- تضامننا الكامل مع شباب يرفع صوت الشعب
- الشهيد عبد الله مناصير
- بناء الحزب العمالي الاشتراكي
- قيود الشباب بين التقاليد وفضاء الأنترنيت

النساء

- رفض الخبرة الجينية لإثبات النسب: حيف قانوني ضد الأمهات العازبات وأطفالهن.
- كولونتاي حول الدعارة

البيئة

- ما الاشتراكية البيئية

الافتتاحية

ينزل قسم من شباب وشابات المغرب للاحتجاج منذ يوم 27 شتنبر في مختلف المدن الكبرى الرئيسية، ويتحدى المحتجون/ات القمع بإصرار. تمثل هاته الأيام الاحتجاجية أول نضال شبابي وطني موحد بمطالب اجتماعية و اقتصادية غير فئوية أو مناطقية منذ حراك 20 فبراير 2011.

لم تستهن الدولة بالحراك، وأنزلت ترسانة كثيفة لقمع الاحتجاجات، وحركت كل أجهزتها لتفادي امتداد الشرارة إلى مواقع أخرى. وعملت على الحيلولة دون تجمع المحتجين في كل بؤر الاحتجاج المعلنة، وقامت باعتقالات واسعة بهدفين اثنين: إشاعة أجواء التخويف لوأد الدينامية في مهدها، والقيام بتحديث بنك معلوماتها ليشمل هذا الجيل الجديد من الغاضبين/ات الذين واللواتي لم تنجح خطابات الدولة الاستعراضية، المرافقة لتنظيمها كبريات التظاهرات الرياضية والفنية وما تستلزمه من بنية تحتية وأموال باهظة، في تجنيدهم وراءها وتحييدهم عن كل نضال.

لقد اخضعت البورجوازية المحلية، في سعيها لتعظيم أرباحها وتثبيت هيمنتها، البلاد لمصالح الرأسمال الأجنبي من خلال آليات المديونية والتبادل الحر والخوصصة بمختلف أشكالها. وتم تكثيف استغلال الشغيلة في الضيعات والمعامل، من خلال إطالة يوم العمل وتجميد الأجور الحقيقية، وتم تخريب القطاعات العمومية من تعليم وصحة لفائدة الرأسمال الأجنبي والمحلي، فيما تستمر معاناة مناطق منسية في العالم القروي وشبه الحضري مع أساسيات العيش الأولية نظير الماء الشروب وخدمات الصحة والتعليم والطرق والأنترنت... بينما تعيش الشبيبة العمالية والشعبية ظروف عمل ودراسة قاسية وآفاقا مظلمة، تجعل أقساما منها تفضل الموت على شواطئ مدينة سبتة المحتلة على العيش في ظل مغرب المونديال فيما تغرق أقسام أخرى في مجاهل المخدرات والسقوط في شبكات الاتجار بالبشر. في المقابل أضحى البذخ الماجن الذي تعيشه الأقلية البورجوازية ظاهرا أكثر فأكثر وعاملا يستفز جمهور المفقرين/ت خاصة الشباب منهم. في حين تستمر القبضة القمعية لدولة البورجوازية، في فضح حقيقة ادعاءاتها الديموقراطية، حيث يتم إحكام غلق المجال الإعلامي ويستمر التضييق على منظمات النضال الشعبي، بينما أضحى قانون الإضراب سيفا مسلطا جديدا على رقاب العاملات والعمال ومنظماتهم.

حفزت هاته الأوضاع اندلاع نضالات شعبية عديدة، أحدثها في مناطق قروية بالأطلس الكبير كان أكبرها مسيرة آيت بوكماز، وسارت على منوالها عدة مناطق في أزيلال وبني ملال لأجل فك العزلة الطرقية والرقمية وتبعتها شرارة نضال بأكادير ضد وضعية الخدمات الصحية بالمستشفيات العمومية انتقلت إلى عدة مناطق، فيما بينت جنازة الزفزافي الأب أن جذوة حراك الريف لا تزال متقدة تحت رماد القمع الشرس.

لا يمكن فصل الوضع بالمغرب عن الوضع الدولي والإقليمي. فالوضع العالمي يتسم بأزمة اقتصادية وأزمة مديونية وأزمة مناخية مستحكمة، من نتائجها تدهور نسبي ومتفاوت في أوضاع الشغيلة وصغار المنتجين على المستوى العالمي وداخل كل بلد. كما يتميز هذا الوضع باحتداد الصراع الامبريالي على الموارد الطبيعية والأسواق بين قوى رأسمالية صاعدة، على رأسها الصين وأخرى متراجعة وفي طليعتها الولايات المتحدة، وما تنامي النزعة العسكرية والحروب في فلسطين وأوكرانيا والسودان ... إلا تعبير على ذلك.

هذه الأزمة الرأسمالية الشاملة، تتميز بصعود اليمين الفاشي وبالهجوم على منظمات النضال العمالية والشعبية، وبالتضييق على الحريات النقابية. يستثير هذا الوضع مقاومات عمالية وشعبية على المستوى العالمي وعلى مستوى كل بلد، أضحى الجيل الحالي ينخرط فيها بمبادرات نوعية يمثلها حراك جيل زد، نظير الاحتجاجات المناهضة لحرب الإبادة التي تشنها الدولة الصهيونية بتواطئ امبريالي ضد شعب فلسطين وغيره من شعوب المنطقة، والإضرابات العمالية التي شهدتها العديد من البلدان دفاعا عن مصالح الطبقة العاملة ومكاسبها، التي تبقى دفاعية في مجملها، في غياب سند قوي لمشروع تغيير اجتماعي وسياسي يتجاوز نظام الاستغلال الرأسمالي والسيطرة الإمبريالية نحو نظام يضمن القضاء على الاستغلال ويعمم السلام والتعاون بين الشعوب ويحافظ على البيئة.

هو ذا السياق الذي يندرج فيه النضال الشبيبي الحالي بالمغرب، لقد أدرك الشباب، المستأنس بمبادرات شبيهة، أنه لا سبيل أمامه، وأمام شعبنا، غير النضال الميداني في الشوارع والساحات. وسيدرك مع توالي النضالات واتساعها حاجته إلى بناء أدوات نضال من لحم ودم وإلى منظومة مطالب ستصطدم لا محالة بحدود نظام الرأسمالية التابعة القائم، ما قد يفضي لضرورة تبني برنامج معاد لنظام الاستغلال والطحن: الرأسمالية.

إننا في تيار المناضل-ة نؤمن أن وحده النضال الجماهيري، المستند على أدوات طبقية ديموقراطية من لجان وتنسيقيات ونقابات قاعدية، والمتوجه نحو بناء حزب عمالي يذود على مصالح العاملات والعمال ويلف حوله صغار المنتجين والنساء والشباب، هو القادر على الذهاب إلى سيرورة نضال شامل ضد عدونا الطبقي ويفتح لنا الطريق لبناء مجتمع بديل يلبي حاجياتنا الاقتصادية والاجتماعية ويؤمن أوسع ديموقراطية: مجتمع المنتجين المتشاركين الأحرار.

لنكن واقعيين فلنطلب المستحيل

الوضع السياسي الراهن ومهام الماركسيين الثوريين

أنهت الملكية خلال تسعينيات القرن الماضي عقودا كان فيها الوضع السياسي بالمغرب مطبوعا بصراع بين طرفين، أولهما ملكية متمسكة بسُلطاتها كحاكم أوحد، ومن جهة أخرى معارضة بورجوازية تتطلع لتقاسم الحكم مع الملك. جربت تلك المعارضة التاريخية طريق المساومات، وانخرط بعضها في المؤامرات، وأُدمَنتْ التحذيرات، واضطرت إلى خوض نضالات متحكم فيها من فوق حتى لا تتجاوز حدودا تُهدد سيطرة الطبقات المالكة التي هي جزء منها. انتهت تلك المعارضة البرجوازية إلى الاستسلام والتخلي نهائيا عن أوهامها في سياق التحولات العالمية ما بعد انهيار نظام «القطبين».وهو الانهيار الذي حفز النظام الملكي على القيام بمحاولات التكيف مع التطورات التي عرفها عالم بداية تسعينات القرن العشرين، وهو نزوع نحو التكيف ميز سلوكه طيلة نصف القرن الماضي، رغم أن جزء من اليساريين يصرون على إنكار مقدرته على ذلك، مسقطين رغبتهم في أن يروا نظاما غير قادر على الاستمرار والتكيف مع واقع مادي يتغير بشكل دائم. لا يمكن لنظام سيطرة طبقية أن يظل راكدا مادام أنه بذاته نتيجة واقع مادي ما انفك يتغير. علينا التساؤل عن ماذا تغير في نظام السيطرة الطبقية؟ بالشكل الذي سمح له بالاستمرار والتطور وفرض الاستسلام على الجزء الأكبر من معارضيه.

سيطرة امبريالية تدخل البلد عصر الرأسمالية التابعة

فرضتالملكية «المخزنية التقليدية» سيطرتها الاقتصادية عبر الاستحواذ على ملكية الأرض مباشرة أو/و عبر وكلاء، ونهب جزء من الفوائض المنتجة أساسا في الفلاحة، وعبر فرض الضرائب على القبائل والأسواق، واحتكارها التجارة الخارجية. لم يكن هناك فصل بين مالية السلطان والخزينة العامة، وكانت الدوائر العليا من رجالات الجهاز تتكون من برجوازية حضرية تجارية ومثقفين تقليديين، أفيما كان كبار الملاك يمثلون جهازا موازيا للمخزن التقليدي المركزي، يحكمون في المناطق التي يهيمنون عليها، بمباركة المخزن المركزي، لكنهم يتعرضون للنهب والبطش حسب أوضاع السلطة المركزية الاقتصادية والتحولات السياسية، فلا ضمانة إلا رضى المستبد الأكبر. تلك كانت القاعدة المادية لحكمها الاستبدادي المطلق، أما اللحمة الايديولوجية فيوفرها الشرع الديني. هذاالاستبداد الملكي المطلق لم يحده إلا ضعف أداوت القوة المتاحة للدولة حينها، ومدى قدرتها على فرض السيطرة الدائمة على التنظيمات القبلية.

أدت السيطرة الامبريالية إلى فرض علاقات الانتاج الرأسمالي حيث دمرت بشكل كبير العلاقات ما قبل الرأسمالية دون أن تقضي عليها كليا. خلق الاستعمار جهاز دولة حديث ووضع تشريعات همت مختلف المجالات. انتهى الاستعمار المباشر وقد أصبح المغرب بلدا رأسماليا تابعا بشكل عميق للمتروبول عبر أواصر تغطي مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ومستويات القرار السياسي،وتسلم النظام الملكي دفة الحكم، مع وجود نخب سياسية برجوازية صاعدة لها طموحات لتقاسم السلطة مع المَلكية، طموح كان أكثر أوجهه جذرية: حلم ملكية تسود ولا تحكم، ،وعبرت عن ذلك في تشكل معارضة برجوازية ليبرالية، ولاحقا معارضة ديمقراطية، استند أساس معارضتها للنظام الملكي، على اعتباره عائقا امام التطور الرأسمالي، وكون إغراقه في الرجعية يمثل عائقا أمام بناء ديمقراطية برجوازية ليبرالية، و بأنه نظام عتيق قائم على نهب الدولة والاستثمار الريعي غير المنتج، وأن الملكية، التي تعتبرها شكلا وحيدا ممكنا لحكم المغرب، تجازف بنسف أسسها ويجب نصحها وتحذيرها والضغط عليها حينا لدفعها لكي تعي مصلحتها البعيدة.

إن رصد ربع قرن الأخير من سياسة النظام واندماجه السريع في السياسة النيوليبرالية، تبين أنه قامبتحولات من فوق كمخرج من أزمة انحباس تاريخي بلغ ذروته في السنوات الأخيرة لحكم الحسن الثاني التي وصفها بدقة وشبهها ب»السكتة القلبية».

نظام يتقن التكيف

تخلصت الملكية من إرث جرائمها الثقيل ونظفت مسرح جريمتها محققة مكاسب سياسية بأقل كلفة. حيث فرضت منطقها في معالجة ملف الانتهاكات الجسيمة للحقوق الإنسانية وفي قضايا الأمازيغية و مطالب الحركة النسائية وحركة المطالبة بالتعديل الدستوري المتضمن حكومة من الأغلبية البرلمانية برئاسة وزير أول، والتخلي عن التزوير الفج للنتائج الانتخابية، وجرتوسيع نسبي لحريات الصحافة والاحتجاج، والتخلص من بعض مظاهر الخنق التي تمارسها أجهزة الدولة في الحياة اليومية، وكما تم التوقيع على عدد من المعاهدات والاتفاقات الدولية...الخ ، سمح ذلك كله للملكية بتحويل ما كان يمثل نقاط ضعفها ومنطلقا لمعارضة متعدِدة الروافد، لنقاط قوة جددت به قاعدة الدعم السياسي لنظامها، ما مكنها من التفرغ، وفق منطق سياسات المؤسسات المالية، لمعالجةالقنبلة الاجتماعية التي خلفتها سنوات من نهب بشع للبلد، وفاقمها التوغل في تطبيق سياسة نيوليبرالية تهدد بتدمير أحد مرتكزات النظام أي المس بقاعدة مستفيدة من خدمات عمومية.

قادت الملكية سياسة الاندماج في النيوليبرالية بحماس منذ 1995. وتم توقيع عشرات المعاهدات التجارية واتفاقيات الشراكات مع مختلف بلدان العالم. وشكل توقيع اتفاقية الشراكة المتقدمة مع الإتحاد الأوربي واتفاقية الشراكة مع الولايات المتحدة علامات دالة عن التحول الجاري.

إن هاته الملكية الحاكمة التي تكرس نظاما محافظا، معتبرا من قبل المعارضة البورجوازية بأنه عقبة أمام التوسع الرأسمالي، أصبحت نفسها قائدة تمدده الواسع داخليا وقاريا. و دفعت بسياستها نحو إزالة العقبات أمام الرأسمال الإمبريالي والمحلي الكبير وأرغم الجميع على التكيف مع التحولات الجارفة. أضحت الملكية تستند على دعم الطبقات البرجوازية المستفيدة من التوسع الرأسمالي المدعم بالمالية العمومية. هذه الطبقات البرجوازية مطمئنة لدور الملكية وتعتبرها الضامن لفرض الاستقرار السياسي وانضباط الطبقة العاملة. وفي المحصلة لم تعد من قوة برجوازية وازنة معارضة للملكية حاليا باستثناء جزء من المعارضة الاسلامية.

طبقة برجوازية مستظلة بحكم ملكية مطلقة تحكم باسمها وبالنيابة عنها

توجد العائلة الملكية، في أعلى قمة البرجوازية الكبيرة المتحالفة مع الامبريالية. لقد راكمت ثروة بعد عقود من فائض الأرباح الاحتكارية «الاستبدادية» وباتت تتوسع في استثماراتها خارجيا. وبالتالي فاندماجها في النيوليبرالية لا يفسر بعمالتها المفترضة فقط، بل بمصالحها المادية، أي بنمو قوتها الاقتصادية التي ترى في النيوليبرالية فرصة لتمدد أنشطتها الاقتصادية أبعد من الحدود الوطنية.

تتكون البورجوازية الكبيرة غالبا من أسر تقليدية قريبة من الملكية وتشاركها الأعمال، معظمها بدأ أعماله في ظل الاستعمار المباشر وبعضها بعده بدعم من الملكية. تسيطر البرجوازية الكبيرة على القطاع المالي (الابناك والتأمينات)، وعلى قطاع المناجم، وإنتاج الطاقة والمنشئات الكبرى (السدود، تحلية المياه، الطرق، الموانئ..الخ) واحتكار بعض المواد المرتفعة الربحية كاستيراد وتوزيع المحروقات والأدوية ...الخ.

هناك أقسام برجوازية متوسطة تشتغل كمقاولات من الباطن او في قطاعات أقل ربحية وبقاؤها مرتبط بتبعيتها السياسية والاقتصادية ازاء الملكية وللشركات الكبرى المهيمنة. أحيانا يكون مصيرها السحق لأسباب سياسية أو اقتصادية. عرفت الطبقة البرجوازية توسعا كبيرا في عددها

التتمة في الصفحة 04

الوضع السياسي الراهن ومهام الماركسيين الثوريين

تتمة الصفحة 03

واتسعت مجالات اغتنائها بدفع من الاستثمار العمومي الكبير، وبسبب التبادل الاقتصادي والتجاري مع الخارج. للملكية الحاكمة صلاحيات واسعة لكنها ليست مطلقة كما في القرون الماضية. إنها تحكم دفاعا عن المصالح التاريخية للبرجوازية الكبيرة وتشرك أقساما من هذه الأخيرة في إدارة الدولة لكن تحت اشرافها.

التكيف مع النيوليبرالية والاعتماد عليها لتعظيم الأرباح والدور السياسي والاقتصادي

إن الاقتصاد المغربي اقتصاد رأسمالي تبعي منذ عهد الاستعمار المباشر، والتحولات الجارية منذ ربع قرن هي إعادة تحديد لنمط تلك التبعية في سياق عالمي جديد. وأهم مميزات هذا التحول هو السعي للتكيف مع النموذج النيوليبرالي وإعادة «تموقع» في محاولة للاستفادة من التنافس الامبريالي للسيطرة على الأسواق وأساسا على افريقيا.

لقد عملتالملكية الحاكمة خلال ربع قرن الماضي على إعادة هيكلة شاملة للاقتصاد وتهيئة «مناخ الأعمال» ليلبي حاجيات الرأسمال الخاص. تطلب مسلسل الاندماج في النموذج النيوليبرالي القيام بحزمة من السياسات، أهمها التحرير الاقتصادي بمعناه النيوليبرالي ومخططخوصصة شامل، واستقلالية متزايدة للبنك المركزي، وتم وضع خطة لتحرير صرف العملة الوطنية، ووضع قانون تنظيمي جديد للمالية وتشريعات قانونية أخرى عديدة..الخ. أما في العقد الأخير فالملكية الحاكمة تركز على إعادة التموقع في الإستراتيجية الإمبريالية الجارية في سياق اشتداد التنافس للسيطرة على إفريقيا.

ظلت الملكية حليفا خاضعا للمعسكر الرأسمالي الغربي خلال التنافس بين القطبين. وقدمت نفسها دوما كقطعة في معسكر إقليمي معارض للنزعات التحررية القومية، وأبقت على علاقات دائمة مع الكيان الصهيوني. بعدها أصبحت حليفا متحمسا في حلف محاربة الإرهاب باعتباره الذريعة الإمبريالية الجديدة لغزو العالم.

منح الاضطراب العظيم الذي عرفته منطقتنا، خلال زلزال السيرورة الثورية، فرصة ذهبية للنظام الملكي ليبرهن عن قدرة تكيف مرن، سمحت له بتجنب الهزة الثورية بمناورة سياسية وبمساعدة البرجوازية التاريخية والقيادات النقابية في ظل غياب الوجود السياسي للطبقة العاملة. يستثمر النظام في الاستقرار السياسي، أي في قدرته على الحكم دون أخطار كبيرة، لينتزع الاعتراف من الامبريالية كشريك موثوق، وترجم ذلك بتوليته مركزا محوريا قاريا في الإستراتيجية الإمبريالية الجاري تطبيقها.

قام النظام الملكي، بالإضافةإلىالاستقرار السياسي المشار إليه، بتشييد بنيات تحتية لوجستيكية كبيرة (موانئ، مطارات، طرق سيارة، سكك حديدية، مناطق صناعية مجهزة، تحديث وسائل النقل، بنيات التواصل الرقمي.. الخ)، مضافإليها تغيير شامل للترسانة القانونية (القانون التجاري، وقانون الاستثمار، ومدونة الضرائب، وقانون الصرف، ومدونة الشغل، والقانون الجنائي...الخ). الهدف من تلك البنية القانونية والتحتية المكلفة توفير المنطلقات الضرورية لجعل البلد منصة وبوابة الإمبريالية نحو افريقيا.

ساهمت جائحة كوفيد19 في خدمة إستراتيجية الملكية المشار إليها أعلاه. فقد أجبر انقطاع سلسلة التوريد، أثناء الحظر الصحي، الإمبريالية على وضع إستراتيجية تنويع مصادر حاجياتها، وعدم الارتهان بمصدر وحيد. تبتغي الملكية نيل حصتها من إعادة توجيه الاستثمار الإمبريالي، سواء التوطين الصناعي أوإنتاج الطاقة أو اللوجستيك.

اندفعت الملكية بسرعة أكبر في سياسة اندماجها النيوليبرالي في سعيها للاستفادة من الاستراتيجية الامبريالية للسيطرة على افريقيا. سيشكل تنظيم كأس العالم 2030 موعدا تريده تتويجا لهذا المسار ونقطة فاصلة لتحقيق هذا الهدف.

ازدهار أعمال البورجوازية الكبيرة

قامت البرجوازية الكبيرة بمخطط إعادة هيكلة تعيد تموقعها وتعزز حصتها في السوق المحلية واتبعت سياسة انتشار قاري. في هذا السياق يأتي استحواذ مجموعة "هولماركوم" المملوكة لعائلة بن صالحعبر «هولدينغ Holmarcom Finance Company «وفرعها «أطلنتا سند للتأمين» على 78 % من أسهم "المجموعة المصرفية الفرنسية» Crédit Agricole» عبر فرعها «مصرف المغرب».

تنشط مجموعة "هولماركوم" في أربع مجالات كبرى: التمويل والصناعات الغذائية واللوجستيك والعقار، ويمتد نشاطها إلى خارج المغرب في عدد من الدول الإفريقية: السنغال والبنين وكوت ديفوار وبوركينا فاسو وكينيا.

كما استحوذت الشركة المغربية "مناجم" فرع مجموعة «مدى» التابعة للقصر الملكي على غالبية أسهم فرع الشركة البريطانية "ساوند إنرجي" المستثمرة في مجال التنقيب عن الغاز الطبيعي مقابل 12 مليون دولار أمريكي، بحيث تمتلك 55 % من مشروع "تندرارة"، على أن تذهب 20%من الأصول لشركة "Sound EnergyMeridja Ltd"، ويظل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن بدوره حائزا على 25% من المشروع.

اقتنت مجموعة "سهام فاينانس"، المملوكة لوزير الصناعة والتجارة السابق مولاي حفيظ العلمي، على مجموعة "الشركة العامة" المغرب، من خلال السماح باقتناء الطرف الأول نسبة 57.67 % من رأسمال الطرف الثاني، وحقوق التصويت المرتبطة به، وكذلك الأمر بالنسبة إلى "سهام أوريزون"، التي حصلت على ترخيص باقتناء نسبة 50.98 في المئة من رأسمال "المغربية للتأمين"، الفرع التابع للمجموعة البنكية الشركة العامة. إنها عينة ظاهرة عن تحولات الرأسمال الكبير في سيرورة تكيف مع التغيرات العالمية والإقليمية الجارية.

الإستثمار العمومي: رافعة لخدمة أهداف الرأسمال الكبير المحلي والعالمي

يشكل الاستثمار العمومي الضخم ركيزة نشاط الدورة الاقتصادية الرئيسي. وسيبلغ الاستثمار العمومي ذروته مع مشاريع التنظيم المشترك لكأس العالم 2030 وما يتطلبه من مشاريع كبرى في البنية التحتية اللوجستيكية (مطارات- سكك حديثة- موانئ- تهيئة حضرية) ومنشئات رياضية وخدماتية (ملاعب- فنادق- أنترنيت) وصحية (مستشفيات- مختبرات)...الخ.

تستعد الملكية ليكون كأس العالم فرصة لتكريس المغرب دولة صاعدة في القارة الافريقية، وفرصة لاستقطاب الرساميل الإمبريالية المتنافسة لغزو القارة الافريقية، من هنا يجرى العمل على الانتهاء من تشييد القطب المالي الدولي الدار البيضاء كمنصة مالية عالمية نحو افريقيا.

بلغت مخصصات الاستثمار العمومي في ميزانية 2022 حوالي 245 مليار درهم، بارتفاع يناهز 6.5% مقارنة مع 2021. موزعة كالتالي: ميزانية الدولة بما قدره 89 مليار درهم، والمقاولات والمؤسسات العمومية ب 92 مليار درهم، وصندوق محمد السادس للاستثمارب 45 مليار درهم، و19 مليار درهم تخصص لفائدة الجماعات الترابية. ارتفع الاستثمار العمومي سنة 2023 إلى 300 مليار درهم، اي بزيادة 55 مليار درهم، وهو الأكبر في تاريخ المغرب. ويعتبر من أعلى معدلات الاستثمار عالميا، حيث بلغ 30% من الناتج الداخلي الخام في مقابل متوسط عالمي لا يتجاوز 25 %.

نسبة الاستثمار العمومي تظل مرتفعة إذ تمثل نسبة 65%من نسبة إجمالي الاستثمار،مقابل متوسط عالمي لا يتعدى 20%(15 بالمائة في تركيا)، كما أن مساهمة الاستثمار العمومي في الناتج الداخلي الخام تناهز 16%، وهي النسبة التي تظل مرتفعة،حتي مقارنة بدول ذات تدخل عمومي مهم(هنغاريا 1%، ورومانيا5.7%).في حين تبلغ قيمة الاستثمار الخاص الوطني 100 مليار درهم سنويا فقط، ويتركز في قطاعات ليس لها الأثر الكافي اجتماعياواقتصاديا.

(جواب عزيزاخنوش في 10 ماي 2022حول سؤال « معادلةالاستثمار العمومي والتشغيل».)

تهدف الدولة إلى «عكس التوزيع الحالي للمجهود الاستثماري ليبلغ الاستثمار الخاص، الذي لا يمثل حاليا سوى ثلث الاستثمارالإجمالي، تلتيالاستثمار الإجمالي في 2035،وخلق نوع من التكافؤ بين الاستثمار العمومي والخاص (50/50) بحلول سنة 2026»

(عزيزأخنوش: في 30 يناير 2023 بمجلس النواب: « سياسة الحكومة لتحفيز الاستثمار»)

إن البرجوازية تستند على المالية العمومية لتنشيط دورة الاقتصاد ولتنمية أرباحها الضخمة. وتنجرف الى مشاريع مكلفة لصالح الرأسمال الكبير، وتغرق البلد في مديونية عمومية ضخمة تستفيد منها، باعتبارها مقرضة للخزينة ولاحقا ستقتني منها الممتلكات العامة التي ستضطرالأخيرة لخوصصتها لتسديد ديونها المتراكمة. إن البرجوازية تنهب البلد.

إدمان المديونية

سيبلغ الدين العمومي الإجمالي حوالي85,2% (1300 مليار درهم) من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2024

التتمة في الصفحة 05

الوضع السياسي الراهن ومهام الماركسيين الثوريين

تتمة الصفحة 04

عوض85,6% سنة 2023.

يؤدي ارتفاع الديون المستحقة وتكلفتها إلى تصاعد متزايد في نفقات خدمة الدين. والمرتقب أن يتمخض عن اكلافإنجاز مشاريع كبرى تحضيرا لكأس العالم ارتفاع استثنائي للمديونية العمومية. إن المديونية بالنسبة للبرجوازية كالمخدر بالنسبة للمدمن كلما زادت الجرعة كلما انتعش أكثر شريطة ألا تكون مميتة أي ألا تزيد إلى حد الإفلاس المالي للدولة. أما بالنسبة للطبقة العاملة والكادحين، فالمديونية تترجم الى تقشف وبطالة وفقر جماهيري وبيع للأملاك والمؤسسات العمومية للبرجوازيين بأثمان بخسة، وافتقاد للسيادة الوطنية والتبعية المطلقة للمؤسسات الإمبريالية.

تعيش الملكية والبرجوازية المغربية أزهى لحظاتها. فأعمالها تدر أرباحا مجزية، ولا تواجه نضالا عماليا وشعبيا يهدد سيطرتها. والملكية التي تحظى بالتفاف تاريخي حولها طالما برهنت عن قدرتهافي الحفاظ على استقرار سياسي مثالي. وأما انسحاق بعض الفئات المالكة تحت طاحونة المنافسة أو عجزها عن التكييف مع التغيرات الحاصلة فلا يغير من التركيبة العامة للطبقة ككل ولسلوكها السياسي. لقد أبانت أزمة كوفيد 19 على قدرة النظام على الصمود وكشفت عن قدراتها على التحكم في ظل أزمة غير مسبوقة.

قضية الصحراء: الاستثمار الأهم

سيكونحسم قضية الصحراء لصالح الملكية مكسبا سياسيا واقتصاديا هائلا. سياسيا لاستعمالها في تكريس هيمنة ايديولوجية على أقسام واسعة من الشعب كان معبئا سلفا بشعارات وطنية منذ «مسلسل الاجماع الوطني»، واقتصاديا سيفسح المجال للرأسمال الكبير المحلي والإمبريالي لاكتساح مجالات استثمار واسعة جغرافيا وواعدة بحرا وبرا، وسيتيح له ذلك إطلاق منصة قارية نحو الأسواق الافريقية. ويدخل في هذا الإطار المشروعان المعلنان: أنبوب الغاز نيجيريا/ أوروبا والطريق نحو الأطلسي لبلدان الساحل وتصدير الطاقات المتجددة.

لقد اتخذت الدول الامبريالية خطوات كبرى لصالح دعم مغربية الصحراء بدفع من مصالحها وحصتها من الكعكة.

لكن النظام الملكي لازال يواجه تحديات خطيرة سيكون لها تبعات على العلاقات بين الطبقات وستطبع الصراع السياسي العام وستحدد مستقبله في العقد القادم.

مسار نجاح عظيم مهدد بمخاطر جدية محدقة

أولها:

انفجار المديونية العمومية، حيث يتم تمويل الاستثمار العمومي وعجز الميزانية البنيوي بالاقتراض من السوق المالية الدولية ومن السوق الداخلية. تتدخل عدة عوامل، ومن شأن تظافرها أنيفجر أزمة الدين بشكل غير قابل للسيطرة.

ثانيا:

تغير جذري في استراتيجية الإمبريالية في إفريقيا واستبدال المغرب بغيره من المنافسين في القارة، ما قد يؤدي إلى ضعف مردودية الاستثمارات الضخمة مقابل ارتفاع خدمات الدين. دون استبعاد تغيرات فجائية في المراكز الإمبريالية في سياق اضطرابات عميقة وشبح انفجار أزمات مركبة تفيض آثارها على بلدان شديدة الارتباط تبعيا بأسواقها مثل المغرب.

ثالثا:

انفجار الأزمة الاجتماعية في حال استمرار عجز الاستثمار الضخم على ترجمة أرقامه اجتماعيا بخلق مناصب شغل قادرة على امتصاص البطالة الجماهيرية ويلبي الحاجيات المتزايدة في الصحة والتعليم والسكن. ويدخل في السياق ذاته التأثير المباشر للسياسة الاقتصادية الشاملة التي تؤجج ارتفاع معدل التضخم في ظل بطالة جماهيرية وبؤس الأجور ما يعمم الإفقار الجماهيري وما قد يسفر عنه من انفجارات غضب شعبي غير مأمونة العواقب على استقرار النظام السياسي.

الطبقة العاملة: قوة تتعاظم عدديا وتكافح نضاليا، لكن تتأخر تنظيميا وتتعدم سياسيا

ازدادت قوى الطبقة العاملة بدفع من التوسع الرأسمالي، وعرفت تحولات نوعية خصوصا في مستوى تأهيلها، وتخصصاتها المهنية في القطاعات الصناعية الجديدة (السيارات-الطيران-الأوفشورين- عمال التوزيع...)، واعتماد التقنيات الحديثة في الفلاحة التصديرية وأشكال التدبير الحديثة في القطاعات اللوجستيكية والخدمات. وتمدد الأنشطة الرأسمالية إلى جهات ومناطق جديدة، مع احتفاظ محور آسفي/القنيطرة وطنجة بالمقدمة. بالإضافة الى انتشار معاهد ومراكز التأهيل المهني في عدة مدن جديدة مغذية الطبقة العاملة بأجيال شابة من الجنسيين.

لكنالطبقة العاملة ضعيفة التنظيم نقابيا ومفتقرة للتنظيم السياسي المستقل وحتى حصيلة تجارب بنائه في البلد ضعيفة ولا تبعث على الاعتزاز. إنها طبقة بكر بلا خبرة سياسية ولم يسبق أن اعتمدت على نفسها في مواجهة أعدائها باستقلال ذاتي.

تنظيماتها النقابية تحت سيطرة قيادات موغلة في الشراكة الطبقية وحريصة على استقرار الوضع السياسي والاقتصادي. وتفرض لأجل ذلك تدبيرا بيروقراطيا، وحياة تنظيمية رتيبة تمنع كل اشتغال نقابي نشط، وتقيم الحواجز بوجه تعاون التنظيمات حتى داخل النقابة الواحدة وتحول دون كل تعاون من أسفل. قيادات يزداد اندماجها في مؤسسات الدولة وبات فسادها وخياناتها المتكررة مضرب الأمثال.

يتعرض التنظيم النقابي في القطاع الخاص لحرب شرسة وبتواتر الطرد المباشر للمناضلين -ات النقابيين-ات، وتعمد كبريات الشركات لتنصيب مكاتب شكلية بتفاهم مسبق مع القيادات النقابية لضبط العمال ومنع سعيهم لبناء نقابي مستقل عن إدارات الشركات.لا يتنظم أغلب عمال-ات القطاع الخاص نقابيا خوفامن الطرد، بينمايساهم ضغط البطالة الجماهرية في كبح التمدد النقابي ويكبح قدرة العمال والعاملات على تحدي المستغلين.

يشكل القطاع العام قاعدة التنظيم النقابي تاريخيا. وبسبب إعادة الهيكلة التي يعرفها القطاع العام، والإستراتيجية الجديدة في التشغيل، الهادفةلتعميم أساليب التشغيل المجربة في القطاع الخاص، التي يمثل ضرب الاستقرار المهني وتعميم المرونة والهشاشة جوهرها، أضحت التنظيمات النقابية الهزيلة على محك مصيري،لكن لا تبدي القيادات البيروقراطية علامات عزم علىمواجهته، بل تستمر فيلعب دور الشريك المنضبط.

خاضت قطاعات عمالية عديدة خلال العقد الأخير نضالات نوعية، لكنها نضالات دفاعية بوجه استراتيجية شاملة هدفها تدمير الخدمات العمومية وضرب مكاسب الشغيلة في ضمانات الاستقرارالمهني والحريات النقابية. كان في طليعة النضالات العمالية تلك: شغيلة التعليم وقطاع الصحة العمومية والجماعات المحلية والعدل،بالإضافة الي فئات عابرة للقطاعات كالمتصرفين..الخ. إنها نضالات في جوهرها دفاعية وقطاعية ولم تتطور إلى تنسيق نضالي دفاعا عن الخدمات العمومية والتشغيل العمومي وبناء تحالفات مع قطاعات شعبية تلتقي معها في نفس الأهداف.

خاض عمال القطاع الخاص بدورهم نضالات نوعية، أهمها نضالات العمال بالشركة المغربية للصلب- مغرب ستيل سنة 2016 وعمال» نقل الأمتعة» بمطار محمد الخامس سنة 2019 وربابنة شركة الخطوط المغربية سنة 2018،وعمال الفنادق بسلسلة»موكادور» بمراكش وأكادير سنة 2022، وعمال شركة الكابلاج «ديلفي»سنة 2018 في طنجة ومكناس والقنيطرة وعاملات شركة سيكوميك منذ 2021.... سمحت تلك النضالات البطولية باختبار طبيعة وحدود القيادات النقابية، وخصائص وتطلعات الشغيلة، وطبيعة القوى السياسية، وأدوار الدولة وقدرتها على المناورة دون التخلي عن استراتيجيتها، واستعمالها لقمع محسوب يفضي إلى انتصارها دون كلفة سياسية.

إن إيجاد منفذ لاختراق الأزمة المزمنة للحركة النقابية مهمة رئيسية للاشتراكيين-ات الثوريين-ات. إنها مهمة تتطلب استيعاب دروس النضالات النوعية الأخيرة، والتحلي باليقظة والجرأة الميدانية، للارتباط بالطليعة العمالية التي ستجبر على خوض معارك قادمة دفاعا عن حقوقها، بوجه هجوم نيوليبرالي خياره دفع العمال-ات لمزيد من الاستغلال الكثيف والتسريحات الواسعة ان واجهته أزمة من أزماته الدورية.

النضالات الشعبية: استمرار رغم التراجع

تراجعت النضالات الشعبية منذ هزيمة حراك الريف 2017. والنضالات اللاحقة في جرادة وأخيرا في فكيك لم تصل لحجم التعبئة ودرجة التأثير السياسي الذي وصله حراك الريف. فبالإضافة لعامل الردع الذي خلفه شدة القمع المسلط على حراك الريف، كان سياق كوفيد 19 المتزامن مع جفاف حاد عاملا إضافيا ساهم في تراجع النضالات الشعبية التي حافظت على حيويتها طيلة العقود

التتمة في الصفحة 06

الوضع السياسي الراهن ومهام الماركسيين الثوريين

تتمة الصفحة 05

الثلاث الماضية.

سينتج عن السياسة الاقتصادية الجارية جملة تناقضات سيكون لها تأثير على أوضاع الجماهير الكادحة وسينتج عنها مقاومات. إن التضخم وغلاء الأسعار سائر في منحى تصاعدي وسيفاقم أعباء الأسر الكادحة (الضرائب، أسعار الكهرباء والماء، غلاء المواد الأساسية)،وسيغلق تمدد سياسة الاستحواذ الواسع على الأراضي الجماعيةمن طرف الدولة والرأسماليين منافذ انتفاع الكادحين القرويين، فيما يتسبب الاستغلال المنجمي المتنامي بأضراره البيئية ووقعه على منابع المياه وخراب صغار الفلاحينوجدة اثار التغيرات البيئية التي يظهرها الجفاف الحاد والفقر المائي، في هجرة واسعة للسكان القرويين، وسيفاقم البطالة الجماهيرية. وستؤدي السياسات العمومية النيوليبرالية إلىمزيد من الإضرار بالحق في الصحة والتعليم.

المعارضة الليبرالية: أزمة برنامجية و تنظيمية

تغرق المعارضة الليبرالية في أزمة برنامجية وتنظيمية وتتعرض منابع قوتها للتجفيف. لم يسلم الجناح «التقدمي» للمعارضة الليبرالية ذاته من تبعات أزمة معسكره. وتعرضت محاولات توحيده لمزيد من التشرذم، وانتهت جميع محاولاته لاستعادة قيادة المعارضة الشعبية إلى فضيحة (مصير الجبهة الاجتماعية وحال تنظيماتها النقابية خير مثال على ذلك). قد تدب بعض الحيوية المؤقتة في مفاصله عشية الاستعداد لانتخابات 2026، فذاك رهانه وحدود استراتيجيته. أما أن يسعى لبناء عمق شعبي لمعارضته فذاك يثير مخاوفه في التسبب في دينامية جذرية تتجاوزه فيمتنع عنه امتناعا واعيا.

الإسلاميون: مراوحة المكان في انتظار وضع مناسب لخدمة الطبقات السائدة

انفضحت بسرعة طبيعة التجربة السياسية لإسلامي العدالة والتنمية الموالية للاستبداد وموالاتهم لسياساته الأكثر رجعية، نظير التطبيع مع الكيان الصهيوني، لكن القسم الآخر الممثل في العدل والإحسان لا زال يجتر بعضا من مقولات ذات نفس راديكالي، مع خطوات كبيرة في اتجاه الملكية عكسها أساسا في تبنها في وثيقتها السياسية الأخيرة، شعار «جمعية تأسيسية غير سيادية» باعتبارها مدخلا للتوافق بين الملكيةوالقوى الحية.

في استعادة بئيسة لمسار قطعته المعارضة الاتحادية وانتهى إلى ما انتهى إليه. نفس الاستعادة نجدهافي نقدهم للسياسات العمومية الذي يقف على أرضية الدفاع على النظام الرأسمالي وعلى مصالح أرباب العمل، مغلف بخطاب لا يعني الكثير حول محاربة الفساد ومواجهة ما أسموه «الاخطبوط المخزني» في استعادة لتشخيصات المعارضة الليبرالية بألفاظ جديدة. يحتفظ هؤلاء ببنية تنظيمية كبيرة، تستعملها لإرسال رسائلها عن انضباطها للقواعد المرعية والابتعاد عن النضالات المنطلقة من الأسفل. تمثل هاته المعارضة قوة احتياطية بورجوازية للثورة المضادة، كما يمكن أن تستعمل كواق آخر لتنفيس أزمة النظام القادمة.

الحركة الأمازيغية: عود على بدء

رغم كل الجلبة التي ترافق خطوات النظام المحسوبة تجاه إدماج المكون الأمازيغي، باعتباره المطلب الرئيس لهاته الحركة منذ انطلاقتها، ورغم ما رافق ذاك الدمج من اندماج جزء كبير من مكونات تلك الحركة في النظام ومؤسساته وسياساته، إلا أن الوضع العام لا زال في الواقع المعيش لم يشهد تغيرات نوعية. ما أصاب الحركة الأمازيغية هو من نفس نوع ما أصاب المعارضة الليبرالية، فهما مصابان بنفس العيب الخلقي: السعي للتفاهم مع الاستبداد لأجل نيل تنازلات. في حين يستمر إغفال الأرضية الأساس لكل سعي حقيقي لفرض الحقوق الامازيغية: النضال من أجل بديل ديموقراطي شامل، يدمج الحقوق اللغوية والثقافية مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأجراء وصغار المنتجين، عبر المساهمة في بناء ميزان قوى طبقي عمالي شعبي يفتح الطريق لذاك البديل.

اليسار الجذري: وضع مخيب للآمال

انتهى إعلان النهج الديموقراطي نفسه حزبا للعمال إلى مراوحة المكان، وبذل جهودا للحفاظ على نفسه جراء ارتداد سياسته الخاطئة في الميدان النقابي، وذيليته للبيروقراطيات النقابية، وتخريبه لمبادرة التوجه النقابي الديمقراطي، وأخيرا تذبذب قيادة الجامعة الوطنية للتعليم FNE، خلال الإضراب التعليمي التاريخي. كما وصلت الجمعية المغربية لحقوق الانسان إلى حال انحباس بعد استكمال هيمنته عليها، واضمحلاله في الحركة الطلابية، والتراجع الكبير لحركة النضال ضد البطالة. يعتبر النهج الديمقراطي أكبر تنظيم يساري ديمقراطي من أصول ثورية، لكن هناك لا تناسب مع مرور الوقت بين قواه العددية المعززة بمواقع تنظيمية في منظمات نضال ودوره النضالي. يرفض النهج الديمقراطي التعاون مع من يخيب أمله في مطاوعة سياسته الذيلية. فالمنظورات السياسية للنهج الديمقراطي هدفها بناء معارضة ديمقراطية-ليبرالية للنظام، قائمة على استعادة نفس الآليات المجربة للمعارضة الليبرالية التاريخية وليس بناء أدوات طبقية مستقلة للثورة الاشتراكية الديمقراطية.

تتواجد جماعات عدة متحدرة من اليسار الطلابي وتنخرط في نضالات عديدة (إضراب المتدربين/المتعاقدين/ نضالات شعبية وطلابية..)، صحيح أن صخبها تراجع خصوصا في الجامعة لكنها موجودة. أكدت عدد من النضالات الأخيرة عقم تلك الجماعات وضررها على النضال جراء عصبوية تمزج بين مزايدة لفظية وممارسة انتهازية. لم تعد عدتها الفكرية المعهودة قادرة على تفسير تطورات الهجوم النيوليبرالي عالميا ومحليا وانتهت محاولات التمطيط إلى الفشل. وهي الآن تقتات من منظورات الماركسيين الثوريين وتستعملها بطرق انتقائية لتبرير قصويتها الضارة حينا أو للتغطية على انتهازيتها الفاضحة أحيانا أخرى. ورغم جهود الماركسيين الثوريين الأدبية والبرنامجية، لم يتطور أي جزء من تلك الجماعات نحو الماركسية الثورية، بل لم نشهد حتى تطورا يعبر عن مسؤولية نضالية وممارسة ناضجة تقطع مع الطفولية الطلابية، رغم بعض المحاولات التي كان مصيرها الاندثار، بل تورط قسم منها في صفقات مع بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل للإطاحة بقيادة تابعة لحزب النهج الديمقراطي في الجماعات المحلية، الذي نال المواقع نفسها بطرق مشابهة.

لا نقاش حقيقي داخل اليسار الديمقراطي والاشتراكي، ولا تعاون بين مكوناته، ولا مبادرات نضال ببوصلة عمالية وشعبية. يكاد يصبح جسما طفيليا ينط على النضالات وليس له ما يقدمه لها من خبرات نضال، بل ينقل أساليبه الضارة لخنق أولى الآليات الديمقراطية في النضال، وينشر الطرق البيروقراطية والسموم التكتلية الموروثة عن الوسط الطلابي. يفوت هذا الوضع فرص عمل جماعي في النضالات يمكن أن يسمح بتحدي البيروقراطية عبر إعطاء المثال من خلال ممارسة ديمقراطية تقنع الطلائع العمالية والشعبية. إن ضعف اليسار الاشتراكي ليس ضعفا في القوى، بل في عماه البرنامجي وأمراضه المزمنة التي لا دواء لها إلا بغطسه في تجارب نضال عمالية عظيمة تفطمه عن ماضيه الطفولي الطلابي.

الماركسيون الثوريون: حي على العمل

استنادا للعناصر التحليلية أعلاه فان الماركسيين الثوريين مطالبون بتحديد مهامهم المركزية للفترة المقبلة، في ارتباط مع تطورات الوضع الموضوعي، وأخذا بعين الاعتبار محدودية قواهم، وغياب قوى اشتراكية ثورية او/و ديمقراطية تبدي استعدادا للنضال المشترك على أرضية برنامج نضالي.

إن المهمة المركزية هي المساهمة في بناء حزب العمال الاشتراكي كجواب عن الأزمة الذاتية للطبقة العاملة. إنه الشرط الضروري لقيام ثورة اشتراكية تقودها الطبقة العاملة المسنودة بدعم فئات شعبية كادحة. لا توجد حاليا سوى أنوية صغيرة تشترك في هدف بناء منظمة/ات اشتراكية عمالية تكون نقط الانطلاق الفعلي نحو بناء حزب العمال الاشتراكي، إن أصعب ما يواجهه الماركسيون الثوريون هو معرفة كيفية التمكن من التوزيع الذكي لقواهم البسيطة والتدبير المحكم لجهودهم دون انعزالية قاتلة، مع التفادي الواعي لكل نشاطوية إرادوية لا أفق لها. حتى لا يتم التأرجح بين الوقوف على خلاصات واضحة وتنفيذ عكسها في مجرى النضال اليومي.

يبدو أن مهمة الانتقال إلى نواة منظمة عمالية حقيقية يجب أن توضعكهدف رئيسي. لتحقيقه يجب أن يضعوا على رأس أولوياتهم الدفاع عن منظورهم للثورة الاشتراكية في سياقنا الملموس بربطها ببرنامج انتقالي موجه لطلائع النضال. إن مهمتهم، الرئيسية، برنامجية موجهة إلى طلائع النضال وعبرها لكسب أفضل الطلائع العمالية والشعبية المقتنعة من خلال تجربتها إلى الحاجة لبديل يتجاوز اصلاح الرأسمالية. عليهم أن يعطوا دفعا جديدا لدراسة الطور الحالي من الهجوم النيوليبرالي وتفكيك مبرراته وشرح أهدافه وعرض شعارات للنضال وتعميم تجارب النضالات الأممية ذات الصلة وربط ذلك دوما بالحاجة لبديل شامل بطريقة حية وليس كشعارات جوفاء تفتقد للحيوية.

لنوقف إبادة الشعب الفلسطيني فوراً: من أجل إسقاط مؤامرة ترامب الثانية

تيار المناضل-ة

في جريمة قرصنة جديدة، أقدمت قوات الاحتلال الصهيوني على اعتراض أكثر من 40 سفينة من أسطول الصمود العالمي وضمنه أسطول الصمود المغاربي المتجه نحو قطاع غزة، واعتقلت مئات المتضامنات والمتضامنين الدوليين بعد اعتداءات وحشية على المراكب المشاركة. جرى اقتياد المعتقلين إلى ميناء أسدود لتهديدهم بالترحيل القسري، فيما تواصل البحرية الإسرائيلية عمليات تمشيط لمنع أي سفينة من بلوغ شواطئ غزة المحاصرة. فجر هذا الاعتداء موجة من الاحتجاجات الشعبية في مدن عديدة عبر العالم ضد هذا العدوان الصهيوني الذي يريد إسكات التضامن الدولي وتخويف من يدافعون عن حق الشعب الفلسطيني في الحرية والكرامة.

يتعرض الشعب الفلسطيني، في غزة والضفة الغربية وأراضي 1948، لحرب ابادة وجرائم حرب وسلسلة جرائم ضد الانسانية معترف بها من قبل منظمات دولية عدة. أودت هذه الحرب بحياة أعداد كبيرة من المدنيين وخلفت دمارا هائلا في البنية التحتية.

ترتكب الكارثة الدموية أمام أنظار العالم وبدعم عسكري ومالي وغطاء ديبلوماسي واسع من قوى امبريالية واستعمارية غربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بعضها يواصل ممارسة النفاق السياسي بالإعلان عن اعترافات رمزية بدولةٍ فلسطينية مستقبلية بينما يُباد شعبها الآن وحيثُ هو.

ضلت الأنظمة الديكتاتورية التابعة بالمنطقة متواطئة، وفي أفضل حالاتها، أصدرت بيانات شكلية بلا أثرٍ عملي، مع مواصلة أغلبها قمع أي مبادرة للتضامن الشعبي مع الفلسطينيين.

في المقابل، امتدّ العدوان الصهيوني إلى دول ومساحات إقليمية متعددة، وشمل توغلات في لبنان وسوريا واليمن وإيران، وعمق تطبيعه مع الأنظمة الاستبدادية ومنها المغربي خصوصا في مجالات التعاون العسكري والأمن والاستخبارات، ما يشكل تهديدا حقيقيا مباشرا على شعوب المنطقة. يواصل النظام المغربي فتح موانئه لتسهيل عبور العتاد الحربي إلى الاحتلال الإسرائيلي في تحد صارخ للشعب المغربي الذي يطالب بوقف جميع أشكال التطبيع.

أظهر الشعب الفلسطيني صمودا أسطوريا، وحطمت مقاومته مخططات الفاشية الصهيونية بالطرد الجماعي والنزوح القسري والاستيلاء على الأراضي.

هبت شعوب العالم في حملة تضامن أممي وانكشفت حقيقة اسرائيل خصوصا عند الفئات الشابة التي باتت ترى في الكيان مشروعَ استيطانٍ استعماري عنصري قائم تاريخيا على جرائم الابادة ولن يستمر في الوجود سوى بارتكاب المزيد منها. تصدعت رواية الدعاية الصهيونية التي حاولت استغلال مأساة المحرقة النازية. فقدت هذه الدعاية قواعدَ دعم تقليدية بعد انكشاف الطبيعة الاستعمارية والعنصرية لحركة الاحتلال.

قامت الامبريالية الامريكية بدور المدعم الرئيسي للعدوان الصهيوني في ضل الرئيسين، جون بايدن ودونالد ترامب. تميز هذا الأخير بصراحةٍ زائدة عن النفاق التقليدي الدي ميز الكثير من داعمي الكيان، معلنا أهدافا تنطوي على تفريغ غزة من قسم كبير من سكانها، وتوسيع عمليات الضم الاسرائيلي للأراضي، وتقويض أي أسس للدولة لفلسطينية كما نصّت عليها اتفاقات دولية سابقة وان كانت مهترئة الدلالات، ومعتبرا الحرب أداة لفرض خياراته. مع ذلك، أجبره تصاعد التضامن العالمي والمعارضة الشعبية للجرائم وخطر تفكك قاعدته الانتخابية الى مناورة ديبلوماسية دون التخلي عن أهدافه فيما يسمي «مبادرة ترامب للسلام» التي لا تعدو كونها نسخة محينة لمؤامرة ترامب السابقة المسماة «اتفاق ابراهام».

دفع الشعب الفلسطيني ثمنا باهظا وتعرض لسلسلة مؤامرات، ويواجه اليوم تهديدات غير مسبوقة تهدد تصفية قضيته بوصفها قضية تحرر وطني من الاحتلال الاستيطاني.

يمثل وقف الحرب الاجرامية في غزة، ووقف العدوان على الضفة، ووقف القمع الأهوج داخل أراضي 1948، أولوية قصوى لقوى التضامن الدولي وكل من يناصر حرية الشعوب. إلى جانب هذه الأولوية، تبرز ضرورة إفشال مؤامرة ترامب الجديدة، وذلك بالتمسك بجوهر القضية الفلسطينية القائم على تحرير فلسطين من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وإقامة وطن ديمقراطي مستقل يقوم على المواطنة المتساوية للجميع دون أي تمييز بسبب الدين أو اللون أو اللغة.

إننا في تيار المناضل-ة نؤكد مطالبنا العاجلة والمتمثلة في:

إنهاء كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني التي يعمقها النظام المغربي، وإغلاق الموانئ المغربية أمام أي شحنات أسلحة موجهة لجيش الاحتلال.

إطلاق سراح جميع مناهضي التطبيع المعتقلين بالمغرب، ووقف تجريم التضامن مع الشعب الفلسطيني.

وقف فوري وشامل لإطلاق النار وإنهاء سياسة الإبادة والقتل ضد المدنيين في غزة والضفة.

إطلاق سراح فوري وغير مشروط لجميع النشطاء/ات والمتضامنين/ات المعتقلين/ات الذين شاركوا-ن في أسطول التضامن العالمي لفك الحصار، وكذلك الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين الفلسطينيين.

رفضنا القاطع لجرائم الاحتلال وانتهاكه للقانون الدولي وحق الشعوب في التضامن.

رفع الحصار عن غزة والسماح بدخول المساعدات الإنسانية بشكل فوري وآمن وتحت إشراف منظمات مستقلة .

محاسبة مرتكبي جرائم الحرب أمام محاكم دولية مستقلة، ومنع الإفلات من العقاب.

توسيع التعبئة لإسقاط مؤامرة ترامب الثانية وكل مخططات الضم والتصفية، والتمسّك بحق الفلسطينيين في تقرير المصير.

دعم مشروع تحرير فلسطين على أساس دولة ديمقراطية واحدة أو حلٍّ عادل قائمٍ على المواطَنة المتساوية دون تمييز، وفقًا لحقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والقانونية.

ختاماً، نؤكد انخراطنا في المسيرة الوطنية التي دعت إليها الجهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، والتي ستنظم بالرباط يوم الأحد 5 أكتوبر. من أجل رفع الحصار عن غزة فوراً – الحرية لفلسطين ولجميع المعتقلين!

3 أكتوبر 2025

تضامننا الكامل مع شباب يرفع صوت الشعب: تنديدنا الشديد بالقمع والاعتقال

ليست صدفة أن يبادر الشباب بالدعوة الى النزول الى الشوارع يومي 27، 28 و29 شتنبر 2025. سبق أن قام جيل سابق بذلك في حركة 20 فبراير 2011، وفي غيرها من الحراكات الشعبية بعدها، كان أبرزها حراكي الريف في 2016 وجرادة في 2018. يبادر الشباب دائما برفع صوت الشعب في وجه خيارات اقتصادية تزيد من حدة الإفقار والبطالة، وسياسات القمع وضرب الحريات. الجيل الجديد من الشباب الذي دخل حلبة النضال لا يخدم أجندات خارجية أو يريد خلق الفتنة وزعزعة استقرار البلاد. إنه يدافع عن مقومات الحياة الكريمة. يطالب بالعدالة الاجتماعية في وجه طبقة حاكمة تضع ثروات البلد في يد أقلية رأسمالية محلية أصبح البعض منها في قائمة ملياردرات العالم، وعلى رأسهم رئيس الحكومة نفسه. يطالب بتخصيص ميزانيات لتوفير البنيات والأطر في قطاعي الصحة والتعليم الذين همشتهما الدولة وفتحتهما للرأسمال الخاص، وبوقف خصخصة الخدمات العمومية. يطالب بالحق في الشغل وبأجر لائق.

ليست أولويات الطبقة الحاكمة الانصات لمطالب شبابنا، بل في الوفاء بالتزاماتها مع مؤسسات الرأسمال العالمي (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة) التي تريد استرداد الديون وفتح مجالات الاقتصاد المربحة في بلدنا أكثر للشركات متعددة الجنسيات. كما انها لا تريد أن تنصت للشعب الذي يطالب بوقف التطبيع مع العدو الصهيوني الذي يبيد الشعب الفلسطيني ويتغطرس في كامل المنطقة بتأييد من الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك فهي تنخرط في حرب قمع استباقية لكبح بركان الغضب الشعبي الذي يتراكم

تشكل الاحتجاجات التي أطلقها الشباب يومي 27، 28 و29 شتنبر حلقة جديدة في مسيرة المقاومة الضرورية لشعبنا من أجل الكرامة والحرية وتوزيع عادل للثروات.

إننا في تيار المناضل-ة نعلن:

تضامننا المطلق مع جميع من نزلوا إلى الشوارع وصمودهم في وجه هجومات قوات القمع.

تنديدنا الشديد لسياسة الترهيب والتنكيل بالمحتجين والمحتجات واعتقالهم-ن.

مطالبتنا الملحة بالإفراج عن جميع المعتقلين/ات واسقاط المتابعات.

استعدادنا الكامل لمواصلة النضال الى جانب الشباب حتى تحقيق تطلعاته.

تيار المناضل-ة 29 شتنبر 2025

المغرب والإمبريالية: كيف تؤثر التبعية في حياتنا اليومية، وكيف نقاومها؟

بقلم؛ مروان

مقدمة

وفقاً لأحدث البيانات الرسمية، ارتفع عدد العاطلين عن العمل في المغرب بـ 58 ألف عاطل جديد في عام 2024، ليصل العدد الإجمالي إلى مليون و638 ألف شخص. هذا يعني أن آلاف الشباب يجدون أنفسهم في سباقٍ شديد القسوة على عددٍ محدود من الفرص، وأصبحت المنافسة على كل وظيفة شاغرة أكثر صعوبة من ذي قبل. تُظهر البيانات باستمرار أن حاملي الشهادات الجامعية والشباب والنساء هم الفئة الأكثر معاناة، حيث لا يتمكن الاقتصاد من خلق فرص عمل كافية تستوعب الأعداد المتزايدة من الخريجين سنوياً. ففي سنة 2024، بلغ معدل البطالة في صفوف الشباب البالغين بين 15 و24 سنة نسبة 36,7%، وحاملي الشهادات 19,6%، والنساء 19,4%، في حين بلغ معدل البطالة 13,3% على المستوى الوطني. للتذكير، يُحسب «معدل البطالة» كنسبة مئوية من السكان النشيطين، أي السكان الذين يعملون أو يبحثون بنشاط عن عمل.

لكن المسألة أعمق من أرقام البطالة وحدها. فالشباب والنساء لا يواجهون فقط صعوبة الحصول على عمل لائق، بل يعيشون أيضًا تحت ضغوط اجتماعية متزايدة: ارتفاع تكاليف السكن، غلاء المعيشة، ضعف الخدمات العمومية في الصحة والتعليم، انعدام فضاءات ثقافية ورياضية مجانية، وتفاقم أشكال التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي. هذا الواقع يدفع كثيرًا من الشباب نحو الهجرة، أو إلى القبول بأعمال هشة بأجور زهيدة ودون حماية اجتماعية.

لماذا إذن يبقى التشغيل ضعيفًا والخدمات العمومية في تراجع في بلدنا، رغم تعدد البرامج الحكومية؟ لماذا تجد النساء أنفسهن بشكل خاص مثقلات بعبء مزدوج: العمل في شروط هشة خارج البيت، والرعاية غير المعترف بها داخله؟ ولماذا يغيب الأفق أمام شباب تزداد مطالبه بالحرية بالكرامة والعدالة الاجتماعية؟

الجواب لا يكمن فقط في ضعف السياسات الداخلية، بل في بنية اقتصادية تابعة تاريخيًا، صُمّمت لتكون مكملة للأسواق الكبرى المُهيمنة (البلدان الإمبريالية) بدل أن تكون موجهة أولاً لتلبية حاجات الشعب. ليست الإمبريالية مجرد مفهوم نظري يردده مثقفون، بل هي واقع ملموس: في البطالة الواسعة، في غلاء الأسعار، في هشاشة التعليم والصحة، وفي فقدان استقرار العيش والحياة. ونحن في المغرب، مثل كثير من البلدان المتخلفة والتابعة، نعيش تحت تأثير هذه المنظومة العالمية التي تضع مصالح القوى الكبرى فوق مصالح الشعوب.

1 - ما معنى الإمبريالية؟

في الماضي، كان الاستعمار المباشر واضحاً حيث تحتل جيوش دول قوية الأراضي وتنهب الثروات. اليوم، تغيّر الشكل وأصبح الاستعمار غير مباشر من خلال سيطرة اقتصادية ومالية وثقافية تمارسها دول وشركات عالمية كبرى على بلدان أضعف. فالإمبريالية هي مرحلة أعلى من تطور الرأسمالية، حيث تهيمن الاحتكارات الكبرى والرأسمال المالي، ويتحول تصدير رؤوس الأموال إلى سمة أساسية. وتكرس القوى العظمى تقسيما عالميا للعمل قائم على مبادلة منتجات الصناعة في البلدان الإمبريالية بمواد أولية مستخرجة في البلدان التابعة. يؤدي هذا التقسيم الى تبادل غير متساو ينهب ثروات البلدان التابعة ويديم تخلفها.

كيف يحدث ذلك؟

تحوز البلدان الإمبريالية على تقدم في الإنتاجية وخفض في سعر الكلفة، وتغرق السوق العالمية بالبضائع، ما يجعل كل إنتاج صناعي أولي في البلدان المتخلفة غير قادر على الصمود جديا في وجه مزاحمة الإنتاج الأجنبي.

تطلق البلدان الرأسمالية المصنعة حركة واسعة من تصدير الرساميل نحو البلدان المتخلفة وتطور فيها فروع إنتاج مكملة وليست منافسة للصناعة الغربية. هكذا فإن الرساميل الأجنبية التي تهيمن على اقتصاد هذه البلدان تفرض عليها التخصص في تصدير المواد الأولية المعدنية والنباتية والبحرية.

ما هي الآليات؟

- الشركات متعددة الجنسيات التي تتحكم في الصناعات الأساسية والقطاع المالي، وحتى في الدول، وترسي طرق ترحيل الأرباح الى الأقلية الرأسمالية في البلدان الصناعية الكبرى.

- البنوك والمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي التي تستعمل القروض كآلية لتحويل الرساميل من خلال معدلات فائدة عالية، علاوة على فرضها شروطاً لصالح الشركات متعددة الجنسيات.

- أنظمة تابعة سياسا: تخلق هيمنة الرساميل الأجنبية على اقتصاد البلدان التابعة وضعا اقتصاديا واجتماعيا تحافظ فيه الدولة (النظام السياسي) على مصالح الطبقات السائدة وتتيح ارتباط قسم من الرأسمال المحلي الكبير بمصالح الرأسمال الإمبريالي.

- الثقافة والإعلام، حيث يتم الترويج لنموذج استهلاكي يكرس التبعية للسلع والأيديولوجية

القادمة من المراكز الامبريالية المهيمنة.

هكذا تعد الإمبريالية أحد مصادر التخلف الرئيسية بالنسبة للبلدان الضعيفة التي يعاني فيها القسم الأعظم من السكان من الأمية والجهل والبؤس. فالإمبريالية اذن ليست فكرة بعيدة أو مجردة، بل شبكة من علاقات السيطرة تمنع الحصول على لقمة عيش لائقة، وتكسر أحلام الشباب والنساء.

2 - المغرب في قلب التبعية للمراكز الامبريالية

يتبجح الخطاب الرسمي في المغرب بكونه بلد منفتح على الخارج، وقائم على تشجيع الصادرات، وتحرير التجارة، وجاذب للاستثمارات الأجنبية. في نفس الآن، يحجب تأثير هذه الخيارات التي جعلت اقتصاده تابع للبلدان الامبريالية.

أ) الآليات الاقتصادية للتبعية

- تصدير الثروات الطبيعية: طبقا للدور المفروض في التقسيم الدولي للعمل، يتم تخصيص المغرب لدور مُصَدِّر للمواد الخام (الفوسفات والمعادن، المنتجات الزراعية والبحرية) إلى الأسواق العالمية بأسعار يحددها الآخرون، بينما تبقى القيمة المضافة ضعيفة محلياً.

- الفلاحة: بدلاً من إعطاء الأولوية للاكتفاء الغذائي الداخلي، يتم تخصيص مساحات لمنتجات موجهة للتصدير ودعمها مثل الطماطم والفراولة والحوامض والأفوكا، في الوقت الذي يستورد فيه الحبوب والقطاني واللحوم. هذا علاوة على استنزاف للموارد المائية في بلد يعاني من الاجهاد المائي.

- الطاقة والمحروقات: تنفيذا لتوصيات صندوق النقد الدولي وخدمة لمصالح قسم من الرأسمال المحلي الكبير، أزالت الدولة دعم المحروقات، وصارت أسعار البنزين والغاز تعتمد على السوق العالمي وعلى الشركات الكبرى الموزعة التي تنمي أرباحها من جيوب المواطنين مباشرة.

التتمة في الصفحة 09

المغرب والإمبريالية: كيف تؤثر التبعية في حياتنا اليومية، وكيف نقاومها؟

تتمة الصفحة 08

• الديون: يستدين المغرب بمبالغ ضخمة تسمح بترحيل الأموال الى اقلية من كبار الرأسماليين بالدول الامبريالية عبر نفقات الدين الباهظة (أقساط الدين + الفوائد). كما يخضع لشروط الدائنين أساسا البنك العالمي وصندوق النقد الدولي تحت مسمى «حزمة الإصلاحات» منها على سبيل المثال خصخصة القطاعات والخدمات العمومية، وتقليص الإنفاق الاجتماعي في الصحة والتعليم ودعم أثمان مواد الاستهلاك الرئيسية، وتوسيع مرونة سوق الشغل، وتفكيك أنظمة التقاعد، وتجميد الأجور المباشرة.

• التبادل التجاري غير المتكافئ عبر اتفاقيات ما يسمى بالتبادل الحر التي وقعها المغرب مع قوى كبرى مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. انها اتفاقات استعمارية جديدة تؤدي الى تفكيك الحواجز الجمركية وفتح السوق المغربية للمنتجات الغربية المدعمة، وكذا جميع مجالات الاقتصاد للشركات متعددة الجنسيات ومنحها امتيازات عديدة (اعفاء ضريبي، توفير العقار، تسهيل ترحيل الأرباح، الخ).

• **الهيمنة المالية والنقدية**: تهيمن البنوك الأجنبية أو المحلية الشريكة لرأس المال الدولي على القطاع المالي، ويرتبط الاقتصاد المغربي بشكل عميق باليورو والدولار، مما يسهل التحكم في حركات الرساميل ويملي شروط الاستدانة.

هذه التبعية تبقي الاقتصاد في مستوى منخفض في السلسلة الإنتاجية العالمية وتترك القرارات الكبرى في يد المؤسسات العالمية والشركات الأجنبية ودولها الامبريالية.

ب) الآليات السياسية للتبعية

• الارتباط العضوي مع الاستبداد السياسي: تقدم القوى الإمبريالية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) دعمًا سياسيًا ودبلوماسيًا وعسكريًا للنظام المغربي، مُصوِّرة إياه كحليف «مستقر» في منطقة مضطربة.

• التطبيع كأداة لتعميق التبعية: يعد التطبيع مع الكيان الصهيوني جزءً من الاستراتيجية الامبريالية لتعميق تحالفه مع المعسكر الغربي-الإسرائيلي، وتسهيل تغلغل التكنولوجيا الإسرائيلية في مجالات الأمن والتجسس والحرب وغيرها.

• قمع المعارضة: يستخدم النظام القمع (قوانين، قضاء، أجهزة قمع) لإسكات أي معارضة للسياسات الاقتصادية الليبرالية، ولضمان «الاستقرار» الذي تحتاجه رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار.

• بورجوازية كومبرادورية: هي الذراع المحلي للرأسمال الأجنبي، تتكون من كبار الرأسماليين يعملون كوسطاء يستفيدون من علاقاتها بالنظام السياسي ومن السياسات الليبرالية لتنمية ثرواتهم على حساب صغار المنتجين والطبقة العاملة والفئات الشعبية.

• استقطاب النخب والمجتمع المدني: يتم دمج جزء من النخب الإعلامية والاقتصادية والسياسية المحلية، ومن جمعيات المجتمع المدني، في شبكات المصالح الموالية للرأسمال العالمي لتقديم هذا النموذج الليبرالي على أنه النموذج العقلاني الوحيد للتنمية، والدفاع عن «اجماع وطني» حول النظام لضمان استقرار سياسي.

3 - مناهضة الامبريالية

ليست الإمبريالية إذن تصورات نظرية لمثقفين أو خبراء اقتصاديين، بل هي في قلب حياتنا ونعيش آثارها كل يوم. وإذا كانت جميع الفئات الشعبية تتأثر بنتائج الإمبريالية، فإن النساء والشباب هم الأكثر تضرراً. لكنهم الأكثر عدداً، والأكثر حيوية، والأقدر على الانخراط في التغيير الجذري وتحفيز بدائل شعبية.

إذا تأملنا سلسلة النضالات والمقاومات الشعبية التي شهدها المغرب في العقود الأخيرة، والتي تشكل فيها النساء والشباب عنصرا رئيسيا، سنرى أنها تندرج في مناهضة الإمبريالية: ليس بمعناها المجرد، بل كمواجهة للآليات الملموسة للهيمنة الاقتصادية والسياسية التي تستنزف ثروات البلاد وتُعمق تبعيتها. هذه النضالات غالبًا ما تكون محلية وتركز على مطالب محددة، ولكن جذورها مشتركة. فالحراكات الشعبية في الريف وجرادة وفجيج، والنضالات ضد خصخصة الخدمات العمومية، والنضالات من أجل الدفاع عن الثروات والبيئة المحلية، كلها أمثلة بارزة على الصرخات الشعبية ضد «التنمية» المفروضة من فوق، والتي تخدم مصالح الرأسمال الكبير المحلي والأجنبي على حساب تلبية الحاجات الأساسية للسكان. كما نرى في التعبئات المتواصلة في الشوارع المغربية ضد التطبيع وحرب الابادة الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني رفضا مباشرا للاستراتيجية الامبريالية في المنطقة وللأنظمة التي تتعاون معها. إلى جانب هذه الحراكات الشعبية، تشكل إضرابات الطبقة العاملة المنظمة في القطاع العمومي (التعليم والصحة والجماعات الترابية وغيرها) وفي مواقع الإنتاج (الزارعة والنسيج والمناجم، الخ) رافعة أساسية للتغيير الجذري بسبب موقعها الاستراتيجي في قلب الآلة الاقتصادية.

تتقاسم هذه النضالات أيضا مواجهتها لجبروت الدولة التي تقمعها وتسجن نشطاءها، وتربط بالملموس بين المطالب الاجتماعية من أجل تحسين عيشها والمطالب السياسية من أجل الديمقراطية والكرامة وتوزيع عادل للثروات. كما تبين الترابط الوثيق بين النضال من أجل المطالب الأولية المباشرة، والمطالب من اجل الديمقراطية، والمطالب من أجل فك التبعية مع الإمبريالية العالمية.

نسعى في تيار المناضل-ة الى المساهمة في تعميق هذا الترابط الضروري لأي تغيير جذري حقيقي في سبيل تحرر شعبنا من جميع آليات التبعية للإمبريالية واستعادة سيادته وتقرير مصيره بنفسه، وذلك من خلال طرح بعض المهام:

• السيادة الغذائية: تطبيق اصلاح زراعي شعبي وشامل من أجل إنهاء استحواذ الشركات متعددة الجنسيات والرأسمال المحلي الكبير على الماء والبذور والأراضي، وتغيير النموذج الرأسمالي التصديري في الزراعة لإنتاج غذاء صحي ومحترم للبيئة يستجيب لحاجياتنا أولا، واختيار زراعات محلية، وضمان حقوق صغار الفلاحين على الموارد المنتجة.

• إلغاء الديون العمومية واتفاقيات التبادل الحر والقطع مع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وكذا مع الدول الامبريالية التي تهيمن عليها (يمكن أن تشكل مناهضة التطبيع مقدمة لهذا المطلب).

• تأميم البنوك وجعلها خدمة عمومية تحت رقابة شعبية.

ليست هذه المطالب مستحيلة، وسبق أن تم تطبيقها في تجارب تاريخية عديدة حتى في ظل أنظمة رأسمالية، وبشكل أكثر جذرية في التجارب التي انتفضت فيها الشعوب في ثورة اجتماعية غيرت نمط الانتاج الرأسمالي بنموذج اشتراكي كما وقع في الاتحاد السوفياتي والصين وكوبا ونيكاراغوا وغيرها. واجهت هذه التجارب تحديات وتعقيدات أدت إلى انحرافات عن مبادئها الأولى، لكنها تبقى مخزونًا غنيًا من الدروس لبناء اشتراكية ديمقراطية جذرية بديلة للرأسمالية اليوم، قائمة على ثلاثة ابعاد رئيسية:

• الاشتراكية المبنية على التسيير الذاتي الحقيقي للمنتجين.

• الاشتراكية البيئية التي تضع حماية الطبيعة ومواجهة التلوث والتغير المناخي في قلب برنامجها.

• الاشتراكية النسوية للقضاء على الرأسمالية الأبوية وضمان تحرر كامل للنساء.

20 شتنبر 2025

لمزيد من التفصيل حول معنى الامبريالية ودورها في تخلف البلدان التابعة، يمكن العودة الى كتاب «مدخل الى الاشتراكية العلمية» لمؤلفه ارنست ماندل، خصوصا الفصل الخامس حول خصائص الاقتصاد الرأسمالي، والفصل السادس حول رأسمالية الاحتكارات، والفصل السابع حول النظام الإمبريالي.

يمكن تحميل الكتاب على الرابط التالي:

https://www.marxists.org/arabic/archive/mandel/1977-iss/index.htm

قانون المنع العملي للإضراب: خسارة بلا معركة

بقلم؛ جنين داود

في شهر سبتمبر 1955، صدر بالجريدة الرسمية لنظام الحماية الاستعماري ظهير يمدد «الانتفاع بالحق النقابي الى الرعايا المغاربة». كان ذلك بعد أن بات تنظيم شغيلة المغرب نقابيا و اقعا قائما، تكرس بإعلان تأسيس الاتحاد المغربي للشغل قبل نصف عام من صدور هذا الظهير. وفي متم سبتمبر 2025، بعد 70 سنة، يدخل حيز التنفيذ القانون التنظيمي للإضراب الذي يفرغ ذلك الحق النقابي من محتواه الضئيل الذي ظل طيلة السبعين سنة تلك هدفا لقيود قانونية، ولهجمات شرسة في منعطفات الصراع الطبقي بالمغرب، لا سيما عند سعي الشغيلة الى استعمال فعال لسلاح الإضراب، اي في لحظات الإضراب العام (1990 و 1981 بوجه خاص).

قضى شغيلة المغرب زهاء 20 سنة إضافية يناضلون من أجل الاعتراف بالحق النقابي منذ أن أقصاهم ظهير ديسمبر 1936، مانحُ الحق النقابي للشغيلة الفرنسيين، إقصاءً تعزز بمنع صريح بظهير يونيو 1938. توج النضال بانتزاع الحق النقابي بظهير سبتمبر 1955. وظل حق الإضراب فارضا نفسه بحكم ميزان القوى المميز للحقبة التالية مباشرة لإعلان الاستقلال الشكلي، ومعه الجملة الشهيرة المتربصة بحق الإضراب (قانون تنظيمي يحدد شروط ممارسته). وبالمثل أمضت الدولة بالأقل عقدين في التهيء للإجهاز على حق الإضراب، المقيد أصلا بعدد من القوانين، مانعةٍ ومجرمةٍ له، ظلت الحركة النقابية تنادي بإلغائها. وانتقلت الدولة منذ العام 2022 إلى بدء عملية الإجهاز النهائي بعد أن وافقت عليه القيادات النقابية في اتفاق أبريل من ذلك العام. إذ بدأت تروج مشاريع لتقنين الإضراب تلو المشاريع منذ مطلع سنوات 2000، مصرة على عدم إلغاء القوانين المجرمة للإضراب رغم توقيعها على ذلك في اتفاق مع القيادات النقابية منذ العام 2003، بل تجاسرت وبادرت إلى اقتطاع أجور المضربين- ات في الوظيفة العمومية.

لم تستطع بروليتاريا المغرب ضمان حق الإضراب بالغاء القيود القانونية (الفصل 288 من القانون الجنائي حول عرقلة حرية العمل، والفصل 5 من مرسوم فبراير 1958 المانع لاضراب الموظفين و قانون التسخير المبطل لحق الإضراب..). وعندما شرعت الدولة البرجوازية قبل زهاء ربع قرن في سعيها إلى اصدار القانون التنظيمي للإضراب، المشار اليه في الدساتير المتتالية، لم يكن رد المنظمات النقابية في مستوى خطورة العدوان، وحتى معظم يسار الحركة النقابية لم يقف الموقف العمالي المبدئي، اي الرفض التام لأي تقنين.

انهال هذا العدوان الكاسح في مسعى رأس المال لمزيد من إمالة كفة ميزان القوى لصالحه في علاقته بالشغيلة، عدوان يشمل مجمل الحياة الاجتماعية، حيث تصب السياسات العامة كلها في إتاحة ظروف مواتية لتراكم رأس المال، بالخوصصة في جميع الاتجاهات، وبالمزايا من كل نوع «للمستثمرين»، وبإلقاء تكاليف اعادة الإنتاج الاجتماعية على النساء، وبإحكام آلية الاكراه الطبقية.

قانون الإضراب شأن سياسي بامتياز، ويندرج إصداره في تعزيز الاستبداد، وليس فقط ما في سماه الوزير «تحسين مؤشرات المناخ الاجتماعي ومناخ الأعمال وتقوية جاذبية الاقتصاد الوطني في مجال الاستثمار...»، أي خدمة رأس المال. والقيادات النقابية لها سياستها القائمة على منطق السلم الاجتماعي، مع ما يستتبع من الاضطلاع بدور مكمل للدولة في تدبير التوترات الاجتماعية على الساحة العمالية، لتأمين استقرار نظام الاستغلال الرأسمالي.

وفي ظل افتقاد الشغيلة لمنظمة نضال سياسي لخوض هذه المعركة السياسية، دفاعا على احد ادوات النضال السياسي، اقتصرت محاولة رد الهجوم على اعتماد النقابات ، هذه التي سارت طيلة عقود في انزياح متواصل عن علة وجودها نحو أدوار مكملة للدولة ومساعدة لها، عبر آلية «الحوار الاجتماعي» بالذات.

فكان أن تصرفت قيادات المنظمات النقابية بمزاوجة التظاهر بالاعتراض والمساعدة على تمرير ما تريد الدولة: النقد بالكلام وخدمة هدف الدولة بالأفعال. هذا ما يفرضه على تلك القيادات استحالة التصريح بتلك المساعدة، فتراها ترتجل أشكال «احتجاج» و «نضال» عديمة الجدية في سياقات باردة، تعطي نتائج عكسية تزيد الإحباط واليأس في الصف العمالي. هذا بعد ان تكون قد نسفت إمكانات النضال الفعلية المتيحة ردا جماعيا من الطبقة العاملة، كما كان الحال طيلة أشهر حراك التعليم. تتصرف القيادات على هذا النحو «المناضل» لدفع الاتهام بالتخلي عن مصلحة الشغيلة. وهي ستواصل نفس الدور برغم الويلات التي نتجت عنه.

جرى تمرير القانون المانع للإضراب بلا معركة حقيقية، ولم يبق لقيادات النقابات غير كلام رفضه، يضاف الى نظيره الخاص بقيود سابقة.

لن نعوض الخسارة التاريخية الحاصلة سوى ببناء منظمات نضال بروح النضال ومبادئه. وعي المصلحة الطبقية والدفاع عنها بوجه جبروت رأس المال، المصاص الذي لا يشبع من دماء الشغيلة. ذلك بالتبديد المتواصل لأوهام وأضاليل مصلحة مشتركة مزعومة بين المستغِل وضحيته (أيديولوجية الشراكة الاجتماعية). مع ما يترتب عن هذا المنطق من استقلال التنظيم العمالي عن الدولة. لا قوة إلا في اتحاد الشغيلة، ما يقتضي إنماء إرادة الوحدة لدى الشغيلة، وتقوية أواصر التضامن، من أصغر معركة من أجل تحسين وضع آني إلى كبريات معارك التحرر من الرأسمالية، الآتية لا محالة.

لن نسير نحو تعويض الخسارة المؤكدة سوى بانكباب طلائع النضال، مناضلي طبقتنا ومناضلاتها المكرسين- ات حياتهم- هن للتنظيم والنضال اليوميين، على النقاش والبحث الجماعيين للإجابة على الأسلة التي تطرحها حالتنا: لماذا وصلنا إلى ما نحن عليه من ضعف سهل على العدو سلبنا حرية الإضراب النسبية التي بُذلت من أجلها تضحيات أجيال متتالية من طبقتنا؟ ما أسباب ابتلاء منظماتنا بقيادات فرطت في كل شيء، ولم يبق غير السلاح نفسه فأعانت على إسقاطه من يد طبقتنا بسياستها المتعاونة مع الدولة؟ لماذا لم يهتز الجسم العمالي بوجه قانون الإضراب كما فعل فرعه في قطاع التعليم ضد نظام المآسي؟ كيف نصون استقلال منظماتنا عن الخصم الطبقي، وكيف نصون استقلال الكفاحيين- ات عن البروقراطيات المسايرة، بل المجاربة، للدولة البرجوازية؟

السير نحو توحيد الفعل، وتضافر النضالات، وجه لمهمة مناضلي طبقتنا ومناضلاتها التي يجب النهوض بها في تجاوز لكل الحواجز المصطنعة بين هيئات النضال بكل أنواعها. وكل مبادرة في هذا الاتجاه مشروعة، وكل تعزيز لاشكال تعاون نضالي قائمة واجب.

وجهها الآخر مواصلة جهود التضامن مع النضالات الجارية، مهما كانت نواقصها، وحفز التنظيم، وكل ما يرفع الوعي إلى مستواه السياسي، مستوى إدارك الحاجة إلى الاستعاضة عن التنظيم الرأسمالي الراهن للمجتمع، مع ما يلازمه من استبداد واضطهاد، بمجتمع المساواة والديمقراطية، والعلاقة السليمة بالبيئة، مجتمع الاشتراكية الإيكولوجية.

الشباب قيود الأخلاق التقليدية وما تتيحه التكنلوجيا الحديثة من انفتاح على الآخر

يعيش الشباب المغربي مفارقة بنيوية تُعبّر عن طبيعة التشكيلة الاجتماعية–الاقتصادية نفسها: فمن جهة، يستمر حضور بنى ما قبل–رأسمالية، بعد أن كيَّفتها الرأسمالية لصالحها (الأسرة الممتدة، الأعراف الأبوية، والدين المسيس) كأجهزة لإعادة إنتاج الهيمنة على الشباب، حيث تُضبط الأجساد وتُقمع الحريات الفردية، خصوصاً لدى الإناث، بما يضمن استمرارية الطاعة والخضوع للسلطة البطريركية والاجتماعية عموما. هذه البنى التقليدية لم تعد مجرد ترسبات الماضي، بل وسيلة أُعيد دمجها في المشروع الرأسمالي المندمج من موقع التابع في عولمة نيوليبرالية تكرس نمطية قائمة على ثقافة استهلاكية ومبدأ البقاء للأقوى والويل للضعفاء. انعكست الازمة العميقة للأنظمة القائمة في أزمة ايديولوجية/أخلاقية. أثرت بشكل مباشر على الفئات السفلى من الهرم الاجتماعي، نساء وشبابا، ويعد الشباب أول القطاعات التي تبدي أشكال مقاومة حثيثة ضد هذه الأزمات.

بقلم : ماسين

الشباب في المغرب ،استغلال اقتصادي و ثقل المورث التقليدي

تقدر الإحصاءات الرسمية لسنة 2024 الشباب في المغرب بحوالي 6 ملايين، يعانون ويلات السياسة الرأسمالية التي تطبقها الدولة. هده السياسة قوضت التعليم العمومي، مقابل تشجيع القطاع الخاص،وما ترتب عنه من ضرب جودة التعليم، بسبب نقص التجهيزات و الاكتظاظ وقلة المطاعم المدرسية وارتفاع كلفة الكتب والادوات المدرسية..الخ، و نقص التوظيف الذي فاقم أزمة الخصاص الحاصل والمتراكم لسنوات. لكن أقسى معاناة الشباب المغربي تتجسد في بطالة جماهيرية1 أضحت قدرا مفروضا على معظمهم. انتقل معدل البطالة في العقد الأخير من 16.2% الى 21.3%، ذلك راجع أساسا لسياسة التقشف الممارس من طرف الدولة في التشغيل العمومي وعجز الاستثمار الخاص أن يشغل اليد العاملة المتدفقة بحثا عن عمل، خاصة وأن الدولة كرست العمل الهش والمرونة من خلال الشركات من باطن وشركات المناولة، ما يعرض الشباب لأبشع أنواع الاستغلال في العمل وبأجور زهيدة، وانتهاك سافر للقانون الشغل بعلاته ، ما يُديم وضعية الفقر لدى هذه الفئات، ويُحبط طموحاتهم التي وُعدوا بتحقيقها بالاندماج في المنظومة الرأسمالية ككل.

يجد الشباب أنفسهم في خضم أزمة ايديولوجية وأخلاقية يعكسها التناقض بين ما تلقنه الأسرة والمدرسة من قيم محافظة يكذبها الواقع الملموس في المجتمع، فصار الانفتاح على الثقافات الأخرى اكثر اتساعا، فاصطدمت الشبيبة بواقع يحجب قيم الحرية التي تتبجح بها القوى الرأسمالية، ما وجدوه أمام أنظارهم سيادة القمع السياسي والفكري الممارس من طرف الدولة والاعلام والتقاليد، هم موضع ريبة وتشكيك، يفتقدون للاستقلالية المادية وتحت وصاية دائمة، هذا الواقع يكبح اندفاعهم الذاتي لأجل التحرر والتعبير عن كينونتهم، واجبارهم عن التواري،أو تعرضهم للمراقبة وبث الخوف من قمع الدولة كما تجسد من أمثلة قريبة (حركة 20 فبراير حراك الريف جرادة وفكيك...). وضغط مجتمع محافظ يخنق الميول الخاصة في العيش والتصرف في الذات.

الشباب المغربي والتكنولوجيا: بين الاندماج الرقمي والقيود الطبقية

تكشف الأرقام الرسمية أن76.9% من الشباب (15–34 سنة) مندمجون في الفضاء الرقمي مقابل 59.6% فقط من مجموع البالغين2.

الشباب هم الأكثر ارتباطاً بالعالم الرقمي، لأنهم الأكثر بحثاً عن متنفس في واقع اجتماعي–اقتصادي مسدود. التكنولوجيا هنا ليست ترفاً، بل أداة يومية لكسر عزلة يفرضها نمط إنتاج متخلف وهيمنة ثقافية محافظة. لكن هذا «الاندماج الرقمي» يتخذ أشكالاً غير متكافئة.

تتيح التكنولوجيا عوالما مفتوحة للاطلاع على العالم والانبهار بأوضاع الشعوب الأخرى من حيث ارتفاع شروط الحياة واتساع الحريات العامة والخاصة. بسبب تفاعل الثقافة النيوليبرالية وتسويق صور نمطية حول الاستهلاك الباذخ ،ومقاييس خاصة للجمالية والرفاه ما خلق عقدة لدى أبناء وبنات الجنوب العالمي عموما وإحساسهم بعقدة الدونية إزاء البلدان الإمبريالية. علاوة على ذلك يواجه الشباب عموما ومن ضمنهم المغربي عالماً رأسمالياً معولماً يفرض عبر التكنولوجيا ومنصات الإعلام الجديد أشكالاً جديدة من الوعي والثقافة. فالهواتف الذكية، ليست تقنية محايدة او مجرد أدوات للتسلية أو التعبير والولوج للمعلومة، بل هي منتجات لسوق عالمي يفتح إمكانيات التحرر الفردي، لكنه في الوقت ذاته يُحوّل الحرية إلى سلعة. إن ما يبدو مساحة انفلات أو تمرد هو في جوهره جزء من دورة تراكم رأسمالية: الشركات العابرة للقوميات تستثمر في بيانات الشباب، في أذواقهم، وفي حاجتهم للتواصل، لتُحوّل كل تجربة فردية إلى قيمة قابلة للاستغلال. فأصبح الشباب ضحية تسليع الفضاء الرقمي عبر آليات السوق المعولم من الخارج. ما يجعل الشباب إذن ليس فقط ضحايا قيود تقليدية، بل هم بين سندان سيطرة تقليدية تُعيد إنتاج الخضوع السياسي والاجتماعي، ومطرقة رأسمالية–رقمية تُعيد إنتاج التبعية الاقتصادية والثقافيةالمرتكزة على تسليع جميع مناحي الحياة.

تلعب التكنولوجيا الحديثة دورا مهما في بناء نوع من الاعتراض لا سيما ما يتيحه استعمال الانترنيت لخلق فضاءات بعيدة عن الرقابة، صار كل شيء مباحا في المواقع الشبكية. ما يطرح التحدي اليوم ليس فقط توسيع الولوج إلى الإنترنت أو رفع نسب الاستعمال، بل تحويل التكنولوجيا من أداة استهلاك إلى أداة إنتاج وتحرر جماعي: ووسيلة لكسر الهيمنة.

الشباب قوة تمرد ورفض لكن بشكل سلبي

يفجر الشباب غالبا احتجاجاتهم ومعارضاتهم بطرق متنوعة وحسب السياقات (شبيبة المدارس والجامعات)، وتبرز تلك التمردات في مظاهر اعتراض ثقافي لدى الشبيبة، بوجه خاص ظهور أنماط من الموسيقى الشعبية، و موسيقى الشارع كالراب،و الروك، والميلان،و أغاني شبابية ذات نفحات معارضة وأحيانا بألفاظا بذيئة كنوع من الرفض والتمرد، كما الحال مع مشجعي الفرق الرياضية الذين يعبرون عن احتجاجاتهم من خلال رفع «التيفوهات»، والرسائل المشفرة في المجسمات، و الشعارات السياسية أحيانا. و تعبر المظاهر الشخصية ضد القيود المجتمعية من نوعية اللباس وقصات الشعر ونقش وشوم على الأجساد كتعبير عن حرية الجسد، كل ذلك للتعبير عن الاحتجاج على كل الرقابة الاجتماعية والأبوية والقانونية.لكن الشباب اتخذ أشكالا أخرى من التمرد وشق دروب جديدة تمثلت في الهجرة إلى الخارج عبر زوارق «الحريك»، و مجابة المخاطر الطبيعة وقساوة المناخ والأوضاع الأمنية.

يتمرد للشباب سلبيا بتعاطى المخدرات بأنواعها القديمة والكيماويات الحديثة المدمرة للصحة النفسية والمهددة لحياتهم، سوق المخدرات مربحة تتحكم فيها بارونات تشترى الحماية، تروج سلعتها عبر شبكات تتشكل بسرعة لا يتأثر تموين السوق أبدا لكونها أحد وسائل اخضاع.

بسبب الفقر المتزايد وقلة فرص العمل يسقط الشباب ضحايا شبكات الدعارة المنظمة التي تعتبر ربيبا لنمط السياحة المروج لها.

الشباب والتكنولوجيا من أجل التحرر الشامل

لطالما كانت الشبيبة حاضرة في قلب الثورات الاجتماعية والسياسية عبر العالم. فهي أقلّ الفئات خضوعاً لثقل الالتزامات العائلية، وأكثرها رفضاً للامتثال والخضوع، والأقدر على كسر ركود المجتمع في فترات السكون. إذ يشكل الشباب الطاقة الثورية الكامنة في قلب الصراع الطبقي، فهم ليسوا مجرد قوة مساعدة في الانتفاضات الشعبية عالميا، وماي 68 ففرنسا مثال واضح على دور الشبيبة في كمفجر الحركات الاحتجاجية، بالمغرب لم يكن انفجار 23 مارس 1965 سوى إحدى أشكال المواجهة مع الحكم المطلق، شكل عفوي لم يكن فيه لأحزاب

1 . المندوبية السامية للتخطيط نتائج إحصاء 2024، ص 17
2 . المندوبية السامية للتخطيط نتائج إحصاء 2024، ص 15

التتمة في الصفحة 12

الشباب قيود الأخلاق التقليدية وما تتيحه التكنلوجيا الحديثة من انفتاح على الآخر

تتمة الصفحة 11

المعارضة ولا للنقابات العمالية دور فاعل3. بل فجرته شبيبة المدارس ضد الاستبداد وبقايا الاستعمار. ونفس الشيء حصل في بداية الألفية الثالثة بسلسلة انتفاضات عمت المنطقة توجت بعزل قمم الأنظمة في بلدان عدة، وفرضت إصلاحات في أخرى، كل ذلك بفضل الجيل الجديد الذي وجد نفسه في معمعان التقدم التقني وواقع تسلط الأنظمةالحاكمة فاستغل التكنولوجيا من أجل التعبير عن الرفض والثورة لاحداث تغيير جذري. نستخلص من تلك التجارب دروسا عن قوة الشباب وديناميته بالرغم من الدعاية البرجوازية التي توصمهم بأنهم أجيال لا فائدة منها، وأنها مستلبة تقنيا، إلا أن واقع الحال يظهر العكس من ذلك. فالتعبئات التي أطلقها الشباب عبر العالم ضد القوانين التي تتبناها الحكومات ذات التوجه اليميني سواء ضد حقوق النساء، وإصلاحات مضادة لأنظمة التقاعد وغيرها تبين تجند أقسام من الشبيبة للدفاع عن مصالح المضطهدين، علاوة على التعبئات ضد المجازر التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني وكذا ضد الحرب الروسية على أوكرانيا، كما أظهرت الشبيبة اندفاعها في طليعة النضالات الكبرى، من حركة «حياة السود مهمة» بالولايات المتحدة، إلى المدّ النسوي العالمي ضد العنف والتحرش الجنسي عبر شعار «أنا أيضاً»، مروراً بالحركات البيئية العالمية لوقف التدمير الإيكولوجي، وصولاً إلى المعارك ضد البطالة ومن أجل الشغل، وضد تدمير التعليم العمومي، والنضالات المتصاعدة ضد اليمين الفاشي، الشيء الذي يبين وعي الشبيبة المتصاعد بشكل عام.

كشفت الأزمات والتعديات المتوالية بأن الرأسمالية عجزة على تحقيق ما تدّعيه من «مجتمع الرفاه»، إذ لا تنتج سوى التهميش للشباب، وتضع أمامهم جدراناً منيعة لا تُخترق إلا عبر انتقاء قاسٍ، فتزرع فيهم بذور السخط والغضب. فالحروب المدمّرة، ومعاناة الشعوب من الفقر المدقع، ووفيات النساء الحوامل والأطفال بسبب أمراض يمكن علاجها، وانتشار البؤس حتى داخل المراكز الإمبريالية نفسها، كلّها حقائق تصدم وعي الشباب بعنف وتكشف لهم الوجه البشع للرأسمالية، فتدفعهم موضوعياً إلى البحث عن بدائل جماعية أو فردية.

بناء حزب العمال الاشتراكي رهين بمقدرته على جذب الشباب العامل إلى الانضواء تحت رايته4.

يمكن للشباب أن يساهم بمعارفه في إدماج التكنولوجيا الحديثة في الصراع ضد النقيض المستغِل من ، فإدماج الذكاء الاصطناعي، وأدوات التواصل الحديثة، ليس مسألة تقنية محايدة، بل ضرورة تفرضها التطورات عالم اليوم وستكون أداة في يد الطبقة العاملة وشبابها الثوري لتجاوز عزلة التنظيمات اليسارية وقوقعتها حول نفسها، ونشر الوعي النقدي، والتجارب ودروس النضالات، والأدب الماركسي الثوري، وربط النضالات المحلية بالأفق الأممي. فالمعركة ضد الأمية الرقمية ليست منفصلة عن المعركة ضد الأمية السياسية والتنظيمية التي كرّستها البيروقراطية الحزبية والانغلاق الإيديولوجي لدى بعض التنظيمات والممارس من طرف الأنظمة الاستبدادية.

الشباب أكثر جرأة في في تحدي نظام السيطرة الرأسمالية و الهيمنةالرقمية والسلطة الطبقية،وهم-ن خزان لقوى ثورية هائلةو مهمة المنظمات الاشتراكية كسبها لمشروع التغيير الجذري للنظام الرأسمالي وبناء مجتمع ديمقراطي حقا، بلا طبقات، يضمن الحاجات المادية والروحية للإنسانية ويحفظ الثروات المنتَجة والطبيعية من النزيف الجنوني للرأسمال.

يستحق الشباب نيل ثقة العمال-ات الاشتراكيين-ات ومساعدتهم ليخوضوا تجاربهم ،وان يمتحنوا خياراتهم،ويقودوا بأنفسهم تجارب النضال ويصوغوا أدواتهم الرقمية والتنظيمية. وبدل كامل جهودهم ليوجهوا غضبهم ضد مستغليهم ومطضهديهم وسيجدون العمال-ات أفضل حليف وقوة جبارة حين تقف على قدميها في نزال حقيقي لتصفي حسابها مع الرأسمالية.

3 . 23 مارس 1965 : درس قديم متجدد - المناضل-ة

4 . ليون تروتسكي تربية الشباب الثوري [1] - المناضل-ة

الشهيد عبد الله موناصير: نموذج المناضل العمالي الاشتراكي الثوري الذي تحتاجه الثورة المغربية

بقلم : سامي علام

« موناصير واخاك نغان أبريد نك أخ نتدو « / «موناصير ولو قتلوك نحن على عهدك سائرون»

عبد الله موناصير، العامل البحار، الاشتراكي الثوري هو أحد شهداء الطبقة العاملة المغربية، وهب حياته النضالية في سبيل بناء تنظيمات الطبقة العاملة الذاتية المستقلة من أجل دك ركائز النظام البورجوازي الاستبدادي وبناء نظام اشتراكي بديل.

بذل في سبيل ذلك جهدا لم ينقطع في فضح مخططات المؤسسات الامبريالية المطبقة في البلد بتواطؤ من قبل الحكام (سياسات إجهاز على حقوق وخدمات اجتماعية عامة لصالح تشجيع الرأسمالي الأجنبي والمحلي). وعارض سياسات التنظيمات السياسية المُدعية زورا مناصرة العمال/ات، والمُساهمة عمليا في تمرير السياسات المعادية لهم/هن والعاملة على تخبيل وعيهم السياسي. قام بالوقوف في وجه البيروقراطيات النقابية، والذين اعتمدوا في عملهم النقابي على تشجيع نهج التوافق والشراكة والسلم الاجتماعيين مع أعداء الشغيلة، عمل بجد لبلورة الخط البروليتاري الكفاحي في صفوف العمال/ات ساعيا رفقة رفاقه لوضع أسس بناء حزب العمال الاشتراكي.

كان موناصير عصاميا، مناضلا نقابيا منذ 19 سنة من عمره (التحق بنقابة القوات العمالية المغربية سنة 1978)، مر بتجارب سياسية (يسار الاتحاد الاشتراكي) وسرعان ما اكتشف زيفها ومحدودية أفقها السياسي، ثم تسلح بالماركسية الثورية بجهد خاص معتنقا برنامج الأممية الرابعة، فاتجه صوب تشكيل حلقات التكوين الماركسي من شباب حيه العمالي.

أثمر إلمامه النقابي ومتابعته لعمال البحر ومواكبته لنضالاتهم، تأسيس نقابة بحارة وضباط الصيد بأعالي البحار بالكدش سنة 1993، حيث قاتل من أجل ترسيخ تقاليد نقابية كفاحية وديمقراطية داخلها، وبناء تقاليد تضامن عمالي بين النضالات العمالية الجارية عبر التدخل لنصرة المعتصمين/ات والمضربين/ات، لكن سعيه الذي لا يفتر لترسيخ تقاليد نقابية جديدة بوعي ثوري مكافح، لقي اضطهادا من قبل البيروقراطية في نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (كدش)، التي حاصرته وقامت بطرده من النقابة، فكان أن اتجه صوب نقابة الاتحاد المغربي للشغل رغم وعيه بفسادها وتبقرطها أكثر من كدش، قام فيها بتأسيس نقابة بحارة الصيد الساحلي سنة 1997، لكن قيادتها البيروقراطية لم تكف عن محاصرته بدورها. كرس الشهيد حياته لبناء نقابة جماهيرية كفاحية وديمقراطية، ممارسا ما يؤمن به نظريا على أرض الواقع، رغم ما واجهه من مطبات.

وجه الثوري عبد موناصير الدعوات إلى النضال المشترك وتنسيق الجهود والتواصل بين العمال المشتغلين والمطرودين والشباب المعطل ضد العدو الطبقي، مادا يديه للتعاون مع جميع من يتبنى القضايا العمالية والشعبية، فتعاون مع تجارب نقابية فتية محليا، شأن نقابيي شركة أومنيوم للصيد ونقابة الوكالة المستقلة للنقل الحضري بأكادير.

لم يتوانى موناصير عن دعم النضالات العمالية والشعبية، فانشغل ميدانيا إلى جانب عمله النقابي بالدفاع عن حق الفقراء في سكن لائق وتوفير المرافق الأساسية بالأحياء الهامشية، في إطار فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بأكادير، إلى جانب جمعية الأطلس الاجتماعية والثقافية التي أسسها سنة 1995 بحي «تاووكت» بأكادير لمواجهة عمليات الهدم وابتزازات السلطة المحلية ضد ضحايا السكن غير اللائق، وناصر نضالات الحركة الطلابية وجمعية المعطلين محليا ومركزيا حيث ينشط العديد من رفاقه بالحضور في نضالاتها وأنشطتها.

خلف الشهيد إرثا من التقارير حول أوضاع العمال بمصانع أنزا والميناء وعن

تتمة الصفحة 13

الشهيد عبد الله موناصير: نموذج المناضل العمالي الاشتراكي الثوري الذي تحتاجه الثورة المغربية

تتمة الصفحة 12

بقلم : سامي علام

المعارك العمالية والاحتجاجات الشعبية ضد هدم المساكن بدعوى محاربة البناء العشوائي، وأثمر جهده الميداني والإعلامي رفقة رفاقه العمال والطلاب والمعطلين أعدادا من نشرة البوصلة وكراس أكادير النقابي سنة 1996 ومناشير بمقالات تشمل أوضاع شغيلة قطاعات عديدة واستمارات حول أوضاع عيش العمال/ ات والكادحين البئيسة، أعد دراسة بعنوان « اتحاد البحارة ونضالهم هو الطريق الوحيد لصون مكاسبهم » نشرها بجريدة الأنوار في مارس 1997 حول مشكل تعاضدية بحارة الصيد الساحلي، الذي كان حينها يقض مضجع بحارة قطاع البحر، فتمسك به العمال ممثلا عنهم في لجنة لمحاسبة رئيس التعاضدية رغم مضايقته من قبل السلطات المحلية.

اغتال النظام المغربي الشهيد عبد الله موناصير يوم 29 اكتوبر 1997 بعد يومين من اختطافه وبعد أشهر من مطاردته وتشديد المراقبة البوليسية عليه (تعرض خلالها لمحاولة اختطاف أولى فاشلة). شكل اغتياله لحظة محاكمة شعبية لنظام الحسن الثاني المستبد من قبل رفاقه العمال. تحول موكبه الجنائزي إلى مظاهرات عمالية وشعبية تلقائية سارت بشوارع المدينة لما يقارب 6 ساعات، لم تفلح قوات القمع في التصدي لمشيعيه. لم يحض جثمان مناصر في مماته باهتمام الطبقة العاملة إلا لأنها اعتبرته من قادتها الثوريين الحقيقيين الذين تدخلوا لمناصرة معارك الكادحين في مختلف الجهات.

حاول النظام المغربي طمس جريمة الاغتيال عبر فبركة تقرير حَمل مسؤولية قتل مناصر لنقابيين منافسين لنقابة البحارة، لكن بفضل تمسك عائلته باتهام جهاز المخابرات رغم ضغوطات تعرضوا لها للكف عن ذلك، وكشف التشريح الطبي لتهافت الرواية البوليسية، وإضراب البحارة البطولي الذي شل موانئ الصيد من أكادير إلى العيون، جرت تبرئة المعتقلين المتهمين ظلما وأُطلق سراحهم، ليسقط القناع عن مسؤولية الدولة المغربية في قتل الشهيد.

كان الشهيد مؤمنا أن لا سبيل للانعتاق من الظلم والاستغلال الطبقيين سوى بتنوير وعي الكادحين وإطلاق مبادراتهم الكفاحية عبر تقوية تنظيماتهم الذاتية الجمعوية والنقابية والسياسية فكرس حياته من أجل ذلك.

إن عبد الله موناصير يمثل نموذجا للعامل النقابي الكفاحي الاشتراكي الثوري، مناضلا ماركسيا ثوريا قل نظيره، كرس حياته لمشروع بناء التنظيمات العمالية (النقابية والحزبية) المستقلة، لهذا اغتاله النظام المغربي.

عبد الله موناصير كان عاملا عصاميا صهرته أفران النضال ودفعته لدراسة أصل الاستغلال الطبقي الرأسمالي، كان يعتبر التسلح بالنظرية الماركسية الثورية مسألة حاسمة لكل عامل واعي لضرورة بناء حزب عمالي اشتراكي.

راهنية بناء حزب العمال الاشتراكي الثوري للخروج من الأزمة الرأسمالية

بقلم : سامي علام

يعيش النظام الرأسمالي على وقع أزمة خانقة، عمت مختلف المجالات. أدى الاستغلال الرأسمالي إلى تدهور حياة آلاف المغاربة بالحرمان من أبسط ضرورات الحياة، فالمديونية المستفحلة تذر أرباح طائلة على الدائنين في مقابل استنزاف ثروات البلد، على حساب تحسين أوضاع البؤساء والكادحين الاجتماعية.

وبيئيا أضحى النظام الرأسمالي عالميا لا يهدد وجود الإنسان ومختلف الكائنات الحية فقط بل بقاء كوكب الأرض نفسه. لن يسلم بلدنا من هذه التحديات: رفع استهلاك الوقود الأحفوري الباعث للغازات المسببة للاحتباس الحراري كثاني أوكسيد الكربون، من ارتفاع حرارة الأرض، ما يهدد بانقراض مئات من أنواع الكائنات البرية والبحرية وينذر بكارثة بيئية لا مجال للعودة بها إلى سابق عهدها، إن استمر الاستهلاك الرأسمالي على هذه الوثيرة. إن الرأسماليون المسيطرون على العالم لا هَم لهم سوى مضاعفة أرباحهم، غير مكترثين بهلاك العديد من البشر وتهديد حياة ملايين الآخرين بفعل تدميرها للبيئة.

يحقق الرأسماليون المستثمرون في الصناعات العسكرية أرباحا طائلة، على حساب الأمن والسلم العالميين، فتحقيقهم لأقصى الأرباح يقتضي بيع المزيد من الأسلحة، أي إشعال المزيد من التوترات وافتعال الحروب في مختلف بقاع العالم. هذا السعي المحموم لجني الأرباح يجعل سلامة البشر والبيئة في خطر. ينتج عن هذه الصناعات تراكم ترسانة نووية قادرة على تدمير العالم وتحويله إلى أنقاض.

لا يمكن للرأسمالية أن تداوي ما دمرته من تلقاء نفسها ما يجعل القضاء عليها وبناء نموذج بديل أخر أكثر عدلا، بديل اشتراكي يحمي الإنسان والبيئة، أمرا مستعجل لوقف الكارثة المحدقة. لا سبيل للخروج من أزمة الرأسمالية وحروبها الدموية وإنقاذ الكوكب من الدمار البيئي إلا بقلب النظام الرأسمالي وبناء البديل الاشتراكي.

تشكل الطبقة العاملة الطبقة الأساسية في التغيير الثوري، فالعمال (اليدويين/الذهنيين، الصناعيين/ الزراعيين) هم المنتجون الحقيقيون للثروة، إن كل توقف من جانبهم عن الإنتاج من شأنه أن يعطل حياة البلد الاقتصادية، ما يجعل الطبقة العاملة وحدها القادرة على دك أسس النظام الرأسمالي وبناء مجتمع بديل، يلبي حاجيات الشعب الأساسية ويحترم البيئة.

إن أعداء الطبقة العاملة المغربية أكثر وعيا من الشغيلة بقدرتها على إحداث التغيير، لهذا يتوجسون من كل توجه نحو تقوية تنظيمات طبقة العمال/ات الذاتية ، فهم واعون أن ذلك من شأنه أن ينمي وعي الشغيلة الطبقي ويرص صفوفها ويقوي إرادتها للكفاح، لهذا يسعون للإبقاء على الشغيلة مدررة، ويعملون بجد لحبس الوعي العمالي في الدرك الأسفل، حتى لا يكشف العمال/ات أعداءهم الحقيقيين، فيشيدون أدواتهم التنظيمية المستقلة للذود عن مصالحهم الطبقية، ويرمون إلى بناء مجتمع خال من الاضطهاد والاستغلال. إن الطبقة العاملة هي الوحيدة القادرة على قلب النظام الرأسمالي وتشييد البديل الاشتراكي.

تشكل النقابات أولى ثكنات إحساس جيش الطبقة العاملة بقوتها وبدورها التاريخي. لهذا بَدَلَ النظام الاستبدادي في المغرب كل ما في وسعه لدمج القيادات النقابية، ما حول النقابات إلى وكالات اجتماعية شريكة للدولة البورجوازية في تمرير سياساتها المعادية للكادحين. نجحت الأحزاب البورجوازية في جر العمال إلى جانبها لاستغلالهم في الدفاع عن مصالح الطبقة البورجوازية لا عن المصالح الطبقة العاملة الخاصة، مما يجعل بناء حزبها الخاص، الحزب العمالي الاشتراكي، مهمة آنية لا تقبل التأجيل.

لن تستطيع الطبقة العاملة المغربية مركزة قوتها في صراعها لنزع سلطة الرأسماليين بالبلد وإقامة نظامها الخاص إلا بنزع التنظيمات النقابية من خدام البورجوازية البيروقراطيون وتسليح العمال بوعي طبقي عبر بناء حزب العمال الاشتراكي. إن هذا الحزب سيلُم طلائع النضال العمالي والشعبي الأرقى وعيا والأكثر عبر التضحية في سبيل دك النظام الاستبدادي وبناء نظام بديل وتحقيق استقلال الطبقة العاملة تنظيميا وسياسيا عن أعدائها الطبقيين ويقود نضالها ضد الاستغلال الرأسمالي. إن بناء الأدوات العمالية المستقلة وفي مقدمتها حزب الثورة، حزب العمال الاشتراكي شرط ضروري لدك النظام الرأسمالي.

مونديال 2030: حين تُستعمل الكرة لتجميل وجه الاستبداد.

بقلم : ياسمين

استضافة المغرب لكأس العالم 2030 تُقدَّم رسميًا كإنجاز تاريخي واعتراف عالمي بمكانة البلاد، لكن خلف هذه الواجهة الاستعراضية تتكشف مؤشرات تُعري الوجه الحقيقي للنظام. من التضييق على الحريات، إلى هدم الأحياء الشعبية وتشريد الأسر، ومن تحويل المال العام إلى مشاريع استعراضية وعسكرة الفضاء العمومي، تنكشف السياسات الاستبدادية التي تر افق الحدث. الرياضة لم تعد مجرد نشاط شعبي أو ترفيهي، بل أداة إيديولوجية لتزيين الاستبداد وتثبيت هيمنته الطبقية.

كأس العالم يكشف حقيقة من يحكم فعليًا.

يكشف تدبير ملف كأس العالم 2030 ، مرة أخرى عن حقيقة النظام السياسي القائم ببلادنا. فبعيدًا عن الشعارات الرسمية حول "المسار الديمقراطي" و"دولة المؤسسات"، جاء الإعلان عن استضافة هذا الحدث العالمي ليؤكد أن القرار السياسي والاقتصادي الفعلي يبقى حكرًا على المؤسسة الملكية. لم يُفتح نقاش عمومي حول جدوى هذا التنظيم، لم تُستشر المؤسسات، ولم تُعرض التفاصيل على الحكومة. كل شيء تم بشكل انفرادي، ما يفضح الطابع الاستبدادي للنظام القائم، حيث تُختزل الدولة كلها في يد واحدة تتحكم في كل مفاصل القرار.

إن قرارات بهذا الحجم، وما يترتب عنها من التزامات مالية واستراتيجية، لا يمكن أن تُتخذ في بلدان تحترم إرادة شعوبها خارج النقاش العام والمؤسسات «التمثيلية». لكن في المغرب، يلعب البرلمان دور "غرفة تسجيل"، وتُختزل الحكومة في مجرد جهاز واجهة لا سلطة فعلية لديه، بينما تبقى سلطة القرار الحقيقي محتكرة في يد المؤسسة الملكية. هكذا يتضح أن كل حديث عن "المؤسسات المنتخبة" ليس سوى واجهة تُخفي جوهرالحكم الفردي المطلق.

البعد الرياضي والاقتصادي والاجتماعي.

لا شك أن تنظيم كأس العالم يُعتبر حدثًا رياضيًا ضخمًا، تتجه إليه أنظار الملايين عبر العالم. لكنه في الوقت ذاته ملف اقتصادي واستثماري هائل، يرتبط بالبنيات التحتية، وبالميزانيات الضخمة، وبالتزامات تمتد لعقود، تُضَخ فيه مليارات الدراهم من المال العام، ويُدار بعيدًا عن أي رقابة ديمقراطية أو مشاركة شعبية، ما يكشف كيف تعمل آليات الاستبداد على استعمال الرياضة أداة لنهب الثروات لصالح الرأسمال المحلي والأجنبي.

من بين المشاريع المبرمجة والمعلنة:

البنية الرياضية:

بناء ملعب الحسن الثاني ببنسليمان بطاقة 115 ألف مقعد، بغلاف مالي يناهز 5 مليارات درهم1.

إعادة تهيئة ملاعب: الدار البيضاء، الرباط، مراكش، أكادير، طنجة، فاس، بميزانية أولية تبلغ 9.5 مليارات درهم، مع تخصيص 5 إلى 6مليارات درهم إضافية لتلبي معايير الفيفا.2

النقل:

تمديد شبكة القطارات فائقة السرعة لربط مدن الدار البيضاء ومراكش وأكادير في أفق 20303.

اقتناء 168 قطارًا جديدًا استعدادًا للمونديال بغلاف مالي يبلغ 29 مليار درهم.4

المطارات:

رفع الطاقة الاستيعابية من 34 مليون مسافر إلى 80 مليون مسافر سنويًا باستثمار إجمالي يناهز 25 مليار درهم.5

اشغال توسعة مطارات محمد الخامس، مراكش، فاس، طنجة، وأكادير.

البنية الحضرية والفندقية:

مشاريع فنادق جديدة، تحديث النقل الحضري، وتهيئة الفضاءات الحضرية لاستقبال الجماهير.

تُقدَّم هذه الاستثمارات كـ«قفزة نوعية» في صورة المغرب الخارجية، لكنها في الواقع تبرز التناقض الصارخ مع الوضع الاجتماعي الداخلي:

الفقر المتعدد الأبعاد بلغ 6.8% على المستوى الوطني سنة 2024، ويرتفع إلى 9.8% في جهات مثل بني ملال-خنيفرة. 6

البطالة وصلت إلى 13.3% في 2024، وترتفع بشكل مهول بين الشباب إلى 36.7%؛ وبين النساء إلى نحو 19-20%. 7

ماتزال نسبة الأمية عند 24.8% (وتتجاوز 38% في القرى). 8

الخدمات العمومية (تعليم، صحة، نقل) تعاني من خصاص مزمن واختلالات هيكلية رغم الشعارات الرسمية حول الإصلاح.

إن ضخ عشرات المليارات في ملاعب ومطارات فائقة الحداثة، بينما ملايين المواطنات والمواطنين يفتقرون إلى مدرسة عمومية جيدة، أو مستشفى مجهز، أو شغل لائق، يكشف طبيعة النموذج التنموي القائم: اقتصاد استعراضي موجه للخارج، يعمّق التفاوتات الطبقية والمجالية بدل أن يستجيب لحاجات الأغلبية الشعبية.

لسنا ضد كرة القدم... بل ضد استغلالها.

من الضروري التأكيد على أن موقفنا لا يعادي كرة القدم أو الرياضة عمومًا. فهذه الأخيرة تُعدّ حقًا شعبيًا وجماعيًا، ومجالًا واسعًا للفرح والإبداع والتعبير، وهي تُشكّل متنفسًا حقيقيًا لملايين الناس. نحن نُدرك تمامًا مكانة الرياضة في المجتمعات وقدرتها على توحيد الناس وتخفيف المعاناة اليومية.

لكن اعتراضنا لا يتوجّه إلى اللعب أو الفرجة، بل إلى استغلال الرياضة لأهداف سياسية واقتصادية، وتحويلها إلى غطاء لتبرير القمع والاستبداد، وتبرير تدهور الخدمات الأساسية، والتغطية على النهب الممنهج للثروات.

المشكلة ليست في كرة القدم، بل في توظيفها كأداة هيمنة أيديولوجية تُخفي وراءها واقعًا مؤلمًا: مستشفيات متهالكة، مدارس عمومية مكتظة تفتقد إلى أدنى شروط التعليم الجيد، وبطالة تُدار بالتسويف. يراهن النظام على جعل كأس العالم أداة لترويج الشعارات الوطنية وتوجيه الاهتمام نحو الفرجة، في الوقت الذي يواصل فيه ضرب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومصادرة الحريات.

«الوطنية» و«التنمية» كخطاب أيديولوجي.

1 https://www.casainvest.ma/fr/projets/le-grand-stade-hassan-ii
2 https://short-url.org/1gCRi
3 https://www.oncf.ma/en/Development/Strategy/Morroco-s-2040-rail-strategy
4 https://www.oncf.ma/en/News/Oncf-call-for-tender-for-the-acquisition-of-new-trains-and-industrial-development
https://short-url.org/1gCR1
6 https://www.hcp.ma/Synthese-Cartographie-de-la-pauvrete-multidimensionnelle-paysage-territorial-et-dynamique-Mai-2025_a4103.html
7 https://www.hcp.ma/Taux-de-Chomage-annuel-selon-le-milieu_a2930.html
8 https://resultats2024.rgphapps.ma/superset/dashboard/0fbd169b-19e1-4338-a344-e58bb9a02a4d/?permalink_key=pmo6qLqylzY&standalone=true

التتمة في الصفحة 15

مونديال 2030: حين تُستعمل الكرة لتجميل وجه الاستبداد.

تتمة الصفحة 14

بقلم : ياسمين

في الخطاب الرسمي، يُقدَّم «المونديال» كرمز للوطنية، في محاولة لربط الانتماء الوطني بالحدث الرياضي، بما يؤدي إلى كتم أي نقاش حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. تتحوّل الوطنية هنا إلى أداة لإسكات الأصوات المطالِبة بالحقوق؛ فمن يشتكي من غلاء المعيشة أو من تهديم مسكنه يُتهم بـ«تشويه صورة البلاد» والعمالة» لأعداء الوطن». أما التنمية، فتُختزل في مشاريع بنى تحتية كالملاعب والطرق، في تغييب تام لاحتياجات الفئات الشعبية من صحة وتعليم وشغل. إنها وطنية من هم في الأعلى، وتنمية تخدم أصحاب رؤوس الأموال.

يُروَّج للمونديال كفرصة اقتصادية، لكنه في العمق يُوظَّف كأداة سياسية لتعزيز السلطة القائمة. إنه لحظة يُعاد فيها تشكيل المجال العام وضبطه: مدن تُصمَّم للعرض والسياحة، تُفرَّغ من الفقراء والمحتجّين، وتُحاط بأجهزة أمنية كثيفة. تُعاد صياغة العلاقة بين الدولة والشعب من خلال الرياضة؛ حيث تتحوّل الجماهير من قوة اجتماعية قادرة على الاحتجاج إلى جمهور متفرّج، يُصفّق تحت راية العلم الوطني بينما تُسلَب حقوقه وتُنهب ثرواته.

خلاصة

كأس العالم 2030 ليس مجرد حدث رياضي، بل محطة سياسية تكشف مجددًا من يحكم بالفعل، وكيف تُدار شؤون البلاد بعيدًا عن أي مشاركة شعبية أو مراقبة ديمقراطية. إننا لسنا ضد الرياضة ولا ضد كرة القدم، بل ضد استغلالهما كوسيلة لتزييف الوعي وإخفاء معضلات اجتماعية كبرى. المطلوب اليوم هو أن يتحول النقاش من مجرد الاحتفاء بالحدث إلى مساءلة جوهرية: لماذا تُصرف المليارات على مشاريع استعراضية بينما تعيش مستشفياتنا حالة موت معلن؟ لماذا تُدار القرارات الكبرى خارج المؤسسات؟ ومن يملك فعليًا السلطة في هذا البلد؟

التاريخ لا يُصنع في الملاعب فقط... بل في الشوارع أيضًا، حين يقرر الناس ألا يصفقوا للصورة، بل يطالبوا بتغيير الواقع.

حرية الصحافة بالمغرب: تكميم وخنق واعتقال.

بقلم؛ أنور أحمد

«الحرية هي دائما حرية من يفكر بشكل مختلف»روزا ليكسمبورغ (1)

أحكمت الدولة قبضتها على الإعلام عموما، وخنقت الصحافة، وضيقت حريات التعبير بطرق متنوعة وبأساليب ماكرة عديدة. تقدم الدولة للخارج صورة براقة لا تعكس الحقيقة. فالنصوص القانونية تصاغ لتطرب هوى المنظمات الحقوقية الدولية أما في الواقع فالتضييق والقمع نصيب كل إعلامي اختار عدم السير مع قطيع التطبيل للسياسة الرسمية.

حرية الصحافة مضمونة بشرط عدم انتقاد مركز الحكم

ترتبط الحريات الديمقراطية بالمغرب بطبيعة النظام السياسي المرتكز على ملكية حاكمة تقرر في جميع المجالات الحيوية للبلد، وتحوز بقوة الدستور على سلطات مطلقة، يجرم قانونيا تعريضها لأي نقد أو اعتراض، سواء صدر عن مؤسسة أو أفراد. خداع الادعاء بضمان ممارسة حقيقية لحرية الصحافة في حين أن الدستور يمنع منعا صريحا نقاش خطب الملك التي تحدد السياسة العامة للدولة وهي أيضا بمثابة أوامر للتنفيذ دون نقاش؟

لكن الأدهى من ذلك أن الحريات الصحافية بالمغرب تخنقها أيضا أعراف كرسها الاستبداد المديد كخطوط حمراء لا تستطيع الصحافة الاقتراب منها. مثلا رغم أنها مجرد قطاعات ومؤسسات أمنية بمختلف أسلاكها، لكنها تضل فوق النقاش والنقد لتوفر كل منها على جهاز استخباراتي، ولها القدرة على إلحاق الضرر بالصحفيين-ات فيضطر هؤلاء للتغاضي وممارسة رقابة ذاتية بالغة الحيطة والحذر.

لكن قمع الصحافة والتضييق على الحريات يشارك فيه أيضا كبار البرجوازيين/ات، بتعمدهم/ن إخراس الصحافة عبر رفع دعاوى للقضاء بتهمة التشهير والمس بالشرف والمطالبة بتعويضات مالية طائلة لتركيع الصحفيين ودفعهم للإفلاس المالي.

إن حرية الصحافة والتعبير مستحيلة طالما لا تخضع كل السلط للنقاش، وما لم تخضع كل القرارات التي تتعلق بالشأن العام للنقد، إنها حرية زائفة وطلاء لإخفاء حقيقة الاستبداد الذي لا يسمح إلا بحرية مدحه.

لا يتم إخضاع الصحافة بالقمع فقط، بل أن إغداق المال هو أحد الطرق الأكثر نجاعة لترويض الصحافة وجعلها تنبطح. شهدت الأموال المقدمة للصحافة ارتفاعا مضطردا منذ جائحة كوفيد 19 ، وبلغت 314 مليون درهم سنة 2023، ثم سجلت أقوى ارتفاع لها سنة 2024، حيث بلغت 325 مليون درهم، قسمها الأكبر عبارة عن أجور ومستحقات صناديق التقاعد، وقسم آخر لدعم المقاولات الصحافية التي تستحوذ على حصة الأسد فيها مقاولات تابعة لكبار الرأسماليين، هكذا تحصلت شركات في ملكية مجموعات مالية على ذاك الدعم.

تعديلات قانونية لا تحمي حرية التعبير والصحافة

تتعالى خطابات الدولة حول التزامها بحقوق الإنسان وحرية الإعلام، مدعومةً بإصلاحات قانونية كقانون الصحافة والنشر لعام 2016، الذي ألغى العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر. لكن سرعان ما اتضح أن هذه الإصلاحات لم تكن سوى واجهة قانونية تتناقض مع واقع تحكم أمني، وتوظيف للقضاء لقمع من يخرج عن الصف.

حرية الصحافة مضمونة بما لا يُزعج الدولة، أي الالتزام بالحدود المسموح بها فقط، أما من تجاوز ذاك الحد غير المحدد قانونًا، فإنه يواجه بالمتابعة القضائية، وحملات التشهير الإعلامي، وإغلاق مصادر التمويل، ونشر الحياة الخاصة للتدمير اللاأخلاقي بتوظيف منابر واسعة الانتشار تتجند بدورها لأداء دورها الوضيع.

فالترسانة القانونية الجديدة مثل قانون الصحافة والنشر تحوي ما يعزز ممارسة الحريات الصحافية، لكن في الآن نفسه، تستعمل فصول في القانون الجنائي كسيف مسلط على الإعلاميين بتهم التشهير والمس بالأمن العام، وهي فصول كتبت بلغة تعمدت الغموض لاستعمالها في قمع الصحافة. مثلا أُدين حميد المهدوي بثلاث سنوات سجنًا نافذًا سنة 2017 بتهمة «عدم التبليغ عن جريمة تمسّ بأمن الدولة»، استنادًا إلى مكالمة هاتفية تلقاها من شخص مجهول يُخبره بمخطط وهمي لإدخال دبابات إلى المغرب. يعرف واضع التهمة أنها غريبة لكن القصد منها بعث رسالة للصحفيين أن الدولة ستمارس قمعا ضد الصحافة بتهم جنائية. كما تزايدت حالات متابعة صحفيين بتهم الاغتصاب الجنسي والمتاجرة بالبشر وزادت حملات التشهير بالحياة الخاصة ضد صحفيين-ات واعلاميين-ت مع تجنب محاكمتهم في إطار قانون الصحافة والنشر.

الاستبداد يقف بالمرصاد للصحافة الجديدة

لم يعد الإعلام يقتصر على الصحافة التقليدية (جريدة-إذاعة-تلفزة)، فقد أثر تطور الأنترنت على الصحافة بشكل جوهري، فظهرت الصحافة الالكترونية وبعدها أصبح البودكاست واليوتوبيب يستقطب جمهورا أكبر من القراء والمتابعين، ومع تطور الذكاء الصناعي دخلنا في طور آخر لازلنا في بدايته.

يبدو موضوعيا أن التطور التقني يعزز الحريات الديمقراطية ومنها حرية الإعلام إلى مستويات لم تحلم بها الأجيال السابقة، لكن الأنظمة الشعبوية والديكتاتورية تتكيف مع التحولات الجديدة بدورها لإحكام قبضتها بنفس الطريقة التي حاولت بها استدراك استعمال منصات الفايس بوك وتويتر خلال موجة الانتفاضات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الأوسط سنة 2011.

التتمة في الصفحة 16

حرية الصحافة بالمغرب: تكميم وخنق واعتقال.

تتمة الصفحة 15

عملت الدولة على خنق ما شكل متنفسا جديدا للتعبير، سواء بخلق مدونات خاصة أو قنوات أو مواقع سمحت بنقاش قضايا متعددة بطرق تحررت من قيود الصحافة التقليدية، لكن الدولة سارعت إلى إغلاق ذاك القوس، فحركت المتابعات القضائية التي لا تقتصر على الصحافيين المحترفين، بل أيضا نشطاء رقميين ومدونين عاديين كما وقع مع سعيدة العلمي المحكومة بثلاث سنوات سجنا بعد أن غادرت السجن منذ وقت ليس بعيد بنفس التهم، بل أن أفرادا سجنوا بمجرد وضعهم إشارة إعجاب على منشور، بغاية إفهام الجميع أن كل حركة أو كلمة حتى على شبكة الانترنيت قد تجر عليك المتاعب.

الصحافة الليبرالية ضحية العسف الاستبدادي

استعملت المعارضة البرجوازية الصحافة المكتوبة للتأثير على أقسام واسعة من الشعب. ظل خطابها المعارض مركزا على نقد السيطرة المطلقة للحكم الفردي التي جرى التعبير عنها ب»احتكار الثروة والسلطة»، وهو خطاب يستجيب لمصالح الفئات البرجوازية المتضررة من سيطرة الرأسمال الكبير القريب من مركز الحكم. ينسجم نقد المعارضة الليبرالية مع مصالح القيادات النقابية وخطها السياسي المرتكز على انتزاع تنازلات جزئية عبر المفاوضات أساسا. كانت المعارضة البرجوازية التقليدية تحظى بدعم شعبي وعمالي تستعمله لممارسة ضغط محسوب على النظام بغاية دفعه لتقديم تنازلات، مع حرص شديد ألا يؤدي ذلك لبناء حركة جماهرية جبارة قد تذهب حد تهديد أسس النظام القائم.

عمدت الملكية بدورها الى نهج أسلوب مضاد قائم على السماح بوجود صحافة ليبرالية معارضة مع رسم خطوط حمر يجرم تخطيها، ويتم ترسيمها كل مرة بأساليب عديدة: تمنع الرقابة مقالات من النشر- تسحب الجريدة من الاكشاك- محاكمة صحفيين- اقتحام المقرات الصحفية- المنع من الصدور.

انهارت صحافة المعارضة الليبرالية وفقدت مصداقيتها حاليا، واستمرارها المصطنع رهين بما تضخه الدولة في حساباتها وليس من دعم قراءها. لقد فقدت هذه الصحافة كل المقومات التي سمحت لها بالوجود، سياسيا وتنظيميا وماليا. إن ما انتهت اليه صحافة المعارضة التاريخية وجه آخر لمصير أحزاب «الكتلة الديمقراطية» الليبرالية التي انتهت إلى استسلام ناجز لنظام الحكم القائم ونهاية أوهام الإصلاحية الليبرالية وإفلاس خياراتها السياسية وتفسخها التنظيمي وتفكك قاعدتها رغم ما يغدقه النظام للإبقاء عليها حية.

الصحافة العمالية ضعيفة

الصحافة العمالية الاشتراكية بالمغرب نادرة جدا، وتعكس التخلف السياسي لعمال-ات المغرب في بناء أدواتهم الطبقية المستقلة والتقدم بوجهة نظرهم الطبقية في كل القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية. كان تأسيس الحزب الشيوعي المغربي وميضا بسيطا انطفأ بسرعة بعد انحطاطه إلى حزب ليبرالي. أما الصحافة الاشتراكية، أثناء تجذر اليسار السبعيني، فأغلبها كان محدود الانتشار لسريته وعزلته عن الطليعة العمالية وقضاياها التي ظلت تحت هيمنة المعارضة الليبرالية.

شكل العقدان الاخيران محاولة لظهور صحافة عمالية اشتراكية، بفضل عاملين أساسين أولهما، تراجع سيطرة المعارضة الليبرالية شعبيا، وأزمة قيادتها للحركة النقابية، وثانيا التطور التقني الذي أنهى احتكار عمليات الطبع والنشر والتوزيع من طرف المقاولات البرجوازية الكبرى، وقلص من قدرة الدولة على التحكم في ما ينشر وما لا ينشر.

ليس ضعف الصحافة العمالية الاشتراكية إلا وجه آخر لانعدام الاستقلال السياسي والتنظيمي للطبقة العاملة المغربية، أي تخلفها عن بناء أدوات نضالها الطبقي من نقابات ديمقراطية وجماهرية، وجمعيات عمالية، وحزب عمالي اشتراكي وصحافة مستقلة قائمة على مؤسسات إعلام قائمة الذات تقارع آلة الكذب البرجوازية وتشهر بالحكم الاستبدادي وتفضح فساده وتبعيته وعدائه لطموحات الشعب التحررية.

إن النضال الايديولوجي مسألة حيوية ودائمة بالنسبة لمشروع تغيير عمالي اشتراكي، أي النضال لتحرير الوعي العمالي والشعبي، من التخبيل ونشر الأكاذيب، والافتراءات، والحملات المغرضة، وكل المجاري الآسنة التي تتدفق في كل لحظة وحين من إعلام الاستبداد.

إن تطور الصحافة العمالية هي الطريقة الوحيدة والأكثر فعالية لفضح القمع الموجه ضد الصحافة، بما فيها الصحافة البرجوازية التي تبدي نوعا من الاستقلال، كقضية مبدئية بالنسبة للطبقة العاملة، لكن في الآن نفسه لا تتوقف للحظة واحدة عن النضال ضد الصحافة البرجوازية ،حتى المعارضة منها، وما تبثه من أوهام حول التوافق مع الاستبداد والاستغلال الرأسمالي للعمال.(2)

النضال لأجل حرية التعبير عن الرأي جزء من النضال لأجل الديمقراطية الشاملة

يمثل النضال لأجل حرية التعبير وضمنه حرية الصحافة ميدان صراع طبقي.

تثبت النظرية، وكذلك التجربة التاريخية، أن أي تقييد للديمقراطية في المجتمع البرجوازي، سيكون في النهاية موجها ضد الطبقة العاملة والشعب الكادح، فليس للديمقراطية البرجوازية من قيمة بالنسبة للبروليتاريا إلا بمقدار ما تفتح الطريق أمام تطور الوعي والتنظيم عند العمال والكادحين.

ومن دون صحافة حرة وغير مقيّدة ومن دون نشاط جمعوي وحق الاجتماع من دون عوائق، يصبح حكم الجماهير الشعبية الواسعة أمرا مستحيلا كليا.

ندافع على الحرية الكاملة لجميع التنظيمات والأفراد في التعبير عن رأيهم دون أي قيد قانوني، طالما لا يترتب عنه ضرر ثابت في حق الأشخاص، ونعتبر كل نقد لهيئات أو أشخاص يتولون مسؤولية في الدولة أو الأحزاب والمنظمات السياسية والتنظيمات الجماعية، حقا لا يجرم بأي شكل من الأشكال، بل أن ممارسة تلك الحرية ناقصة ما لم تتح لكل رأي، يحظى بدعم في المجتمع، الحق في استعمال الوسائل والأدوات الجماعية لايصال رأيه بكل حرية للجمهور. لكن يستحيل التمتع بالحريات الديمقراطية وضمنها حرية الصحافة والتعبير عن الرأي في ظل نظام حكم استبدادي، ما يجعل من الطبقة العاملة مناضلا طليعيا لأجل الديمقراطية شاملة، دون فصل عن مهام تحررها من هدف الثورة الاشتراكية التي وحدها تتيح حرية فعلية لمن لا يملكون إلا قوة عملهم.

(1)- كتاب: عن الثورة والحزب وافول الرأسمالية – نصوص مختارة ص 263

https://www.rosalux.ps/wp-content/uploads/2016

(2)- تروتسكي: حرية الصحافة والطبقة العاملة

بقلم؛ أنور أحمد

مشروع قانون التعليم العالي بين: رهان خوصصة الجامعة وتطلعات مكوناتها

بقلم : ايكيدر عثمان

صادق المجلس الحكومي المنعقد يوم الخميس 28 أكتوبر 2025، على مشروع القانون رقم 59-24 المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي، وبالسؤال عن تسريع وتيرة المصادقة عليه نجد الجواب الشافي في تصريح الناطق الرسمي باسم الحكومة، في اللقاء الصحفي الذي أعقب مجلس الحكومة المذكور،»...وذلك قصد تعزيز الدور الفعال للتعليم العالي في تحقيق الأولويات التنموية، واسهامه المحوري في تكوين الرأسمال البشري المؤهل لمواكبة للسياسات والبرامج والاوراش...»و هذا الكلام يترجم بالحرص على الاستجابة لحاجيات الرأسمال المحلي والاجنبي من يد عاملة مؤهلة كفيلة بتأمين دورات إنتاجه.....

الجامعة العمومية في مهب العاصفة: خوصصة الخدمات ونهج أسلوب مقاولتي في التسيير

الجامعة كمؤسسة عمومية، تقدم تكوين وتعليم بالمجان، وتعتمد في تسييرها المالي على الاعتمادات المخصصة لها في إطار الميزانية العامة. إلا أن مشروع القانون 59-24 يهدف الى ضرب هذا الطابع للجامعة، وتحويلها الى الاعتماد على التنويع في مداخيلها المالية، بدءا ب:

- فرض رسوم عن الخدمات المقدمة تحت مسميات "التوقيت الميسر، التكوين المستمر". . (المادة 81)

- إحداث شركات مساهمة تسمى مؤسسات تنمية التكوين والبحث والابتكار، والمساهمة في رأسمال مقاولات خاصة، المادة (47)

ثم تأتي أخيرا المبالغ الممنوحة من طرف الدولة والجماعات المحلية في شكل إعانات ؟؟؟

وقد كانت المذكرة التقديمية للمشروع، جعلت من « ترسيخ دور مؤسسات التعليم العالي التابعة للقطاع الخاص، من خلال النهوض بوظائفها.... إحدى المرتكزات الأساسية للمشروع.» الذي أفرد فصلا بكامله (الفصل الثالث) للتعليم العالي الخاص، في مسعى واضح نحو ادخال الجامعة الى عالم المقاولة، حيث نص مشروع القانون على وجود ممثل لنقابة أرباب العمل في تركيبة مجلس الجامعة؟؟؟ كما يعتبر خدماتها مؤدى عنها، وهذا ما شرعت فيه بعض المؤسسات الجامعية، عبر استيفاء رسوم التسجيل بسلك الماستر قبل دخول القانون حيز التنفيذ...، مع العزم على إضفاء طابع الشركات عن طرق تسييرها المالي والإداري، وهو ما سيشكل ضربا صريحا لمجانية التكوين والتعليم العالي، وتحويل الجامعة من مؤسسة أكاديمية ذات رسالة علمية وإنسانية إلى مقاولة تجارية يحكمها منطق الربح.

مجلس الأمناء: ترسيخ التحكم الفوقي بالجامعة وافراغ هياكلها من صلاحيات التقرير والتسيير

تنص المواد 30،31،34 من مشروع القانون 59-24 على احداث مجلس للأمناء بكل جامعة يتألف من شخصيات علمية وأكاديمية إضافة الى والي الجهة ورئيس مجلسها .....مع تعيين رئيس له بمرسوم باقتراح من السلطة المختصة، مع التنصيص على منح هذا المجلس صلاحيات واسعة مثل:

المصادقة على استراتيجية تطوير الجامعة وتحيينها

تتبع تنفيذ العقود والبرامج المبرمة مع الدولة

الموافقة على اتفاقيات إحداث الأقطاب الجامعية

عرض حصيلة المنجزات وبرنامج عمل السنة الموالية .....

وبالنظر الى حيوية هذه الأدوار، وما تفتضيه من إلمام بدور الجامعة وإمكانياتها الذاتية، وبالتالي اضطلاع أعضاء المجلس على ذلك، إلا أن مشروع القانون منح تمثيلية هزيلة لمكونات الجامعة داخل مجلس الأمناء، تقتصر على عضو واحد كممثل للأساتذة الباحثين، وعضو واحد كممثل للأطر الإدارية والتقنية، مع تغييب لأي تمثيلية للطلبة-ات وعاملات وعمال المناولة، كما يحصر حضور رئيس الجامعة في مداولات المجلس بصفة استشارية وفقط.

إن كل ما ورد أعلاه لا يترك مجالا للشك في كون إحداث هذا المجلس يشكل إنتهاك صريح لاستقلالية الجامعة، «وسعي واضح إلى فرض وصاية سلطوية سياسية وإدارية عليها، بهدف إفراغها من محتواها الأكاديمي ومحاولة إخضاعها لمسعى تحكمي من خارج هياكلها، قصد إفراغ مجالسها المنتخبة من روحها التمثيلية والسطو على اختصاصاتها الإدارية والبيداغوجية.»(بيان المكتب الجهوي للنقابة الوطنية للتعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير)

مواقف المكونات المشكلة للجامعة

أ-نقابتي الأساتذة الباحثين

نددت النقابة الوطنية للتعليم العالي في بيان صادر عن مكتبها الوطني يوم 29 غشت 2025 بإخضاع مشروع القانون 59-24 لمسطرة المصادقة دون استشارة هيئة الأساتذة الباحثين، وهذا ما يستدعي حسب البيان تعبئة وطنية واسعة، وإثارة انتباه الرأي العام والمنظمات المعنية بالتعليم العالي .... وما تمثله من رهانات تخص سيادة وحق في تعليم عمومي وديموقراطي للجميع، كما دعت النقابة إلى عقد دورة للجنة الإدارية يوم 14 شتنبر 2025 وتنظيم ندوة صحفية يوم 17 من نفس الشهر.

كما أن تيار الأساتذة الباحثين التقدميين بنفس النقابة اعتبر في بيان له صادر يوم 08 شتنبر 2025 أن المشروع يشكل تهديد غير مسبوق للجامعة ومجانية التعليم والتكوين، مع دعوة الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية المناضلة الى الحضور لاجتماع سيعقد يوم 13شتنبر 2025 قصد تأسيس جبهة وطنية من أجل التصدي للمشروع،

كما أعلنت النقابة المغربية للتعليم العالي والبحث العلمي عن رفضها للمشروع واعتبرته ردة خطيرة تمس هوية الجامعة العمومية وتراجعا خطيرا عن المكتسبات التاريخية للأساتذة الباحثين، فضلا عن تكريس تبعية الجامعة لسلطة الوصاية، معتبرة إحالة المشروع عن المسطرة التشريعية ضربا للمسار التوافقي، مطالبة بسحب المشروع وإعادته لطاولة الحوار، حسب بيان صادر عن مجلسها الوطني المنعقد في دورة استثنائية يوم 04 شتنبر 2025.

ب-نقابات الموظفين/ات الإداريين/ ات والتقنيين/ ات بالتعليم العالي

أشارت النقابة الوطنية لموظفي التعليم العالي والأحياء الجامعية (كدش) في بيان صادر عن مكتبها الوطني يوم 24 غشت 2025 الى "إقدام الوزارة على وضع مشروع قانون التعليم العالي في مسطرة التشريع وفي عز العطلة الصيفية.....دون إشراك لنا كنقابة أكثر تمثيلية، خلافا للوعود التي قطعتها على نفسها...، كما تضمن بيان صادر عن المجلس الوطني لنفس النقابة المنعقد يوم 11شتنبر 2025 « تجديد الرفض القاطع للمشروع القانون، الذي جاء مجحفا في حق الموظفين وخاصة المادة 84 منه...مطالبا بسحبه الى حين التوافق حوله.

كما صدر بيان عن النقابة الوطنية لقطاع التعليم العالي المنضوية (إم ش)، وصفت فيه إصدار المشروع من قبل الوزارة، دون إشراك مكونات الجامعة، بالقرار المتعنت. وهو ما يشكل «خرقا واضحا لمبدأ الحوار الاجتماعي والديموقراطية التشاركية....» داعية الى خوض إضراب إنذاري لمدة 48 ساعة يومي 11و 12 شتنبر 2025.

أما نقابتي الجامعة الوطنية لموظفي التعليم العالي والأحياء الجامعية (الاتحاد العام للشغالين بالمغرب) وقطاع التعليم العالي (فدش) فقد أفادتا في بلاغ إخباري مشترك عقب لقاءهما مع ممثلين عن وزارة التعليم العالي يوم الاثنين 07 شتنبر 2025، أنهما قد أكدتا في هذا اللقاء بخصوص مشروع القانون 59-24على « أن أي إصلاح يجب أن يصون حقوق ومكتسبات الموظفين في إطار الوظيفة العمومية.....مع ضرورة الحفاظ على مركزية أجورهم وصرفها من الميزانية العامة.»

وفي بلاغ صدر عن مكتبها الوطني يوم 05 شتنبر 2025، جاء فيه أن الجامعة الوطنية لقطاع التعليم العالي (الاتحاد الوطني للشغل) "ترفض بشكل قاطع صدور القانون رقم 24-59 بالتعليم العالي والذي يمثل تهديدا لحقوق الموظفين ويمس بمكتسباتهم التي تم النضال من أجلها على مر السنوات.» مطالبة ب « فتح باب التشاور والتوافق

التتمة في الصفحة 18

مشروع قانون التعليم العالي بين: رهان خوصصة الجامعة وتطلعات مكوناتها

تتمة الصفحة 17

بقلم : ايكيدر عثمان

بشأنه....››

في حين لم يتم تداول أي منشور صادر عن النقابة الوطنية للعاملين بالتعليم العالي التابعة للجامعة الوطنية للتعليم/ التوجه الديموقراطي، يتضمن موقف من مشروع القانون 59-24.

التنظيمات الطلابية

تم يوم 28 غشت 2025 تداول بيان مشترك على المواقع الالكترونية وصفحات التواصل .... صادر عن التنسيقية الوطنية للطلبة المهندسين، اللجنة الوطنية لطلبة الطب و طب الأسنان والصيدلة بالمغرب، الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (دون الإشارة الى فصيل أو فصائل تحديدا)، تضمن الإشارة الى أن إصدار مشروع القانون 59-24 المتعلق بالتعليم العالي يعكس غياب إرادة سياسة ومقاربة تشاركية حقيقية.... مؤكدا أن "المشروع الحالي لا يكفل للطلبة حقهم في التنظيم عبر هيئاتهم التمثيلية (مجالس، مكاتب وجمعيات...) باعتبارها ضمانة قانونية للحرية والتنظيم والدفاع عن حقوقهم...."

ضرورة النضال المشترك

إن الدفاع عن الجامعة كمؤسسة عمومية و مجانية و كذا جودة خدماتها، في احترام تام لاستقلاليتها الأكاديمية و الإدارية و ما يصون كرامة و حقوق كل مكوناتها من طلبة/ات و أساتذة /ات باحثين/ات و أطر إدارية وتقنية و عمال/ ات شركات المناولة، يقتضي تكتل هيئاتهم النقابية في جبهة واحدة وإسنادها بدعم الإطارات المناضلة خارج الجامعة، النقابية والحقوقية والشبابية والسياسية ....قصد النضال المشترك للحفاظ على المكتسبات المادية والمعنوية لهذه المكونات، وضمان مستقبل يضمن الحق في متابعة التحصيل العلمي مجانا للأجيال القادمة، حتى لا تتحول المدرسة والجامعة العموميتين إلى مشاتل لتخريج أفواج من اليد العاملة المؤهلة والزج بها في طاحونة الاستغلال والاستيلاب الرأسماليين.

12 شتنبر 2025

الاشتراكية البيئية: رهاننا الثوري لمواجهة الهمجية الرأسمالية

(الحلقة الأولى)

العالم على حافة الهاوية

نعيش اليوم في عصر يُعَدّ الأخطر في تاريخ البشرية. لم تعد الكارثة البيئية مجرّد تحذير نظري أو صرخة من العلماء، بل أصبحت واقعًا يوميًا يتجسد في موجات حرّ قاتلة، وأعاصير مدمّرة، وجفاف وفيضانات متتالية، وانهيار متسارع للتوازنات البيئية. تعد السنوات الأخيرة الأكثر حرارة في السجلات المناخية، ومع ذلك يحذّر الخبراء من كونها قد تكون "الأكثر برودة" مقارنة بما ينتظرنا لاحقًا. تم تجاوز سبعة من أصل تسعة حدود كوكبية أساسية، وتجاوزت البشرية معظم الحدود الطبيعية التي تحفظ استقرار كوكب الأرض، ما يضع النظام البيئي العالمي على حافة تغيّرات لا يمكن التراجع عنها. يتمثل آخر حدّ كوكبي تم تجاوزه مؤخرًا في مستوى حموضة المحيطات. إذ كشف تقرير «مراقبة صحة كوكب الأرض لعام 2025»، الصادر عن معهد بوتسدام لبحوث آثار المناخ في شتنبر 20251، عن تطور خطير يتمثل في تسجيل أول تجاوز للحدّ الآمن من حموضة المحيطات. يعود هذا التغيّر، الذي تفاقم بفعل حرق الوقود الأحفوري وتغيّر استخدام الأراضي وتدهور الغابات، إلى تراجع قدرة المحيطات على الحفاظ على استقرار النظام البيئي للأرض.

يُعد هذا الانتهاك السابع من نوعه، ما يزيد ابتعاد البشرية عن نطاق الأمان الضروري لاستدامة الحضارة. بدأت آثاره تظهر بالفعل: تجاوزت مستويات الحموضة في المحيطات العتبة الآمنة للحياة البحرية، وبدأت النظم البيئية البحرية تعاني من انعكاسات سلبية واضحة. تُعد الشعاب المرجانية في المياه الباردة، والشعاب المرجانية الاستوائية، إضافةً إلى الحياة البحرية في منطقة القطب الشمالي، الأكثر عرضة للخطر.

حالة المغرب: نموذج للظلم المناخي والبيئي

يُعد المغرب، شأنه شأن معظم دول منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط غير المصدرة للنفط، نموذجًا صارخًا للظلم المناخي. لا تتعدى انبعاثاته من الغازات الدفيئة 0,2% من المجموع العالمي، إلا أنه من بين الدول الأكثر تضررًا من آثار التغير المناخي، كما أنه من البلدان الأقل استعدادًا للتكيف معها نظرًا لضعف اقتصاده والمشاكل الاجتماعية والتهميش الذي تعانيه غالبية سكانه.

تتمثل أبرز آثار التغير المناخي في توالي سنوات الجفاف (آخرها سبع سنوات متتالية)، وزيادة وتيرة الفيضانات وحدتها في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى حرائق الغابات والتصحر. يبقى تراجع الموارد المائية أكبر تهديد يواجه المغرب، حيث انخفض نصيب الفرد من المياه المتاحة من 2560 مترًا مكعبًا سنويًا عام 1960 إلى حوالي 620 مترًا مكعبًا عام 2020، مما وضع البلاد في حالة شح مائي مزمن. إذا استمر هذا الاتجاه، سيتجاوز المغرب عتبة الندرة المطلقة البالغة 500 متر مكعب للفرد سنويًا بحلول نهاية هذا العقد.

إلى جانب معضلة التغيرات المناخية التي تقع مسؤوليتها التاريخية على الدول الصناعية الكبرى ومقاولاتها، يعاني المغرب اختلالات بيئية محلية متعددة الأشكال، منها تراجع التنوع البيولوجي، وتلوث المجاري المائية والأنهار بسبب المطارح العشوائية والمخلفات الصناعية التي يتم التخلص منها دون معالجة (كما في حالة كمار على نهر ملوية)، بالإضافة إلى الزحف العمراني شبه العشوائي الذي تتحكم فيه لوبيات العقار. كما يساهم انتشار المنتجعات

١ https://www.pik-potsdam.de/en/news/latest-news/planetary-boundaries-nine-of-seven-https://www.pik-potsdam.de/en/news/latest-news/planetary-boundaries-nine-of-seven-danger-zone-the-joins-tion-ocean-acidifica-2013-breached-now

التتمة في الصفحة 19

الاشتراكية البيئية: رهاننا الثوري لمواجهة الهمجية الرأسمالية

(الحلقة الأولى)

بقلم؛ سعيد

تتمة الصفحة 18

السياحية وملاعب الغولف في الإضرار بالنُظم البيئية الهشة (كما في حالة المحطة السياحية للسعيدية).

رغم التقارير العديدة، بما فيها الرسمية، التي تحذر من خطورة الوضع المناخي وتأثيره الأكيد على البلاد، وخاصةً على الفئات الأشد فقراً، فإن الطبقة الحاكمة لا تتجاهل هذه الآثار في خياراتها الاستراتيجية فحسب، بل إن خططها الاقتصادية الهيكلية (المغرب الأخضر في الفلاحة، الأزرق للسياحة الساحلية، اليوتيس في قطاع البحر، الخ) تُفاقم من حدة هذه الآثار. أبرز مثال على ذلك هو تشجيع الزراعة التصديرية كثيفة الاستهلاك للمياه، تحت ذريعة أنها منتجات ذات قيمة مضافة عالية (كالطماطم والأفوكادو وأنواع التوت). إلا أن الحصيلة الحقيقية لهذه السياسات التي يستفيد منها بالأساس كبار ملاك الأراضي والمضاربين هي تصدير المياه الشحيحة أصلاً إلى دول لديها موارد أكثر وفرة.

الرأسمالية: الجذر الحقيقي للأزمة البيئية

تحاول الحكومات والطبقات الحاكمة إقناعنا بأن الأزمة البيئية ناتجة عن "سلوك الأفراد" أو عن "ضعف التكنولوجيا". لكن الحقيقة أوضح من أن تُخفى: النظام الرأسمالي المفروض عالميا في الاستهلاك والإنتاج والتسويق والنقل هو المسؤول الأول عن الكارثة. منذ سنة 1988، على سبيل المثال، أنتجت مئة شركة فقط من عمالقة الوقود الأحفوري ما يقارب 71% من الانبعاثات العالمية. تكشف الأرقام عن ظلم صارخ: فأغنى 1% من سكان العالم يتسببون في انبعاثات تفوق ضعف ما ينتجه أفقر نصف سكان الأرض مجتمعين. أما أوروبا وأمريكا الشمالية، فقد استنزفتا، باسم "التنمية"، نصف ميزانية الكربون التاريخية للكوكب. هذه الأرقام ليست مجرد إحصاءات، إنها شهادة إدانة لنظام اقتصادي يقدّم الربح على الحياة نفسها، ويسخّر إعلامه لتشكيل رأي عام خاضع يَسهل عليه تخيّل نهاية العالم، بينما يعجز عن تصوّر نهاية الرأسمالية.

بلغت التغيرات الكبرى التي أحدثها النظام الرأسمالي في علاقة البشر بالأرض والطبيعة مستوى جعل معظم علماء الأرض والجيولوجيا يتفقون على أننا دخلنا، منذ الثورة الصناعية، حقبة جديدة من تاريخ الكوكب أطلقوا عليها اسم الأنثروبوسين (حقبة الإنسان). غير أن هذه التسمية تخفي المسؤولية الحقيقية، إذ تضع الضحايا والجناة على قدم المساواة، بينما الفاعل الأساسي هو نمط الانتاج الرأسمالي. لذلك، يتبنى عديد من المناضلين/ات، بل وحتى بعض العلماء الملتزمين، تسمية أخرى أكثر دقة: الكابتالوسين، أي حقبة الرأسمالية.

تشكل التفاوتات الاجتماعية بدورها مشكلة بيئية: فالدولار الواحد الذي ينفقه أغنى 1% من سكان العالم يولّد غازات دفيئة أكثر بثلاثين مرة من الدولار الذي ينفقه نصف سكان الأرض الأكثر فقرا. لذلك، فإن انتزاع الثروة من الأغنياء ليس مطلبًا اجتماعيًا فحسب، بل هو أيضًا ضرورة بيئية.

وهم "الرأسمالية الخضراء"

تتكرر في وسائل الإعلام المهيمنة خطابات حول «الانتقال الطاقي». لكن أين يتجلى هذا الانتقال في الواقع؟

منذ قمة الأرض بريو دي جانيرو سنة 1992، مرورًا بـ 29 مؤتمرًا للمناخ (كوب)، وصولًا إلى المؤتمر الثلاثين المرتقب في بيليم بالبرازيل في نونبر المقبل، لا يزال الوقود الأحفوري يمثل 87٪ من مزيج الطاقة العالمي (الطاقة الأولية)، حسب أحدث تقارير معهد الطاقة. يؤكد تقرير لوكالة الطاقة الدولية (أبريل 2025) أن الاستهلاك العالمي للطاقة ارتفع بنسبة 2,2% مقارنة بالعام السابق، وهو ما يمثل ضعف معدل الزيادة المسجّل خلال العقد السابق (2013–2023). هذا يعني أن الطاقات المتجددة لا تعوّض الوقود الأحفوري، بل تضاف إليه!

حين يتحدث الرأسماليون عن "الانتقال"، فإنهم يقصدون في الواقع التوسع والامتداد والاستخراجية، وهي كلمات تعبّر عن جوهر الحضارة الرأسمالية الغربية. فـ«الرأسمالية الخضراء» ليست سوى شكل جديد من رأسمالية الكوارث، كما حلّلها ناومي كلاين في كتابها عقيدة الصدمة، حيث تتحول الأزمة المناخية التي تسببت بها الرأسمالية إلى فرصة جديدة لتحقيق مزيد من الارباح.

استعمار أخضر بوجه جديد

الرأسمالية الخضراء هي أيضًا شكل من أشكال الاستعمار الجديد الذي يواصل الاستيلاء على الأراضي، ونهب الموارد، وتوسيع فرص ربح جديدة للشركات متعددة الجنسيات، ويُبقي دول الجنوب في حالة تبعية دائمة: مصدّرة للمواد الخام واليد العاملة الرخيصة، ومنتِجة للسلع الزراعية والحيوانية الموجهة للتصدير، ومستودعا للنفايات، وأخيرًا مصارفا للكربون. أما النخب المحلية الفاسدة، فبدل أن تدعم نموذجًا بديلًا قائمًا على قيم اجتماعية جديدة، فإنها تختار خدمة مصالح الاستعمار الأخضر. ليس هذا جديدًا: فالغرب برّر استعماره أولًا باسم «الرسالة المسيحية» و«الحضارة الغربية»، ثم باسم «التنمية الغربية»، واليوم باسم «التنمية الخضراء» و«حماية المناخ». كما يتمثل الاستعمار الأخضر اليوم في السيطرة على الأراضي والمعادن النادرة في أفريقيا والجنوب العالمي باسم "التكنولوجيا النظيفة".

الديون كأداة للهيمنة

للديون دور محوري في هذا الاستعمار الأخضر، كما كان لها دور سابق في الاستعمار المباشر، ثم في التحكم باقتصاداتنا بعد الاستقلال. جميع مشاريع «الانتقال الطاقي» تُموّل عبر قروض، غالبًا في إطار ما يُسمى شراكات بين القطاعين العام والخاص، وهي في الواقع خصخصة للأرباح وتشريك للخسائر.

في المغرب، يتم تسويق مشاريع "الانتقال الطاقي" كحل للتبعية الطاقية، لكنها في الحقيقة عمّقت الخصخصة وعززت هيمنة شركات كبرى مثل ناريفا (مجموعة مدى الملكية) وإنجي الفرنسية. حسب تقديرات البنك العالمي (2025)، يحتاج المغرب إلى 53 مليار دولار للاستثمار في الانتقال الطاقي بين 2020 و2050، بينما لم يُنفق سوى 7 مليارات دولار بين 2009 و2022. هذه الاستثمارات تموّل أساسًا عبر الدين العمومي لإنجاز البنية التحتية أو تغطية الخسائر المالية الناتجة عن هذه المشاريع (مثال: 800 مليون درهم لمحطة نور ورززات حسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي).

يتحمل المكتب الوطني للماء والكهرباء بدوره جزءًا من الخسائر نتيجة ابرامه عقود مجحفة مع شركات خاصة لشراء الطاقة، سواء من محطات تشتغل بالوقود الأحفوري (كـ«جليك» الإماراتية و«سافيبك» التابعة لـ«ناريفا») أو من تلك التي تشتغل بالطاقات المتجددة (كـ«أكوا» السعودية و«إنجي» وناريفا).

إلى جانب ذلك، رافقت هذه المشاريع عمليات استيلاء على الأراضي وتهميش للسكان المحليين، إضافة إلى استنزاف الموارد المائية. ففي مشروع نور بورززات تمت مصادرة 3000 هكتار، وفي ميدلت 4200 هكتار. أما مشروع «توتال إنرجي» في كلميم فيم الحديث عن 150 ألف هكتار، بينما يخطط مشروع «إكسلينك» لنقل الكهرباء إلى بريطانيا لاستغلال 170 ألف هكتار، لتزويد 7 ملايين بريطاني بالكهرباء النظيفة المنتَجة في المغرب. تجدر الإشارة إلى أن هذه المصادرات تمت استنادًا إلى قوانين استعمارية قديمة مثل ظهيري 27 أبريل 1919 و18 فبراير 1924، اللذين يمنحان وزارة الداخلية سلطة نزع الأراضي باسم «المصلحة العامة».

27 شتنبر 2025

رفض الخبرة الجينية لإثبات النسب: حيف قانوني ضد الأمهات العازبات وأطفالهن.

بقلم؛ قدس.

انصافا للأمهات العازبات وأطفالهن، نعم لإقرار الخبرة الجينية، لا لتجريم حقهن في الوقف الإرادي للحمل.

تشغل الأسرة مكانة هامة في كل المجتمعات الرأسمالية الأبوية، وهي مكان تتعلم فيه مجموعات الأفراد قيم الخضوع والامتثال لعلاقات الاستغلال والسيطرة الطبقية، كما تعد آلية لإعادة إنتاج الاضطهاد الجندري والحفاظ على الملكية الخاصة. ولأهمية الأدوار التي تقوم بها الأسرة، يتم إيلائها حيزا هاما في التشريعات التي تنظم حياة المجتمعات البشرية. تسعى قوانين الأسرة التي يتم وضعها إلى تحديد العلاقات الأسرية بما يتماشى وبنية القيم السائدة في المجتمع. وتعد قضايا البنوة والنسب من الأمور التي حظيت بجزء كبير من النقاشات والتجاذبات التي رافقت مسار وضع وتغيير التشريع الأسري في المغرب. ولازالت مسألة النسب محط نقاش متضارب، يعكس الطبيعة الطبقية والأيديولوجية للأطراف المتصارعة، وتبقى مسألة الاعتراف القانوني بنسب أطفال الأمهات العازبات، باستعمال التحليل الجيني، إحدى القضايا التي تصطدم بأحكام فقهية، حريصة على حماية نموذج الأسرة الأبوي السائد.

لم يمس مقترح تعديلات مدونة الأسرة المعلن عنه بتاريخ 24 دجنبر 2023 من طرف الهيئة المكلفة المادة 148، وبقي مضمونها كما هو، بحيث لا يترتب عن ازدياد أطفال خارج إطار الزواج أي آثار قانونية تخول لهم حق الانتساب لآبائهم البيولوجيين. وعلل المجلس العلمي الأعلى الذي أوكلت له هذه المسألة، رفضه مطلب إقرار العمل بالخبرة الجينية لإثبات نسب هؤلاء الأطفال، كون ذلك يخلق أسرة بديلة للأسرة القائمة على الزواج الشرعي، والتي تعد الخلية الأساسية للمجتمع، وفق الفصل 32 من الدستور. لكن هذا الفصل ينص كذلك على التزام الدولة بضمان الحماية القانونية والاعتبار الاجتماعي لكل الأطفال، بشكل متساو بغض النظر عن وضعيتهم العائلية. وتستعمل الرجعية الدينية فقرة من منطوق هذا الفصل تتماشى ومنظورها الأبوي السائد للأسرة، سواء للدفاع عن رفضها الصريح لحق الأطفال خارج الزواج في الاعتراف القانوني بنسبهم وما يترتب عنه من حقوق، أو لتبرير موقف متذبذب لدى قسم من هذا الطيف الرجعي إزاء هذا الأمر. ونجد أن من يستند على الدستور والمواثيق الدولية، يتمسك من جهته بالجزء الذي ينص فيه ذات الفصل على حقوق الأطفال غير المشروطة بوضعهم العائلي، وهكذا يجمع هذا الفصل بين اتجاهين متعارضين، أحدهما يتصدى لهذا الميز القانوني الذي يرتكب في حق الأمهات العازبات وأطفالهن، والطرف الآخر يحارب بعداء إنصاف من يتحملون تبعات هذا الظلم القانوني.

استبعاد الخبرة الجينية: ولاء لموروث ذكوري ظالم بذل إنصاف أطفال الأمهات العازبات.

تنظم المواد من 152 إلى 162 من مدونة الأسرة قيد التعديل النسب ووسائل إثباته. وتحدد هذه المواد الوسائل الشرعية لإثبات النسب بالترتيب في: «الفراش، والإقرار وشهادة عدلين، وبينة السماع». وبالنسبة لأطفال ولدوا خارج مؤسسة الزواج وحتى في حال الإقرار لا يتم إلحاق نسب الطفل لأبيه البيولوجي، لأن حق الطفل في النسب القانوني مقيد بوجود علاقة زواج شرعي، كما تم استبعاد اللجوء لتحليل البصمة الوراثية، وعند إجرائها لا يؤخذ بها قضائيا لتمكين الطفل من نسبه القانوني. ولقد اقتصر التعديل في هذه المسألة على تحميل الأب البيولوجي بمعية الأم المسؤولية المادية تجاه الطفل عند ثبوت النسب. غير أن هذا التعديل المقترح لا يضع حدا للحيف الذي يلحق الأمهات العازبات وأطفالهن، بحيث لا يوفر الحماية القانونية اللازمة، ولا يعيد أي اعتبار اجتماعي لهن ولأطفالهن. تحافظ الأحكام الفقهية المتحكمة في البنوة والنسب في مدونة الأسرة على إرث ذكوري ظالم، يسحق إنسانية الأمهات العازبات وأطفالهن، رغم أن العلم أتاح إمكانية انصافهن وأبناءهن قانونيا. إن رفض اللجوء لوسائل العلم المتطورة، مثل التحليل الجيني لإثبات النسب قانونيا، يكشف تحيزا ذكوريا ترسخه المدونة. ويتيح هذا التحيز للذكور، سواء كانوا متزوجين أم لا، إقامة علاقات جنسية دون تحمل تبعات قانونية، بينما يستمر انتهاك الحقوق القانونية والاجتماعية لأبناء الأمهات العازبات.

وفق مواد المدونة، تعطى الأولوية دائما للوسائل المعتبرة شرعية، وهكذا فإنه حتى في حال النزاع حول نسب الطفل الذي له حق النسب تلقائيا، لا يستدعى في الغالب التحليل الجيني، رغم أنه الوسيلة العلمية الأكثر دقة من حيث إثبات وجود تطابق أو عدمه في الصفات الوراثية بين المولود والأب. ويبقى رفض الاعتراف القانوني بنسب الأطفال ولدوا خارج علاقات الزواج باللجوء للخبرة الجينية، إعلاء لأحكام فقهية ولى زمانها، وتكريس لاضطهاد قانوني على حساب تمتيع الطفل بحقوق إنسانية أولية كيفما كانت العلاقة التي جاء منها.

يجد الاضطهاد القانوني الذي يطال أطفال مولودين خارج مؤسسة الزواج أساسه في طبيعة مجتمع طبقي أبوي، قائم على الملكية الخاصة. يشترط الاعتراف الاجتماعي بالطفل انتسابه القانوني لأبيه، حتى ضمن علاقات الزواج الشرعي، بينما لا يظهر نسب الأمهات في كنية أطفالهن، رغم أنهن من ينجبن ويتحملن كل مشقات الاعتناء بهم داخل الأسرة. ولا يحظى نسب الأم أساسا في العلاقات المعترف بها في التشريع الأسري، والقانون الجنائي بنفس الاعتبار الاجتماعي والمعنوي الذي يحظى به نسب الأب بالنسبة للأطفال، ويرجع ذلك إلى أن الانتساب للأب ينجم عنه الحق في الإرث، وبالتالي الإبقاء على الملكية الخاصة وعلى أساسها القائم على الاضطهاد الجندري.

في المجتمعات التي ترسخ وتتعدد فيه أشكال الميز والاضطهاد، تمنح الحقوق الإنسانية وفق التطابق والمعايير المجتمعية السائدة، وقد يحرم من تلك الحقوق كل من لا يستجيب وجوده في المجتمع لتلك المعايير. ويفسر هذا حجم الاحتقار والدونية التي يعامل بها مجتمع السيطرة الذكوري الأمهات العازبات وأطفالهن، لأن منظومة الأخلاق المهيمنة ترى في انتساب الطفل لأمه فقط شتيمة، علاوة على تجريم الإطار التشريعي للعلاقات خارج إطار الزواج، وتحميل التبعات للأطفال الناجمين عنها.

تفرض فصول القانون الجنائي المجرمة للوقف الإرادي للحمل غير المرغوب فيه وصاية على أجساد النساء، وتنكر عليهن حريتهن في اتخاذ القرار فيما يخص حياتهن الإنجابية والجنسية. وبالنظر إلى الحالات التي يسمح فيها إجراء عملية إجهاض فإنه جرى استثناء حالة وقف الحمل خارج الزواج، ويفاقم هذا مآسي الأمهات العازبات وأطفالهن، فمن جهة يمنع على الأمهات العازبات وقف حملهن، وعند خروج هؤلاء الأطفال إلى الحياة تجردهم مواد مدونة الأسرة من أولى حقوقهم الإنسانية المتمثلة في الهوية، وتجبر الأمهات وفق تشريعات رجعية على تحمل المسؤولية القانونية وحدهن.

باسم الدفاع عن حياة الجنين وحماية أخلاق الأسرة، يتصدى الاتجاه الرجعي الذي تكرسه التشريعات بدورها لإعمال الخبرة الجينية وحق النساء في وقف حمل غير مرغوب فيه. ويتم في المقابل تجاهل الكوارث الاجتماعية والإنسانية الناجمة عن انتشار ظاهرة الأطفال المتخلى عنهم، وجزء منهم أطفال ولدوا خارج علاقات الزواج. تداس حياة وكرامة هذه الفئة الاجتماعية العريضة، ويتلقفهم عالم الجريمة والمخدرات، كما يصبحون عرضة لأبشع جرائم العنف الجنسي والتي تصل حد الاغتصاب الجماعي والمتكرر. يجري التضحية بحق الأمهات العازبات وأطفالهن في حياة كريمة وعادلة وآمنة حفاظا على تشريعات بالية تتعارض مع مبدأ العدالة والإنصاف والمساواة.

يكشف رفض إقرار الخبرة الجينية واستبعاد الأمهات العازبات من الحالات المتاح فيها إجراء عملية الإجهاض سيطرة منظومة أخلاقية أبوية، والتي تصادر كرامة النساء وحقوقهن ومنها حق سلامتهن البدنية والنفسية وتقرير نوع الحياة التي يردن عيشها، كما لا يمكن الاستمرار في تقديم قطعية النص، كمبرر لرفض يقينية وواقعية وقطعية التحليل الجيني. ويعد رفض مراجعة نصوص المدونة التي تقيم الميز بين البنوة الشرعية وغير الشرعية، وما يترتب عنها، كالحق في النسب القانوني تعسفا قانونيا، إبطالا لمبدأ تحقيق العدالة والإنصاف للأمهات العازبات وأطفالهن.

يعد النضال من أجل إقرار الخبرة الجينية ورفع التجريم عن الحق في الوقف الإرادي للحمل غير المرغوب فيه من أولى الحقوق الإنسانية، ولا ينفصل النضال من أجلها عن النضال ضد كافة أشكال اضطهاد النساء القانوني، ولا بد لنضال نسوي يرنو تحقيق مساواة قانونية تامة، وتحرير النساء من كل أشكال السيطرة والاضطهاد، أن يتصدى وبقوة لترسانة قانونية رجعية تجد سندها في سلطة سياسة أبوية مستبدة.

لأجل إنقاذ شعب يتعرض للإبادة(عريضة للتوقيع)

في أول أيلول/سبتمبر الجاري 2025، أعلنت الجمعية الدولية لعلماء الإبادة الجماعية أنها و افقت على قرار ينص على استيفاء المعايير القانونية لإثبات ارتكاب إسرائيل «إبادة جماعية» في قطاع غزة. وقالت الجمعية، وهي أكبر رابطة من العلماء المتخصصين في أبحاث الإبادة الجماعية، من شتى أنحاء العالم، تأسست في العام 1994، إنه جرى التصويت الأحد على هذا القرار من جانب أعضائها.

وأضافت: «استناداً إلى تحليل دقيق للوقائع والسياقات القانونية، فإننا نرى أن سياسات وأفعال إسرائيل في قطاع غزة تكفي للتعريف القانوني للإبادة الجماعية». ولفتت إلى أن هذا التعريف «ورد في المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، لعام 1948». وهذه النتيجة «تستند إلى أدلة دامغة على نية التدمير الجزئي أو الكلي لجماعة وطنية، وهي الشعب الفلسطيني في غزة، كجماعة محددة".

وأوضحت الجمعية أن إسرائيل تفعل ذلك من خلال «القتل الجماعي واسع النطاق للمدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء»؛ و«التدمير المنهجي للبنية التحتية المدنية الحيوية، بما في ذلك المستشفيات والمخابز والمدارس وشبكات المياه». إضافة إلى «الاستخدام المتكرر للغةٍ وممارسات تنزع الطابع الإنساني عن الفلسطينيين وتبرر العنف المفرط ضدهم، والحصار الخانق والحرمان من أساسيات الحياة، بما في ذلك الغذاء والماء والدواء".

وشددت على أن «الإفلات من العقاب التاريخي في ما يتعلق بانتهاكات سابقة بحق الفلسطينيين أسهم في تمكين وقوع هذه الجريمة الجماعية، ما يفرض مسؤولية قانونية وأخلاقية على المجتمع الدولي». ودعت جميع الحكومات والمؤسسات الدولية والمنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام إلى «الاعتراف بأن ما يجري في غزة يُشكّل إبادة جماعية، واتخاذ خطوات فورية لحماية المدنيين ووقف العدوان".

كما دعت إلى «دعم جهود المساءلة، بما في ذلك أمام المحاكم الدولية، ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية».وأكدت أن «واجب منع الإبادة الجماعية لا يقتصر على الدول وحدها، بل يشمل أيضاً المجتمع الأكاديمي والإعلام والجمهور العالمي".

يأتي ذلك، بعد مرور حوالى 23 شهراً على بدء حرب الإبادة هذه، التي دمرت، حتى الآن، أكثر من 90 بالمئة من مباني القطاع، ومن ضمنها المشافي والمدارس والجامعات، ودور العبادة، وشتى المؤسسات العلمية والثقافية، والرياضية، وغيرها من المنشآت الحيوية. كما قتلت عشرات الالوف من سكانه وأضعافهم من الجرحى والمفقودين ، الذين يتعرضون، عدا ذلك، لعملية تجويع وتعطيش مريعة، فضلاً عن حرمانهم من المأوى وأبسط مقومات الأمن الإنساني، فيما يتلقون من دون انقطاع قصف الطائرات المقاتلة والمسيرات، والصواريخ، وشتى أدوات القتل والإبادة، وفيما يجبرون على النزوح باستمرار من منطقة لأخرى، داخل القطاع، بهدف تهجير أكبر عدد منهم الى خارجه، وتسهيل تصفية قسم واسع جداً ممن يصرون على البقاء.

كما يأتي أيضاً، في حين يستمر الجيش الإسرائيلي في تجريف مدن الضفة الغربية، ومخيماتها، مع ما يلازم ذلك من إسقاط أعداد كبيرة من سكانها، بين قتلى وجرحى ومعوَّقين، ومشردين، لتمكين الأكثر تطرفاً من الصهاينة من بناء مستوطنات إضافية، على انقاضها، وسط نوايا واضحة لدى حكومة نتنياهو الحالية لضم الضفة المشار اليها والقضاء على آخر مسعى دولي لتسهيل قيام دولة فلسطينية على الاراضي التي تم احتلالها في حرب حزيران 1967.

ويأتي أيضاً وأيضاً، في حين يواصل الجيش المذكور احتلال قسم هام من جنوبي لبنان، وقصف المباني السكنية والمراكز والسيارات والدراجات النارية، يومياً، بحجة إيوائها أو نقلها لمقاتلين من حزب الله، ويهدد نتنياهو واعضاء حكومته باستكمال الحرب على لبنان، التي كان بدأها في ايلول2024، وتوقفت في اواخر ت2/نوفمبرمن العام نفسه، اذا لم تسارع السلطات اللبنانية الحالية إلى سحب سلاح الحزب المشار اليه.

هذا من دون نسيان استباحته الاراضي السورية، بعد سقوط نظام آل الاسد، وتدميره معظم اسلحة الجيش السوري، ومراكزه العسكرية، واحتلاله جزءاً هاماً من الجنوب السوري، ومن ضمنه جبل الشيخ وما تبقى من هضبة الجولان، فضلاً عن توغله ، بصورة شبه يومية في اراضي هذا البلد، إلى حدود العاصمة دمشق، في أحيان عدة. وفضلاً أيضاً عن العمليات العدوانية الوحشية المتواصلة، ضد الشعب اليمني، الذي يمد يد المساعدة، قدر المستطاع، لاهل غزة.

وبشكل خاص، من دون نسيان الحرب التي شنها قبل أشهر قلائل على إيران، واستعداده لاستئنافها، فيما لو فشلت المفاوضات الغربية مع حكومة الجمهورية الإسلامية في الوصول الى اتفاق يضمن الحيلولة دون تحول هذه الأخيرة الى دولة نووية. لا بل باتت تُسمع اصوات بارزة عدة في الجيش، كما الحكومة الإسرائيليين، بخصوص استعدادهما للتعامل القتالي مع أي ظهور لقدرات عسكرية تشكل خطراً محتملاً على الكيان الصهيوني، في أي من البلدان القريبة منه.

وأخيراً وليس آخراً، لا يمكن ان يتجاهل أحد الطموحات الأسطورية، لدى مؤسسي الحركة الصهيونية، لإقامة دولة يهودية تتوسع بالقوة العسكرية البحتة، بين الفرات والنيل، وابعد منهما، بحيث تشكل في الاخير، ما يسميه اصحاب تلك الطموحات «إسرائيل الكبرى». وقد بلغت الوقاحة ببنيامين نتنياهو، حدَّ المجاهرة بذلك أمام الجمعية العامة للامم المتحدة، في صيف العام 2023، رافعاً خريطة هذه «الإسرائيل»، أمام أعين كامل أعضائها! وهو أمر وقفت، إزاءه، كامل الحكومات العربية، صاغرة، مستسلمة، على الرغم من المخاطر المباشرة التي ينطوي عليها بخصوصها هي ذاتها، وتهديده لها هي بالذات، هذه المرة، ليس فقط في مصالحها الذاتية،

التتمة في الصفحة 22

لأجل إنقاذ شعب يتعرض للإبادة(عريضة للتوقيع)

تتمة الصفحة 21

ومصالح شعوبها، بل في ابسط مقومات كرامتها، وشرفها الوطني والقومي، وحتى الإنساني المفتقد! هي التي اكتفت، فيما بعد، وحين عادت حكومة نتنياهو تكرر هذه المعزوفة بصلافة أشد، بمجرد الاستنكار!

وما يجعل من هذه الأطماع أشد خطورة، وأكثر إثارة لمخاوف بالغة الجدية، لدى عدد سيتزايد اتساعاً من شعوب العالم، أنها تجد تجاوباً، بصورة أو بأخرى، لدى زعيم اقوى دولة امبريالية، في كوكبنا، الذي سبق أن عبر عن شعوره بأن إسرائيل الحالية أصغر حجماً مما يجب ان تكون! علماً بأن دولته هي التي تزود هذه الاخيرة بأشد ما باتت تمتلكه من الاسلحة فتكاً، فضلاً عن الإمكانات المالية الهائلة التي تضعها في تصرفها، كل عام. وتشارك حتى، من حين لآخر، في الدفاع عنها، مباشرة، عبر تحريك أساطيلها، في الشرق الاوسط وقريباً منه، أو باستخدام حق النقض الدائم، في مجلس الأمن، لمنع صدور اي قرار يجبر اسرائيل على وقف حربها على الشعب الفلسطيني، وإبادتها لأهل غزة. كما أنها تنخرط حتى العظم، احياناً، في مغامرات الكيان الصهيوني، الاشد تغولاً، كما الحال حين قصف الطيران الاميركي مفاعل فوردو النووي الإيراني، استكمالاً لعمليات القصف الاسرائيلية لقدرات ايران العسكرية، ومفاعلاتها النووية الاخرى. وهو سلوك قد يتكرر، في تاريخ غير بعيد، ازاء التلاقي الحالي بين مطامع اقصى اليمين الفاشي، في الكيان المشار اليه، وما ترى أنه قد يتفق مع مصالح واشنطن السلطةُ الاميركيةُ الحاليةُ، التي يقف على رأسها دونالد ترامب، مع ما قد يسفر عنه ذلك من كوارث ذات أبعاد كونية، ومن ضمن ذلك احتمال تطور الصدامات المحتملة القادمة الى صدامات نووية!

إن الحرب العدوانية المفرطة في البشاعة التي يخوضها حالياً أقصى اليمين التوسعي الصهيوني، في غزة، بوجه اخص، وفي الضفة الغربية، في الوقت عينه، في حين يواصل عدوانه على لبنان وسوريا واليمن، ويعد العدة، بلا انقطاع، لقتال ايران ايضاً، وربما بلدان أخرى، كما يظهر من تلميحات قادته، هذه الحرب باتت تكشف المخاطر العظمى لاستمرار وجود كيان توسعي، تتشابه أساليبه الاجرامية مع النازية، نشأ، في الاصل، ضمن ظروف الهيمنة الاستعمارية الغربية، على حساب شعب آخر جرى تجريده من كامل حقوقه الإنسانية، ويتم اضطهاده يومياً الى اقصى حدود الاضطهاد، وسط حروب تتجدد من دون توقف، وتعرّض كامل منطقة الشرق الأوسط، للآلام والكوارث. وهي مخاطر من المرجح أن لا تلفح بنارها بلداننا وحدها، بل قد يكون شررها مرشحاً للتمدد، والانتشار، الى أبعد الحدود!

لأجل ذلك، فإذا كانت المنظمة العالمية للامم المتحدة لعبت دوراً أساسياً في قيام دولة الاستيطان الاستعماري، العاجزة عن الاستمرار في الحياة الا بافتعال الحروب الدائمة، وسفك الدماء الغزيرة بلا انقطاع، وبالتالي التهديد الخطيرللسلام العالمي، فقد آن الاوان لتستيقظ شعوب الارض، قاطبة، وتنتبه للخطأ الفادح الذي سبق ان تم ارتكابه، ذات يوم من العام 1947، حين جرى اتخاذ القرار، في هذه المنظمة بالذات، بتقسيم فلسطين.

وهي سبق أن اقتربت من هذا الموقف، حين صوتت، في 10 ت2/نوفمبر 1975، بأكثرية 72 دولة بنعم، مقابل 35 بلا، وامتناع32 عن التصويت، لصالح قرارها الذي يحمل الرقم 3379، ويعتبر» أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري». والأهم من ذلك أنه طالب جميع الدول بمقاومة الإيديولوجية الصهيونية التي تشكل، بحسب القرار، «خطراً على الامن والسلم العالميين".

ولكن جرى التراجع عن هذا الموقف في اوائل تسعينيات القرن الماضي، للأسف الشديد، تحت ضغط الكيان الصهيوني الذي رفض المشاركة في مؤتمر مدريد «للسلام»، الا إذا حصل ذلك. وقد تم له ما أصر عليه في ظل تهافت الحكومات العربية لتلبية مسعى العراب الاميركي لذلك المؤتمر، الذي أرسل الصهاينة قراراته، في كل حال، الى سلة المهملات، ومن ضمنها موضوع حل الدولتين، كما ظهر في تصويت الكنيست الاخير، الذي واجهه بالرفض المطلق.

إن إدراك حقيقة ما يحصل، منذ اكتوبر 2023، في غزة، بوجه خاص، من إبادة منظمة لشعب، وما يتكشف أكثر فأكثر من البشاعة منقطعة النظير للجرائم الصهيونية ضد الإنسانية، في فلسطين، ومن مخاطر الاحلام الصهيونية ب»إسرائيل الكبرى»، وما ستنتجه من مقدمات لحروب طاحنة لاحقة، يمكن ان يشكل مدخلاً الى بدء اتخاذ المواقف السليمة ازاء هذا الواقع، وذلك :

أولاً، عبر توسيع الحملة العالمية بشتى روافدها لأجل وقف فوري لجريمة الابادة في غزة، وانسحاب الجيش الاسرائيلي منها، وفتح المعابر الحدودية وتكفل منظمة الاونروا بتنفيذ برنامج اغاثة عاجلة، ودعم مبادرة أسطول الصمود العالمي لفك الحصار عن غزة. ووقف جرائم المستوطنين-ات في الضفة الغربية ومنع بناء المستوطنات وجرف الاراضي الفلاحية.

ثانياً، عبرمقاطعة عمالية وشعبية للكيان الصهيوني وللشركات العالمية المتورطة في حروبه القذرة، مع دعوة الحركة النقابية العالمية للانخراط في الحملة، اقتداء بعمال الشحن والتفريغ في عدة موانئ عالمية.

ثالثاً، الضغط الشعبي لإجبار كل الدول على قطع كامل علاقاتها بالدولة الصهيونية، وبالتالي إخضاعها لحصار عالمي مباشر، واجبارها على الوقف الفوري لحربها على الشعب الفلسطيني.

رابعاً، تشكيل تحالف عالمي يعمل على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاستصدار قرار يتخذ صيغة «الاتحاد من أجل السلام»، المتعارف عليها، دَوْلياً، ويلغي عضوية إسرائيل في المنظمة الأممية.

خامساً: دعم وتوسيع الحملة العالمية لمحاكمة مجرمي الحرب الصهاينة أمام المحاكم العالمية، سواء قادتهم أوالقتلة المنفذين في الميدان، وأن يتم تعقبهم أينما حلوا وارتحلوا وألا يفلتوا من العقاب.

سادساً، اعتبار أن الحل الوحيد الذي يتفق مع أمن شعوب العالم المحبة للسلام، وفي الوقت ذاته مع مصالح اليهود والفلسطينيين المقيمين في فلسطين التاريخية، كما مع مصالح فلسطيني الشتات الذين يقررون العودة الى وطنهم التاريخي، يتمثل بإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية تتيح لهؤلاء جميعاً العيش معاً، على أساس المساواة التامة فيما بينهم، وتحقيق كل مقومات العدالة الاجتماعية، واوسع الحريات الديمقراطية للجميع، ومن ضمنها حرية الاعتقاد .

سابعاً، التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في النضال لأجل استقلاله الوطني، وبالتالي الحصول على هذا الاستقلال، وواجب كل شعوب العالم في دعمه حتى تحقيقه، وانزال الهزيمة بالاستعمار الاستيطاني.

بمناسبة ذكرى 58 استشهاد تشي غيفارا : تذكروا من حين لآخر هذا القائد الصغير من القرن العشرين»

بقلم؛ كميل داغر

في الرسالة التي بعث بها «تشي غيفارا» إلى أهله، مودعاً، في عام 1966، كتب يقول: «كان ذلك منذ عشر سنوات تقريباً عندما كتبت لكم رسالة وداع أخرى.

وأذكر جيداً أني شكوت لأني لم أكن أفضل جندي و أفضل طبيب . أما الطبيب فلا يهمني كثيراً، وأما الجندي فلست رديئاً إلى هذا الحد. لم يتبدل بي شيء بصورة أساسية، سوى أنني بت أكثر وعياً بكثير، وأن ماركسيتي تعمقت وصفيت. أؤمن بالكفاح المسلح كحل وحيد للشعوب المكافحة في سبيل التحرر، و أنا منسجم مع معتقداتي. سيعتبرني الكثيرون مغامراً، و إني لكذلك . ولكني مغامر من نمط آخر: من أولئك الذين يخاطرون بجلدهم في سبيل الدفاع عن الحقائق.

قد تكون هذه هي المرة الأخيرة، و أنا لا أسعى إليها، و إنما هي في الحساب المنطقي للاحتمالات. وإذا كان الأمر كذلك فأنا أقبلكم لآخر مرة (...)».

بعدئذ، سوف ينتقل الرجل الذي سبق أن مارس قناعاته تحت أكثر من سماء: في جبال السييرا ماسترا وسهول كوبا ومدنها، وفي أدغال الكونغو ومجاهل أفريقيا السوداء، سوف ينتقل إلى غابات بوليفيا، حيث سيمارس تلك القناعات للمرة الأخيرة. هناك ، قاتل «تشي» مع رفاق له من بلدان شتى في أميركا اللاتينية، قبل أن يلقى القبض عليه جريحاً وقد نفدت ذخيرته ، فيقتل بعد ساعات قليلة، بقرار من وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، بالذات، نفذه طوعاً قادة بوليفيا آنذاك. كان القتلة، مقررين ومنفذين يظنون أنهم ينهون أسطورة الرجل، ويقضون إلى الأبد على

ما يمثله من تهديد لمصالحهم ، وقدرة على إطلاق سيرورة ثورية من شأنها أن تزعزع أكثر من نظام تابع لواشنطن، سواء في القارة الأميركية أو عبر العالم. وإذ كانوا يفعلون ذلك، لم يكونوا يتعظون إطلاقاً بدروس التاريخ، بحيث يفهمون أن موت مكافح لأجل العدالة وكرامة الانسان لا يعني بتاتاً نهاية المثل التي قاتل لأجلها أو الأحلام التي نذر نفسه لتحقيقها. أي بالضبط ما كان مضطراً لفهمه، مع الوقت، من قتلوا إيميليانو زاباتا، وأوغستو ساندينو، وفارابوند و مارتي، وروزا لوكسمبورغ وليون تروتسكي، ويكتشفه يوماً بعد يوم قتلة أرنستو تشي غيفارا، الذي يحتفل الناس على امتداد أميركا اللاتينية ، وفي بوليفيا بالذات ، ولكن أيضاً في بلدان عديدة أخرى عبر العالم ، بالذكرى الثلاثين لاستشهاده.

الرجل القدوة

لقد تحول الرجل إلى قدوة لكل الرافضين للظلم والثائرين على الاستغلال والقهر، وإلى رمز مفعم بالحيوية والإشعاع سوف يظل يقض مضاجع سادة هذا الزمن ، طالما هم ينزلون بثقل أنظمتهم الدموية الحاقدة على صدور المعذبين في كل مكان من الأرض. إن ذكرى الرجل تبدو الآن أكثر من أي وقت مضى، وعلى الرغم من انتصار العولمة الرأسمالية ولو مؤقتاً، وهيمنة الليبرالية الجديدة، في السنوات الأخيرة، مليئة بالحياة في نفوس الكثيرين، ولا سيما في أوساط الشبيبة. والمثال الذي قدمته حياته، وقدمه موته أيضاً، يزداد وهجاً وتألقاً في فكر هؤلاء ومخيلتهم، أناساً عاديين، وكتاباً وفنانين، وعاملين في شتى حقول الإبداع ، ناهيكم عن المقاتلين لأجل الحرية، الذين لا يزالون يحاولون هنا وهناك، زعزعة أركان الوضع القائم. إن العالم ينفذ على طريقته رغبة «تشي»، التي عبر عنها في الرسالة ذاتها الواردة أعلاه، حيث يقول: «تذكَّروا من حين لآخر هذا القائد الصغير من القرن العشرين».

ذلك أن ما بقي من الرجل يتجاوز بالتأكيد الرفات التي عثرت عليها بعثة كوبية في الصيف الماضي، قرب مطار ريو غراندي، ووريت أخيراً في ضريح أعده له رفاقه الكوبيون في مدينة سانتا كلارا ، التي شهدت في الأيام الأخيرة من عام 1958، انتصار قواته على جيش الطاغية باتيستا، بحيث فتح ذلك الطريق أمام دخول المغاورين الملتحين إلى هافانا، مع إطلالة عام 1959. إن ما يبقى منه فوق كل شيء هو صورة حياته كثائر ،دائم، وكمثال بطولي للكفاح من أجل الإنسان وكرامته ولكن كذلك الأفكار التي ناضل تحت رايتها وستظل ملتصقة بذكراه طويلاً، وطويلاً جداً.

نبذة من أفكاره

في المسيرة الطويلة، والمأسوية، لإنقاذ الإنسان وإعادة الكرامة إليه، رأى غيفارا بوضوح أن السبيل إلى ذلك هو النضال لأجل اشتراكية محررة حقاً . وقد رد على القائلين ببنائها على مراحل بصيغته المشهورة : « إما ثورة اشتراكية أو مسخ «ثورة» وهكذا منذ الخطوات الأولى في بناء المجتمع الجديد، لن تنامي فقط المسافة بين فكر تشي والنموذج الذي كان يبنى في الاتحاد السوفييتي السابق وأوروبا الشرقية، وبلدان أخرى زعم قادتها الانخراط في مسيرة بناء الاشتراكية، بل كذلك بين فكره وتوجهاتهم ونصائحهم بخصوص الثورة الاجتماعية، ولا سيما في العالم الثالث، وسيرورة الانتقال إلى الاشتراكية. أليس هو القائل: « ينصحنا ! الروس بأن نترك الزمن يمر، وبأن نتكتف، بينما نصر من جانبنا على مساعدة الزمن بحيث يمر برشاقة اشد، عبر تسريع الثورة.

هاكم باختصار ما يفصل بعضنا عن البعض الآخر».

ونحن نقول : ليس هذا فقط بل أشياء اخرى كثيرة كانت تفصله عنهم، بين أهمها:

1 - تصوره للماركسية كنظرية محررة بالمطلق للمجتمع والإنسان، وكطريقة خلاقة لفهم العالم وتغييره، وللشيوعية كأخلاق أممية، قبل أن تكون طريقة تنمية اقتصادية وتوزيعاً للمداخيل والمكاسب المادية، وتصوره للماركسي كنقيض جذري للموظف والبيروقراطي، حيث أنه اعتبر أن عليه أن يكون أفضل الكائنات البشرية وأكملها، وأن يترجم إلى توجهات ملموسة رغبات الجماهير، الغامضة أحياناً، وأن يكون عاملاً عنيداً يقدم للثورة ساعات راحته، وأمنه الشخصي، وعائلته أو حياته، ولا يكون غريباً أبداً عن حرارة الاتصال الإنساني.

2-- اعتباره أن الحوافز المادية هي إرث الماضي الذي يجب أن يضمحل تدريجياً في المجتمع الجديد لصالح الحوافز المعنوية والأدبية. ورفضه الكلي للفهم الشائع الذي كان يزعم «الانتصار على الرأسمالية بأصنامها الخاصة بها» . يقول تشي: «إننا نخاطر بالوصول إلى باب مسدود، عبر مواصلة وهم تحقيق الاشتراكية بالأسلحة العفنة التي أورثتنا إياها الرأسمالية»، وبالتحديد السلعة كوحدة اقتصادية ، والربعية، والمصلحة المادية الفردية، كحافز للإنتاج، الخ.... مع ما يلازم ذلك من أخطار استشراء اللامساواة الاجتماعية، وصعود شريحة من التكنوقراط والبيروقراطيين، أصحاب الامتيازات، المرتفعين فوق المجتمع والمنفصلين عنه.

3 - نقده الحاد للعلاقات التي كان يقيمها الاتحاد السوفييتي السابق مع بلدان العالم الثالث، ومن ضمن ذلك التبادل غير المتساوي، والتعامل على أساس قانون القيمة وأسعار السوق ، معتبراً أن ذلك يجعل من البلدان الاشتراكية شريكة إلى حد ما في الاستثمار الإمبريالي، في حين يجب عليها لكي تكون اشتراكية حقاً أن تدفع ثمن تنمية البلدان المتخلفة، ناهيكم عن اعتباره أن الاسلحة لا يمكن أن تكون سلعاً في عالمنا، بل «يجب أن تقدم مجاناً، وبالكميات الضرورية والممكنة للشعوب التي تطلبها لاستعمالها ضد العدو المشترك».

4 - اعتباره الكفاح المسلح «حلاً وحيداً للشعوب المناضلة لأجل تحررها». وقد وصل إلى هذا الاستنتاج

التتمة في الصفحة 32

بمناسبة ذكرى 58 استشهاد تشي غيفارا : تذكروا من حين لآخر هذا القائد الصغير من القرن العشرين»

تتمة الصفحة 31

بقلم؛ كميل داغر

من قراءة واقع العالم الذي عاش فيه بعد انتصار الثورة الكوبية وإزاء الهجوم الكولونيالي المعمم ، ولا سيما الأميركي منه، ضد

إرادة تقرير المصير لدى الأمم المتعرضة للإذلال والقهر. وانطلاقاً من تصوره هذا ، توصل إلى رؤية الحاجة إلى تعميم الظاهرة الفيتنامية، كمدخل لإنهاك الوحش الإمبريالي وإجباره على التراجع وإلقاء السلاح، حيث يقول: : «كم نستطيع أن ننظر إلى المستقبل القريب، الباهر ، لو أن فيتنامين، أو ثلاثاً، أو أكثر، ازدهرت على سطح الكرة الأرضية، بنصيبها من القتلى والمآسي العظيمة ببطولاتها اليومية وبضرباتها المتكررة إلى الإمبريالية ، التي تجبرها على بعثرة قواتها، تحت ضغط هجمات الكراهية المتزايدة من شعوب العالم».

أكثر من ذلك ، لم يجد غيفارا بدا من توجيه نقده الحاد لكل من الاتحاد السوفييتي والصين اللذين كانا ينخرطان في صراع مرير في ما بينهما، فيما يتوجب عليهما تجاوز خلافاتهما والهرع معاً لنجدة الشعب الفيتنامي. يقول مشيهاً تضامن العالم التقدمي مع ذلك الشعب بالسخرية المرة، « المتمثلة في عامة الشعب للمتبارزين في السيرك الروماني»، «إن الامبريالية مسؤولة عن جرائم كبيرة تمتد إلى العالم كله، ولكن مجرمون أيضاً أولئك الذين ترددوا ساعة في اتخاذ القرار بجعل الفيتنام جزءاً من الأرض الاشتراكية التي لا تنتهك حرمتها (...) مجرمون هم أولئك الذين يواصلون حرب الشتائم والشغزبيات، التي بدأها منذ زمن طويل ممثلو أقوى دولتين في المعسكر الاشتراكي».

5 - تطلعه إلى خلق الإنسان الجديد، الذي يتجاوز، بمثله وطريقة عيشه، وعلاقته بغيره من الناس، بغض النظر عن الحدود، كل الواقع البائس والفاسد للإنسان الحالي، في مجتمعات السلعة والمال.

يقول تشي: «لم نفهم في بلادنا إلى الآن ضرورة خلق إنسان جديد لا يكون إنسان القرن التاسع عشر، ولا إنسان قرننا المنحط والعفن. إنه إنسان القرن الواحد والعشرين ذاك الذي يجب أن نخلقه، برغم أنه ما يزال مجرد طموحاتي وغير منتظم (...). تلك هي إحدى النقاط الأساسية لدراستنا ولعملنا، وبمقدار ما نحصل على نجاحات ملموسة على قاعدة نظرية (...) نكون قدمنا مجلوباً ثميناً للماركسية - اللينينية، ولقضية الإنسانية».

حياة ثائر وموته

لقد كانت حياة تشي صورة طبق الأصل عن أفكاره، والعكس، وهذا هو السبب الأهم الذى يجعل الناس يشعرون إلى الآن برعشة عميقة إزاء المثال الذى قدمه الرجل، سواء بحياته أو بموته. لقد سقطت فى السنوات الأخيرة بالكامل «شيوعية» الأنظمة البيروقراطية التسلطية التي قامت فى الإمبراطورية الروسية ودول أوروبا الشرقية، وغيرها من البلدان التي فشلت ثوراتها فى بناء نموذج حقيقي ناصع وإنساني لاشتراكية محررة. إلا أن ما يبقى على الرغم من مزاعم «نهاية التاريخ» ومن السيطرة الأحادية للإمبريالية الأميركية، إنما هو ذلك المثال الشيوعي الحقيقي الذي جسده أرنستو تشي غيفارا، والذي يمكن أن نعتبر بحق أنه مثل فعلاً « إنسان القرن الواحد والعشرين» ، كما حاول أن يحدد ملامحه، ولكن أيضاً كما عاشه هو بالذات.

إن غيفارا المدافع عن مجتمع تزول فيه الامتيازات وتقوم مساواة حقيقية بين الناس، كان يحيا حياة تقشف أسطورية ويفرضها على المقربين منه. يصف روكاردو روخو، في الكتاب الذي نشره عام 1968 ، بعنوان: «تشي غيفارا، حياة صديق ، وموته»، الاهتمام الذي كان يقارب الهوس لديه بألا يستمد من وضعه في الحكومة ، إلا الحد الأدنى الذي يتيح له العيش». ويضيف: «فالبيت الذي كان يسكن فيه كان عارياً في الداخل، على الرغم من الهدايا الكثيرة التي كان يتلقاها خلال تنقلاته عبر العالم. فهذه الهدايا كان «تشي « يسلمها المراكز تكوين الشبيبة، من دون أن يفتحها. وأمام المشهد المتقشف لبيته، لم يسعني الامتناع عن التفكير بغرفته في لاباز التي تعرفت إليه فيها، والتي لم يكن يزينها غير مسمار مغروز في الحائط !»

إن أرنستو تشي غيفارا، الأرجنتيني المولد الذي قاتل في مواقع شتى من العالم لأجل خلاص البشرية، كان قبل كل شيء مناضلاً أممياً، همه الأكبر تحرر الإنسان، إلى أي أمة انتمى، وفوق أي أرض يكون. وإذا كان دعا للتضحية بالنفس لأجل هدف بهذا السمو، فلقد جعل من نفسه قدوة ومثالاً . وعندما كان يقول: «ما قيمة الأخطار، أو تضحيات رجل أو شعب، عندما يتعلق الأمر بمصير الإنسانية؟»، أو « إن عملنا كله صرخة حرب ضد الإمبريالية، ونداء مدو لوحدة الشعوب ضد العدو الكبير للجنس البشري، الولايات المتحدة الأميركية الشمالية. ولا يهمنا أين سيفاجئنا الموت، بل نرحب به شريطة أن تُسمع صرختنا وتمتد يد أخرى لتقبض على سلاحنا، وأن ينهض رجال آخرون لينشدوا الأناشيد الحزينة وسط قصف الرشاشات

ويصرخوا صرخات أخرى للحرية والنصر». عندما كان يقول ذلك، كان مستعداً دائماً لأن يقاتل في الصفوف الأمامية، ويعرض نفسه للموت، كما حدث بالفعل، وكما كان يتوقع حقاً، حسبما يظهر بوضوح في الرسالة إلى أهله التي افتتحنا بها هذا المقال.

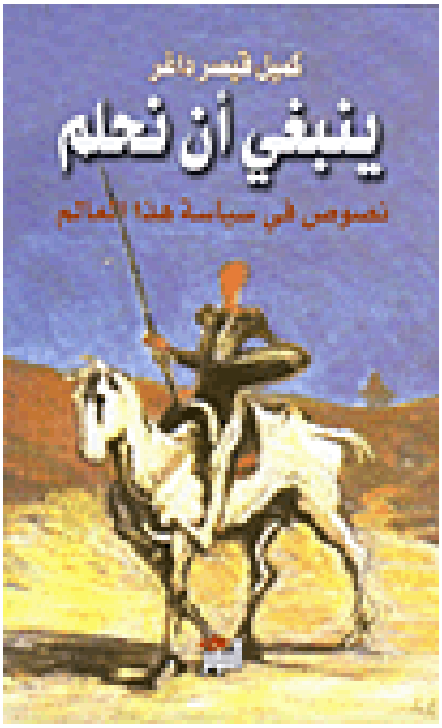

«لن أموت على سريري» ، هذا ما قاله تشي لصديقه ريكاردو روخو . وبالفعل فلقد مات على أرض تلك الغرفة الباردة في بوليفيا برصاص حراس الوضع القائم بعد أحد عشر شهراً من التجوال المسلح في هضاب البلد المذكور ووديانه ومنحدراته. وإذا كان فشل في جعل بوليفيا أختاً ثورية لكوبا، في مواجهة الدولة التي وصفها بالعدو الكبير للجنس البشري، فلقد فشل قاتلوه، هو أيضاً ، في القضاء على تشي «كنجمة في سماء الرجاء الشعبي، وجمرة متوقدة تحت رماد الخيبة، ونافذة مفتوحة على المستقبل»، وفقاً لعبارات المفكر الفرنسي ، ميكاييل لوي. ويبدو أن روحه الهائمة ستبقى تقض مضاجعهم، طالما بقي الاستغلال والظلم، وامتهان الكرامة الإنسانية والاضطهاد ، عناوين رئيسية للحياة على هذا الكوكب

المصدر : كميل قيصر داغر

ينبغي ان نحلم الطبعة الاولى 2010
التنوير للطباعة و النشر و التوزيع – بيروت